الخروج من فخ العولمة
Out of the Globalization Trap !

دكتـــور

كمال الدين عبد الغنى المرسى

أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد

بكلية التربية ـ جامعة الإسكندرية

الطبعة الأولى ـ ١٤٢٢ هـ ـ ٢٠٠٢ م

المكتب الجامعى الحديث

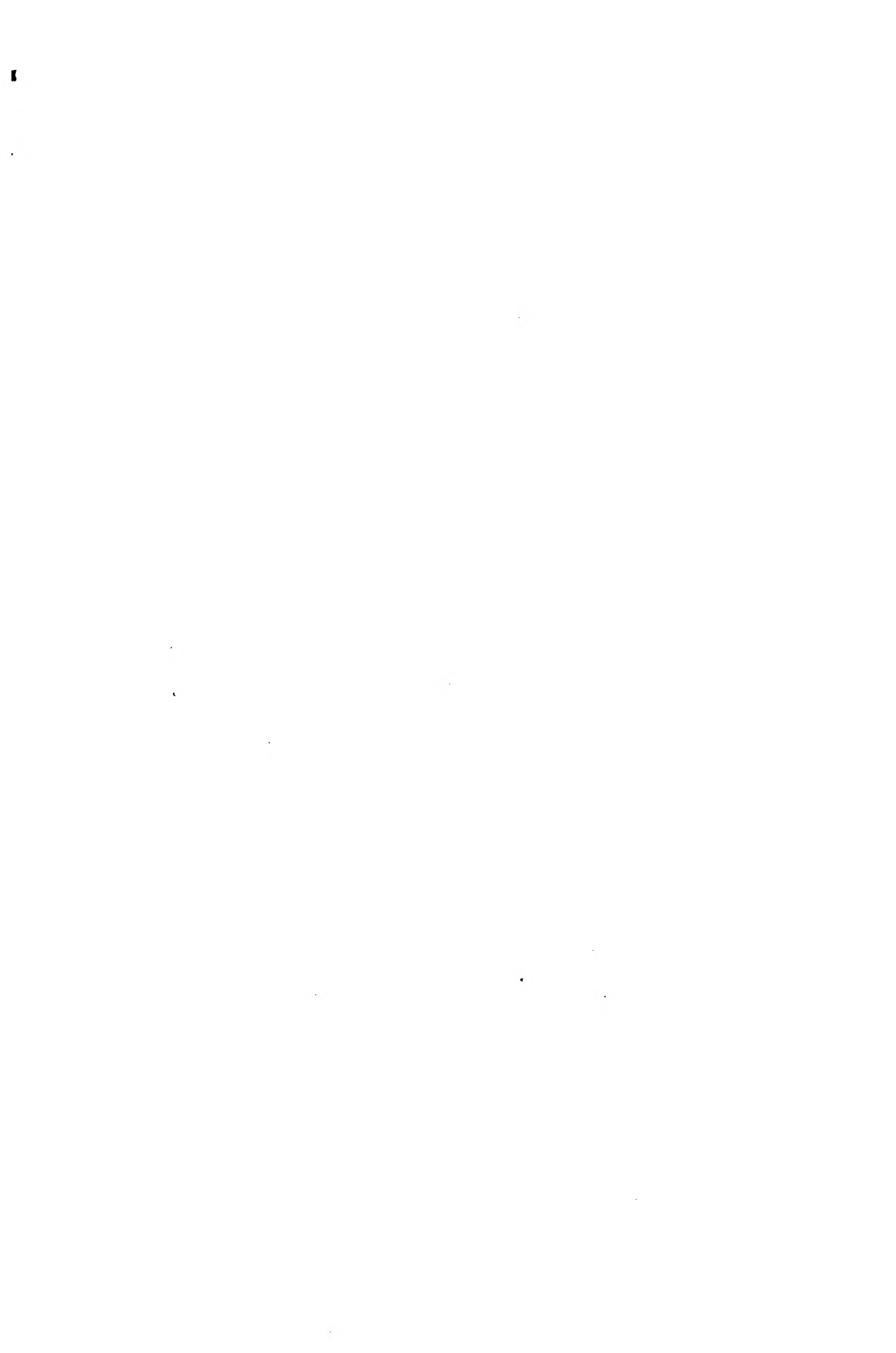
١٤ ش دينوقراط ـ الأزاريطة ـ إسكندرية

تليفاكس ٤٨٤٣٨٧٩



الخروج من فخ العولمة

كمال الدين عبد الغني المرسي



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ مَا لِهَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ﴾ (١)

(صدق الله العظيم)

١ – سورة الكهف من الآية رقم ٤٩ .



مقدمــة ..

يمكن تعريف العولمة بأنها : الدوران فى فلك الأقوى .. فالعالم الآن لابقاء فيه إلا للأقوياء ولا كلام إلا لمن يمتلك القوة ، أما الضعفاء فهم مقهورون مغلوبون وعليهم أن يكونوا دائما تبعا لمن هو أقوى منهم يدورون فى فلكه ويأتمرون بأمره .

ولقد شاءت الأقدار أن تكون القوة فى عصرنا الحاضر للدول الكبرى الصناعية فى العالم، وأن يتخلف عن ذلك دول الإسلام لظروف تاريخية حالت دون تقدمها فى مجال الصناعات لاسيما صناعة السلاح.

كما شاءت الأقدار أن تتفوق أمريكا فى امتلاك السلاح النووى الرهيب وأن تنفرد فى الساحة العالمية بالثراء الاقتصادى والتفوق الصناعى خصوصاً بعد أفول نجم الاتحاد السوفييتى حيث أصبحت القطب الأوحد الذى لاينافس ولا يبارى .

وأرادت أمريكا أن تحمل العالم كله على الانضواء تحت رايتها وعلى التبعية لمناهجها فى صياغة شكل الحياة ، ولكن هذه المهمة الصعبة تحتاج إلى تشريعات وقوانين حكومة عالمية تحكم العالم، ووجدت ضالتها فى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، فروجت لهذه الفكرة حتى ترتضيها شعوب العالم أجمع ولِمَ لاتكون الأمم المتحدة هى الحكومة العالمية التى تحكم العالم . ؟ وبالطبع تحركها أمريكا ومعها الاتحاد الأوربى .

ومن هذا المنطلق صار الترويج لحقوق الإنسان حتى تكون شريعة العالم التى ترتضيها شعوبه وتعمل على تأكيدها، وهى فى الحقيقة مرسومة بأفكار أمريكية وسياسات أوربية ذكية .

وأمريكا والغرب الأوربى وجهان لعملة واحدة، فهى عملة استعمارية بحته ، تقوم على نهج استعمارى متغطرس .

ولأجل أن تضمن أمريكا وتضمن أوربة تبعية شعوب العالم لهما.. كان التلويح بالتفوق الصناعى والتكنولوجى حتى تقبل عليه الشعوب الضعيفة التى تبتغى تحقيق القوة لنفسها وعليها أن تلهث وراء مغريات التكنولوجيا التى تحقق لها هذه القوة .. ولكن ثمن التكنولوجيا باهظ، ولكى تملك الشعوب الضعيفة هذا الثمن عليها أن تعتمد منهج التنمية فتنهض إلى مواردها المختلفة وتعمل على تنميتها كى يتحسن اقتصادها وتأتى بالثمن المطلوب لشراء التكنولوجيا الحديثة، وعليها إذا أرادت تحقيق التنمية لتقوية اقتصادها أن تلجأ إلى فتح الأسواق أمام تجاراتها، ولكى تصل إلى هذا الغرض عليها أن تنضم إلى منظمة التجارة العالمية وأن توقع على شروطها، فإذا تم لها ذلك تكون قد وقعت فى فخ التبعية الدائمة، وبعد الوقوع فى فخ التبعية تكون قد استسلمت وهى راغبة لكل أوامر العولمة التى تذيب معالم الدولة والهوية والأصالة .

وهذا الكتاب محاولة متواضعة للكشف عن الخديعة الكبرى التى اصطنعها الغرب للإيقاع بالشعوب الضعيفة التى ترغب فى الحياة الآمنة والعيش الهانئ .

كما كشف الكتاب عن استراتيجية العولمة وما يتغيّاه الفاعلون في محيطها من ضمان استدامة تبعية الدول النامية للغرب فلا تكاد تتخلص من ربقته أبدا .

ووضع الكتاب بإزاء ذلك عدة محاذير وبيّن كيفية الخلاص من الوعود الكاذبة التي يدعيها الراغبون في تمكين العولمة، وفي النهاية ناقش الكتاب كيفية الخلاص من فخاخ العولمة لما يتعلق بالشأن المصري، ثم العالم العربي ، ثم العالم الإسلامي ، وأوضح في النهاية سبيل الوصول إلى عولمة أخرى غير التي تروج لها أمريكا أو يروج لها الغرب بحيث تكون أكثر رحابة وأكثر سعادة .

١٧ شوال سنة ١٤٢٢ هـ المؤلف

أول يناير سنة ٢٠٠٢ م



--﴿﴿ المبحث الأول ﴾﴾--

﴿ النشأة واستراتيجية الهيمنة ﴾

١ – نشأة العولمة .

٢ – فخ العولمة .

* خطورة العولمة .

* تيارات ثلاثة فى مواجهة العولمة .

٣ – موضوعات الفخ الأربعة :

الموضوع الأول : حقوق الانسان .

الموضوع الثانى : التنمية الاقتصادية .

الموضوع الثالث : التكنولوجيا .

الموضوع الرابع : منظمة التجارة العالمية .

٤ – استراتيجية العولمة .



--«« المبحث الأول »»--

« النشأة واستراتيجية الهيمنة »

ما العولمة ؟ : هى ظاهرة لنظام عالمى جديد ينزع إلى تحقيق مزيد من الترابط والتداخل والتعاون بين جميع دول العالم فى جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية وغيرها، بحيث تختفى فى هذا النظام صفة سيادة الدولة لأن حريتها فى التصرف بحسب مشيئتها تكون مقيدة أو ناقصة فى ظل هذا النظام الجديد ، لذا يمكن وصفها بأنها « التبعية العالمية » .

والعولمة ؛ ليست حدثا بذاته يمكن التأريخ له ، « ولكنها تحققت بفعل مجموعة من العوامل السياسية العالمية عبر العقود الخمسة عشر الماضية . وكان أول مظاهرها إدخال التنسيق على مستوى العالم للساعات وفقا لتوقيت جرينتش عام ١٨٨٤م وظهور أول خدمة دولية للتلغراف عبر المحيطات عام ١٨٦٦ ، وإنشاء عصبة الأمم فى عام ١٩١٩م، وظهور أول إذاعة عالمية بالراديو عبر ست قارات فى آن واحد عام ١٩٣٠م، وميثاق منظمة الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥ لتحقيق التعاون الدولى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - وإنشاء محكمة العدل الدولية فى نفس الوقت، وكذا مجلس الأمن الذى من شأنه المحافظة على السلام الدولى ، كما عقدت بدايات الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) منذ عام ١٩٤٦م واتفق عليها فى عام ١٩٧٤م؛ وجاء إنشاء أول نظام اليكترونى لأسعار صرف الأوراق المالية فى عام ١٩٧١ ، وأول مؤتمر تقيمه الأمم المتحدة عن التنمية البشرية عام ١٩٧٢ ، ثم كان بدء أول بث إذاعى مباشر للأقمار الصناعية إلى

الأطباق المقامة فوق أسطح المنازل عام ١٩٧٦ ؛ وأول استخدام تجارى للكابلات المصنوعة من الأنسجة البصرية والتى عملت على زيادة قدرات الاتصالات اللاسلكية عام ١٩٧٧ ؛ ثم إتمام ربط كابل من الأنسجة البصرية حول العالم فى عام ١٩٩٧ .

« ثم صارت العولمة بعد ذلك كما لو كانت تيارا متدفقا يسرى فى أوصال العالم ليوحّد بين جميع أجزائه سياسيا واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وتكنولوجياً بحيث لم يعد لنا خيار فى منعه أو استمراره وفى قبوله أو رفضه » [(١)] .

بيد أننا لابد من أن نشير إلى أشياء مهمة لابد من وضعها فى الاعتبار إذ لايمكن التغاضى عنها ونحن نناقش موضوع نشوء ظاهرة العولمة، وهى :

- أن مؤشر القوة التكنولوجية كان يتجه ناحية الغرب منذ النصف الثانى للقرن الميلادى مما قوّى النزعة الاستعمارية لدى مجموعة من الدول الأوربية خصوصاً بعد أن اكتشف ألفريد نوبل (ت ١٨٩٦) مادة الديناميت فى عام ١٨٨٩ حين كان يجرى تجاربه فى المفرقعات للاستعانة بها فى فروع الهندسة المختلفة كأعمال التعدين والحفر وشق الأنفاق، ثم استعملت بعد ذلك فى الحروب مما أسهم فى تفوق الغرب على الشرق فى هذا المجال. ومهّد للدول الاستعمارية الطريق لتثبيت دعائم وجودها فى البلاد المستعمَرة، بقوة السلاح، ومن بعدها أحرز الغرب تفوقا عظيما فى تكنولوجيا السلاح وتطوير الاستراتيجيات

---

١ - أحمد عباس عبد البديع، جريدة الأهرام بتاريخ ٣/ ٥ / ١٩٩٨ .

والعمليات العسكرية بلغت أوج عظمتها فى صنع القنبلة الذرية. وتفوقت أمريكا فى صنع السلاح الذرّى الذى ظهر أثره واضحا فى ضرب مدينتى هيروشيما ونجازاكى سنة ١٩٤٥م لتضع حداً للحرب العالمية الثانية، والتى فاز فيها فريق الحلفاء على فريق دول المحور، ولتنصب راية التفوق بعد الانتصار لأمريكا، كما عقد لأمريكا أيضا لواء النصر حين سقط الاتحاد السوفييتى الذى كان يمثل القطب الثانى للقوة العالمية فى العقد الأخير من القرن العشرين فأصبحت القطب الأوحد فى عالمنا المعاصر منذ هذا التاريخ.

- أن الدول الاستعمارية الأوربية وأمريكا استنزفت ثروات الدول المستعمرة إلى أبعد الحدود فى أثناء فترات الاستعمار مما أدى إلى زيادة ثرواتها وإصلاح أحوالها الاقتصادية مبكرا، بحيث لما استقلّت البلدان المستعمَرة وجدت البونَ شاسعا بينها وبين الدول الاستعمارية فى جميع المجالات الاقتصادية والعسكرية فصار يطلق مسمى « الدول المتقدمة » على دول الغرب الأوربية وأمريكا ، ومسمى « الدول المتخلفة » أو « النامية» على الدول التى كانت مستعمرة والدول الفقيرة. كما يشار إلى الدول المتقدمة أيضا بلفظ « دول الشمال» وإلى الدول الفقيرة بلفظ « دول الجنوب » .

- أن الدول الاستعمارية الأوربية وأمريكا استطاعت تحقيق اكتشافات علمية عديدة كان من أهمها الليزر واستعمالاته المتعددة خصوصا تلك التى تتعلق بالعمليات العسكرية وتكنولوجيا حرب النجوم، واختراعات أخرى حديثة فى مجال الاتصالات والمواصلات وفى مجال الفضائيات مما جعل العالم وكأنه قرية كونية واحدة .

ومن خلال مفهوم « أن العالم أصبح كأنه قرية كونية واحدة» كان الحلم الاجتماعى والاقتصادى الذى سعت إليه مختلف دول العالم هو تحقيق عهد جديد يسود السلام فيه مختلف أرجاء المعمورة لاسيّما بعد أن صمتت المدافع وانقشعت سحب المعارك الحربية وغمامات الحرب الباردة التى ظلت ردحاً طويلا من الزمن بين المعسكرَين الشرقى والغربى. وأن يعيش المجتمع العالمى فترة استرخاء تختفى فيها مظاهر الفاقة وترتفع فيها مستويات المعيشة ويهنأ الجميع بالعيش الآمن .

وربطت أمريكا ودول الاستعمار القديم بين هذا الحلم الجميل وبين مصطلح العولمة فأشاعوا بأن العولمة والتقدم السريع للتكنولوجيا يقدمان فرصا لاسابقة لها لتطور التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وظهرت مؤسسات دولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى لإقراض الشعوب الفقيرة ولتشجيع التنمية والاستثمارات فى بلدان العالم الثالث، وصار هناك مروِّجون للعولمة فى كل نادٍ ، واستفاد - فعلا - من هذه الأوضاع الجديدة دول جنوب شرق آسيا وأصبح لها قوة اقتصادية مبهرة فى المجال الاقتصادى العالمى وذلك خلال حقبتى السبعينات والثمانينات، وكثرت الكتابات التى كانت تتحدث عن تدهور المركز الاقتصادى الأمريكى فى مواجهة الصعود الاقتصادى لليابان والنمور الآسيوية ودخلت الصين فى مجال التنافس الاقتصادى الدولى خصوصا بعد عودة هونج كونج إليها، وظهر اهتمام الصين باكتشاف سبل للتعاون الاقتصادى والفنى مع الدول النامية لفتح المزيد من الأسواق مما أثار حفيظة أمريكا والدول الاستعمارية لأن هذا النمو الاقتصادى غير المحدود الذى حققته بلدان آسيا الصاعدة صار يشكل مصدر تهديد للقوة

الاقتصادية الأمريكية والرأسمالية الغربية عموما مما أدى إلى اتخاذ إجراءات وقائية من جانبها لحماية الاقتصاد الغربى بوجه عام، والاقتصادى الأمريكى بخاصة .

وكانت هذه الإجراءات بمثابة إجراءات انتقامية أدت فى نهاية التسعينات من القرن العشرين إلى هزات مالية عنيفة فى السوق المالى العالمى سقطت معه اقتصاديات النمور الآسيوية واليابانية .

ولقد أفادت هذه التجربة المريرة فى أن غبار الأزمة المالية الآسيوية « أصاب بالعطب العديد من النظريات والتحليلات التى استند إليها دعاة الهرولة إلى قطاع العولمة دون اتخاذ الاحتياطات والاستعدادات الواجبة»[1] . كما أفادت أيضاً هذه التجربة فى فهم حقيقة لايمكن التغافل عنها وهى أن صنّاع العولمة يأبون الهزيمة ولا يقبلون التراجع وإن أدى ذلك إلى اشعال نار الحرب ، كما أفادت فى فهم حقيقة أخرى يجب التنبّه لها وهى أن صنّاع العولمة هى الدول الاستعمارية القديمة مضافاً إليها الدولة الاستعمارية الجديدة « أمريكا » .

* * *

---

١ - د/ محمود عبد الفضيل ، مصر ورياح العولمة ص ٢٢٩ .

﴿ فخ العولمة ﴾

فخ العولمة يعنى إيهام الشعوب على المستوى العالمى بوجوب الانتماء إلى ثقافة عالمية واحدة وطمس الفروق الحضارية بين المجتمعات مع الإيمان بأن الثقافة العالمية يجب أن تستمد من الثقافة المركزية الغربية المهيمنة باعتبارها القاعدة الأهم والأكثر تأثيرا للمشروع الثقافى العولمى .

وبما أن أمريكا تمثل القاعدة الأساسية لهذه الثقافة نظرا لتفوقها التكنولوجى الهائل وتعاظمها الاقتصادى وامتلاكها لمعظم الأدوات الإعلامية وشبكات المعلومات المتقدمة على المستوى العالمى فضلاً عن امتلاكها للسلاح النووى الرهيب فسوف تجد الشعوب فى نفسها اضطراراً للسير فى فلكها ، فتكون بذلك قد وقعت فى فخ التبعية مختارة غير مكرهة .

وكما ينصُب الصائدون فخاخهم للإيقاع بالفريسة فإنه لابد لهم من وضع الطعم المناسب الذى يسيل له لعاب الفريسة فتأتيه متلهفة إليه راغبة فيه بحيث يدفعها الشعور بالحاجة له إلى التعامى عن أطراف الفخ المنصوب لاحتوائها ، لذا نجد أن بعض الشعوب المتطلعة إلى مستقبل أفضل تتعامى عن أخطار العولمة التى يذهب بريقها بالأبصار، فترنو متلهفة إليه واقعة عليه ثم تفاجأ بعدها بانطباق الفخ عليها وتظل تعانى بعد ذلك من محاولة التخلص للخروج من الفخ .

وهناك موضوعات متنوعة للعولمة تغرى الشعوب المختلفة بالمسارعة إليها كتعلم التكنولوجيا الحديثة ، والتنمية الاقتصادية، والتفوق المعلوماتى وتطوير السلاح، والدخول فى مجالات الصناعات المعقدة مثل الصناعات

الأليكترونية ... إلى آخر ذلك من أنواع الطعوم التى تمثل الاحتياجات الضرورية للشعوب والمجتمعات فى العصر الحديث لاسيما دول وشعوب العالم الثالث .

ونظراً لأن أمريكا صارت بعد انهيار الاتحاد السوفييتى القطب الأوحد فى القوة ، فإن ما تحت أيديها من عوامل التكنولوجيا والتفوق فى جميع الوجوه الاقتصادية ، يغريها بأن تتصرف فى جميع الأمور على النحو الذى تتغياه كأنها المالك الوحيد لهذا العالم، ولهذا يرادف معنى لفظ « العولمة » لفظ « الأمركة » فى كثير من الأحيان ، ونظرا لأن دول أوربة لاتستطيع دولة منها أن تقف وحدها فى وجه أمريكا ، فإن هذه الدول كونت فيما بينها الاتحاد الأوربى وهى بهذا الاتحاد تستطيع أن تجابه أمريكا ذلك القطب الأحادى فى العالم الحديث .

ولما كان هذا الاتحاد الأوربى يمثل قوة عظمى فإذا أتت رياح العولمة من جانبه فإن لفظ العولمة يرادف حينذاك « لفظ الأوربة » .

فالعولمة فى معناها على هذا الكلام الذى أوردناه تعنى « الأمركة » كما تعنى أيضاً « الأوربة » ، ولا وجه للمعنى يزيد على ذلك لأنه ليست هناك قوى أخرى مهما بلغت تستطيع أن تنافس أمريكا أو الاتحاد الأوربى لا اقتصاديا ولاعسكريا حتى الآن .

خطورة العولمة :

لما كانت الأمور المختلفة للأنشطة الإنسانية، من صناعة وتجارة ، وزراعة وأوضاع اجتماعية مبنية عليها، وظروف تاريخية مرت بها، تحدد فى النهاية الشكل الحضارى لأى أمة، فإن من هذا الشكل الحضارى

ينبثق الوضع الثقافى لها، حيث يمثل هذا الوضع الثقافى المرآه التى تعكس الحالة الحقيقية التى عليها تلك الأمة أو ذلك المجتمع .

« ولهذا تتطلع العولمة من خلال آلياتها الاقتصادية والمعلوماتية إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الإنسانى . وإذا كان التطور الهائل الذى طرأ على تكنولوجيا الاتصال والمعلومات قد أدى إلى زيادة التفاعل الثقافى على مستوى العالم إلاّ أن المشكلة التى لايستطيع أحد انكارها أو تجاهلها والتى نبه إليها العديد من الباحثين فى شمال العالم وجنوبه تتمثل فى أن تدَفق الرسائل الإعلامية والثقافية يأتى من المراكز الرأسمالية فى الشمال ويصب فى دول الأطراف أى فى دول الجنوب التى تتحول إلى مواقع لتلقى هذه الرسائل بكل ما تحمله من تحيزات وقيم تتعارض مع منظومة القيم السائدة فى تلك المجتمعات وهى فى جميع الحالات تحمل أخطار الغزو الثقافى مما يهدر الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات . والخطير فى الأمر أن « سادة السوق » شرعوا يسعون بدأب للهيمنة على حقل الثقافة من خلال نخب كونية متجانسة تسعى إلى تنميط العادات والثقافات وطرق العيش على نمط واحد تختزل الحريات إلى حرية « التعبير التجارى» وحقوق المواطن إلى « حق التمتع بسيادة المستهلك » وتشيع خطابا يعتبر أن التاريخ قد انتهى ، وأنه لم يعد هناك من خيار سياسى أو اجتماعى سوى خيار الرأسمالية القائمة ، وقد استفاد مروجو أيديولوجية السوق من أزمة الايديولوجيات وبرامج التحرر الوطنى والاجتماعى التى حملت للإنسان وعدا بالتغيير لكونها أخفقت فخلفت اليأس والاحباط كما استفادوا من فشل مشروعات التنمية فى دول الجنوب واستثمروا جيدا لحظة التطور النوعى فى تكنولوجيا الاتصال

والمعلومات التى أدت إلى صعود الثقافة المرئية على حساب الثقافة المكتوبة وجعلت من التليفزيون منبعا أساسيا للمعرفة وأحدثت انقلابا جذريا فى مفاهيم الإعلام وعلاقته بالثقافة ، وبحكم التفوق الأمريكى فى مجال الإعلام السمع بصرى على وجه الخصوص، وبتكنولوجيا المعلومات أصبحت الشعوب تواجه اليوم خطر إقامة فضاء ثقافى عالمى على النمط الأمريكى يسخر لخدمة متطلبات السوق العالمية. وقد أثار ذلك بالفعل ردود أفعال عديدة على مستوى العالم بأسره وشجع على تنامى الأصوليات الدينية والقومية وعلى تصاعد دعوات الانكفاء على الذات والاحتماء بالهويات. » (١).

وهنا يجدر بنا التوقف قليلا للتمييز بين العام والخاص فى مسيرة الحضارة الإنسانية وما أفرزته من ثقافات متنوعة ومتباينة ذلك أنه من المتفق عليه أن لكل مجتمع إنسانى خصوصيته الثقافية بحكم تاريخه الاجتماعى الفريد، كذلك هناك خصوصية حضارية مميزة لكل مجموعة من البشر تجمعهم ثقافة مركزية تتنوع بداخلها الانساق الفرعية للثقافات المحلية مثل الحضارة الغربية وثقافاتها الفرعية فى كل من أوروبا وأمريكا وكندا والحضارة العربية الإسلامية وثقافاتها الفرعية فى الدول العربية سواء المشرق أو المغرب أو وادى النيل ويشير تاريخ الحضارات القديمة والوسيطة والمعاصرة إلى وجود صراع وجدل دائم يتجدد على مر العصور بين الخصوصية الثقافية لكل مجتمع وبين القواسم الحضارية والثقافية المشتركة بين المجتمعات والأمم حيث تثار قضية الثوابت

---

١ - د / عواطف عبد الرحمن ، العولمة والحقوق الثقافية للشعوب ، ص ١٠ جريدة الأهرام بتاريخ ٣١ / ٣ / ٢٠٠١ م

والمتغيرات بالنسبة للحضارات المختلفة وثقافاتها الفرعية .

تيارات ثلاثة فى مواجهة العولمة * :

ويبرز ثلاثة تيارات رئيسية فى الصراع الدائر بين دعاة الانغلاق وبين دعاة التفاعل الثقافى فى مواجهة العولمة .. يركز التيار الأول على الأصول الثقافية ويقف على اعتابها مسقطا كل ما أحدثته حركة التاريخ من تفاعل وتأثيرات وتحولات لجميع المجتمعات دون استثناء، ويعتقد أنصار هذا التيار أن الخصوصية الثقافية لها جوهر ثابت ومستثنى من قوانين الضرورة التاريخية ولذلك فهى تصلح لكل زمان وهى قادرة على الاستمرار مكتفية بذاتها عن ثقافة الآخرين .. ولعل العالم العربى هو المكان الأساسى الذى يضم أغلب أنصار هذا التيار حيث تثار قضية العودة إلى التراث وينتشر الرأى الذى يؤكد الرجوع إلى الأصول الأولى ويقصدون بها فى الأغلب العصر الذهبى للإسلام باعتباره الدرع الحقيقية التى تحمى المجتمعات العربية الإسلامية من كل ضروب التبعية والغزو الثقافى .

ويشير الوجه الآخر لهذه الدعوى إلى الرفض الكامل للتحديث باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عملية التغريب التى يتم بواسطتها انتزاع هوية المجتمع العربى الإسلامى . إذ يدفع المجتمع إلى أن يضع طبقة سطحية من القيم والعادات الغربية فوق تلك الجذور العربية الإسلامية التى تضرب فى أعماق التاريخ فتكون النتيجة مزيجا غير متآلف لايمكن أن تستند عليه نهضة أو إصلاح، خصوصا وأن التحديث ليس محايدا بل ان كل عنصر

* من مقال د/ عواطف عبد الرحمن ، جريدة الأهرام بتاريخ ٣١ / ٣ / ٢٠٠١ م

من عناصره يأتى معه بأفكاره وأخلاقه ونظرته إلى العالم ويفرضها على المجتمعات التى تسير فى طريق التحديث، وهنا ينبغى أن نتنبه إلى أنّ هناك فارقا بين العودة إلى الأصول من أجل التحرير كما حدث فى الثورة الجزائرية فى مواجهة استعمار استيطانى شرس وبين التوقف عند مرحلة تمجيد التراث التاريخى والشعبى وكأن كل الفروق التى تفصل الحاضر عن الماضى البعيد قد سقطت من حساب التاريخ، فالواقع أنه لا شىء فى المجال البشرى يعود إلى ما كان عليه بل تتولد على الدوام حقائق جديدة ويتشكل واقع ثقافى وحضارى جديد .

وأخيرا فإن عالمية الخطاب الذى يستخدمه أنصار هذا التيار الرافض؛ حيث العالمية سمة أصيلة للإسلام تسبغ على تحركاتها طابعا عالميا وتدفعها من ثم إلى الظهور بمظهر البديل الحضارى للغرب وهذه الخصائص التى لاتحوى بالضرورى كل سمات الحركات العربية الإسلامية تضفى على أنصار هذه الدعوة مظهرا فريدا أو أسلوبا متميزا كان لابد أن يشير إليه الباحثون العرب والأجانب [(١)] .

أما التيار الثانى فهو على النقيض من التيار الأول إذ ينطلق من فكرة طمس الفروق الحضارية والثقافية بين المجتمعات ويؤمن بأن الثقافة المركزية أى الثقافة الغربية التى تنتمى إلى الولايات المتحدة باعتبارها القاعدة الأهم والأكثر تأثيرا للمشروع الثقافى العولمى بوجهه الاحتكارى وقدراته التكنولوجية الهائلة وأدواته الإعلامية وشبكاته المعلوماتية المتقدمة هذه الثقافة هى الجديرة بأن يكون لها الصوت الأعلى رغم ما تحويه من تسطيح للوعى وتشجيع للمبادرات الفردية القائمة على الاستغلال وبث

١ - المرجع السابق والصفحة .

الفوضى والبيروقراطية وترويج القيم الاستهلاكية ذات الطابع التجارى .

وهذا التيار يتعمد إغفال وإسقاط الخصوصيات الثقافية الأخرى سواء خارج أو داخل الحضارة الغربية ذاتها ولذلك يرفع شعار ما يسمى «بثقافة السوق العالمية » وحواملها من الإمبراطوريات الإعلامية والمعلوماتية .

أما التيار الثالث فهو ينطلق من أن قوانين الجدل والتأثير والتأثر التى ميزت المسار العام للحضارة الإنسانية طوال تاريخها هى التى منحت البشرية قدرا هائلا من التنوع الثقافى، كما حددت لنا المعالم الكونية المشتركة للحضارة الإنسانية والسمات الخاصة التى تتميز بها جميع الروافد الثقافية التى شاركت فى صنع هذه الحضارة، ويشير أنصار هذا التيار إلى أن حركة التاريخ تؤكد أن جميع الثوابت الثقافية فى مختلف المجتمعات تخضع لقوانين الجدل والصيرورة أى محكوما عليها بالتفاعل عبر المكان والتغير عبر الزمان .

وفى ضوء ما يشير إليه أصحاب هذا التيار الثالث؛ أنصار التفاعل الثقافى تبرز عدم واقعية خطاب الاستقلال الثقافى إذ أن ما من ثقافة فى وسعها أن تحقق استقلالها عن الثقافات الأخرى التى توجد فى حالة تفاعل دائم تتقارض وتتلاقح على حد قول المفكر المصرى سلامة موسى، كذلك تبرز مساوىء مفهوم الخصوصية الثقافية الذى يركز على الخصوصيات إلى حد الانغلاق على حساب الجوانب المشتركة فى الثقافات الإنسانية مما يحمل شبهة التهديد بالعزل الثقافى .

ويبدو أنه لابديل عن التنوع الثقافى القائم على التفاعل المستمر

بين الثقافات ولعل أخطر ما فى الأمر ضرورة التنبه إلى حماية الثقافة ذاتها من سطوة السوق وأيديولوجية الاستهلاك ومقاومة كل المساعى الرامية إلى تسليع الثقافة وأمركتها ، وفى هذا الإطار يمكن أن تلتقى تيارات ثقافية عديدة فى الشمال والجنوب، يجمعها الرغبة فى الحفاظ على الروح النقدية فى الفكر وحماية البشرية من السقوط إلى درك الاستهلاك القائم على تلبية الاحتياجات الغريزية فحسب ؛ والسعى الجاد للنهوض بالإبداع الثقافى انطلاقا من إدراك الحقيقة التى تشير إلى أنه ليس هناك ثقافة ما تملك حق تنصيب نفسها كمرجعية كونية وحيدة »[1] .

وهناك بعد كل ذلك تناولات من جانب كثيرين من المفكرين والكتّاب فى موضوعات شتى تتعلق بالعولمة، بعضهم يرى أنها صالحة بعد أن غدت ضرورة حتمية تاريخية مفروضة على كل شعوب العالم وأن دونها الموت أو الفناء، والبعض الآخر يرى أنها ضارة لكل من يتعامل معها ولا يثق فى نفعها، والبعض الثالث يرى أن نأخذ منها الصالح ونعرض عن الطالح، وتختلف سبل التناول بعد ذلك باختلاف نظرة كل فريق إلى العولمة.

موضوعات الفخ الأربعة :

بقى أن نقول : أن الترويج والتبشير بالعولمة باعتبارها نوعاً من النفع الخالص لكل شعوب العالم قد بلغ أشده فى هذه الأيام حتى صار هناك اعتقاد كبير فى أنه من الأجدى للشعوب النامية والفقيرة اللحاق بالركب

---

١ - المرجع السابق والصفحة .

العالمى قبل أن يتم فرض العولمة قسرا على المجتمعات فيفوز من سبق له الدخول إلى حلبتها ويخسر من يفوته القطار المؤدى إليها ؛ ولكن الحقيقة غير ذلك فهى كما قال السيد يس : (العولمة السعيدة لمن يعرف ألاَّ يكون ضحيتها) ، إنها فخ التبعية نُصِبَ للدول الضعيفة، وعلينا أن نتعرف على أنواع الموضوعات التى تنشرها دول الشمال المتقدم للإيقاع ببلاد العالم الثالث فى هذا الفخ ؛ ونحن نوجزها فى موضوعات أربعة كما سيأتى :

* * *

الموضوع الأول : حقوق الإنسان

راجت فى العصر الحديث دعوى «حقوق الإنسان » بعد أن سئم الناس ويلات الحرب والعدوان على حياة الآخرين، وانتهاك حرياتهم، حيث يكون العدوان إما داخليا فى المجتمع أو الدولة وإما خارجياً كاعتداءات الدول الكبيرة المستعمرة على الشعوب الضعيفة والدول الصغيرة، حتى غدا الإنسان مهددا فى كل وقت غير آمن على حياته ومستقبله .

وكان لابد أن يتحرك العالم نحو السلام خصوصاً بعد النتائج المدمرة التى أحدثتها قنبلتا هروشيما ونجازاكى، وبعد استفحال سباق التسلح النووى بين الكتلتين العظميين الشرقية والغربية، والحرب الباردة التى استمرت ردحاً من الزمن ، بجثم بظلها المخيف على شعوب أجزاء كبيرة من العالم ثم انتشار ظاهرة الإرهاب بصورة أفزعت الناس وأقلقت مضاجع المواطنين فى بقاع كثيرة من الأرض ؛ حتى غدا الأمر يتطلب قراراً عالميا تصان به الحريات وتحترم به حقوق الإنسان فى كل مكان وتطبيقاً لذلك أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ قراراً يتضمن إعلانا عالميا لحقوق الإنسان تمت صياغته فى شكل اتفاقيتين دوليتين إحداهما خاصة بالحقوق المدنية والسياسية والأخرى خاصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية صدرتا فى عام ١٩٦٦.

ومما هو جدير بالذكر أن الأمم المتحدة تتكون من مجموعة من الأجهزة الرئيسية ، وهى الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية والأمانة

العامة وفيما يلى اختصاصات بعض هذه المؤسسات :

أ - الجمعية العامة :

وهى الجهاز الرئيسى للأمم المتحدة وتتألف من جميع أعضاء الأمم المتحدة، وهى تمارس من ناحية المبدأ كافة المهام والاختصاصات المنوطة بالأمم المتحدة، ومن أهم هذه الاختصاصات حفظ السلام والأمن الدولى، وتسوية الأزمات الدولية تسوية سليمة، وتطوير التعاون الدولى ، ونظام الوصاية الدولية والنظر فى تقارير فروع المنظمة وأجهزتها الأخرى وإقرار الميزانية العامة للمنظمة. [(١)]

ب - مجلس الأمن :

ويتكون مجلس الأمن من خمسة عشر عضواً فى الأمم المتحدة وتكون جمهورية الصين وفرنسا والاتحاد السوفيتى وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه وتنتخب الجمعية العامة عشرة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة كأعضاء غير دائمين فى المجلس ، ويتم تغيير خمسة من الأعضاء غير الدائمين سنويا ليحل محلهم آخرون لمدة سنتين .. وهكذا . [(٢)]

ومن مهامه :

- المحافظة على السلم والأمن الدولى ، وهو فى هذا الصدد يعمل من أجل كافة الطرق التى تكفل السلام الدولى سواء بطريق مباشر

---

١ ، ٢ - د/ محمد محمود الجوهرى ، دار محمد عودة « مجتمع محلى وعالمى » برنامج تأهيل معلمى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعى ص ١١٧ - طبع وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع كلية التربية جامعة عين شمس سنة ١٩٨٣ .

كاتخاذ الإجراءات التى تحول دون تهديد السلم أو تشويه المنازعات الدولية أو عن طريق غير مباشر من خلال ممارسة بعض الاختصاصات الأخرى . [١]

جـ - محكمة العدل الدولية :

« وهى الجهاز القضائى الرئيسى للأمم المتحدة، وقد انشئت فى نفس الوقت مع الأمم المتحدة فى عام ١٩٤٥م وهى تتألف من قضاة مستقلين يتم اختيارهم ، دون النظر إلى جنسياتهم ، من بين الأشخاص ذوى الصفات الخلقية الرفيعة والذين يتمتعون بالمؤهلات اللازمة للتعيين فى ارفع المناصب القضائية فى بلادهم والمشهود لهم بالكفاءة فى القانون الدولى . وتتشكل المحكمة من خمسة عشر قاضيا تختارهم الجمعية العامة ومجلس الأمن، وذلك لمدة تسع سنوات، وحق اللجوء إلى هذه المحكمة مكفول للدول فقط الأعضاء فى الأمم المتحدة، وذلك على أساس الرضا الحر للأطراف المتنازعة. وتطبق المحكمة فى نظر القضايا المعروضة عليها أحكام القانون الدولى، والاتفاقات الدولية والعادات الدولية المتوارثة ومبادىء القانون العامة التى أقرتها الدول المتحضرة وأحكام المحاكم ومذاهب كبار القانونيين فى مختلف الدول » .[٢]

١- المرجع السابق نفسه .
٢ -

برنامج التعاون الفنى فى مجال حقوق الإنسان [1]

وقضية حقوق الإنسان يهتم بها ويدعو إليها ويدعمها أكثر من جهة. فهناك المنظمات غير الحكومية وهى على أشكال كثيرة؛ وهناك الأجهزة الحكومية التى اختار بعضها إنشاء « لجنة وطنية لحقوق الإنسان» بينما اكتفى غيرها « بإنشاء إدارة لحقوق الإنسان» إما فى وزارة الخارجية أو وزارة العدل واتجه غيرها إلى الأخذ بنظام « الأمبودسمان» أو « المفوض البرلمانى» .

ومما يؤخذ أيضا على التطبيق الحالى لحقوق الإنسان أنها مازالت تركز فى المقام الأول ـ عن عمد ـ على الاهتمام بالحقوق السياسية والمدنية مع تجاهل واضح للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وحقوق فئات معينة مثل المرأة . وإلى عهد قريب الطفل .– وذلك رغم الجهود الكبيرة التى تبذل فى هذا الصدد .

كما أنها تهتم بحقوق الأفراد وبعض الجماعات ولكنها تسقط من قائمة اهتماماتها حقوق « الشعوب». وما زال مجتمع حقوق الانسان يذكر ما حدث فى فيينا أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ عندما تظاهر آلاف من أعضاء المنظمات غير الحكومية يحملون لافتة كتب عليها حرف "S" وكان القصد هو إضافة هذا الحرف إلى كلمة People أى « الناس» لتصبح Peoples أى «الشعوب » .

---

١ – د/ ليلى تكلا من مقال لها بعنوان « كل الحقوق لكل إنسان » نشر جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤/ ١٢/ ١٩٩٧ .

واليوم تتحمل الأمم المتحدة المسئولية الأولى والكبرى فى مجال حقوق الإنسان ولها فى ذلك انجازات ومؤتمرات عديدة ، وأبرز برامج الأمم المتحدة وأحدثها وأكثرها فاعلية هو برنامج التعاون الفنى أو (التقنى) فى مجال «حقوق الإنسان» .

ويحقق هذا البرنامج هدفين؛ أحدهما ضمنى وهو تعديل مسار مفهوم حقوق الإنسان حتى لايظل تعبيرا محدودا يرمز إلى قيم أو رغبات الدول المتقدمة دون سواها، بل يأخذ فى الحسبان قيم وتقاليد وظروف ومصالح شعوب العالم الثالث والهدف الآخر أساسى وهو تقديم المعونة الفنية أو التقنية فى مجال حقوق الإنسان للدول التى تطلب هذه المعونة.

وهو يهدف إلى بناء القدرة الوطنية وتحقيق ما تسميه الدكتورة ليلى تكلا : « البنية الأساسية لحقوق الإنسان » ، من قوانين ومؤسسات وأنظمة وبرامج تعليمية وتوعية وتدريب باستعمال أجهزة ووسائل علمية منظورة، مما يسير بمهفوم حقوق الإنسان إلى الاتجاه الأكثر شمولا والأكثر انسانية، وإذ يحتاج الأمر إلى توضيح نعرض مثلين عمليين فى هذا المجال :

المثل الأول هو: تنفيذ برنامج توعية وتدريب للقضاة فى دولة من دول شرق أوروبا، يهدف إلى تعريفهم بمواثيق واتفاقيات ومبادىء وأهداف حقوق الإنسان. وقد ظهرت الحاجة إلى هذا البرنامج بسبب واقعة حدثت فى إحدى محاكم هذه الدولة عندما دفع أحد المحامين بأن قرار النيابة ضد موكله مرفوض دستوريا، لأن دستور البلاد ينص على احترام[1]

١- المرجع السابق والصفحة .

مواثيق حقوق الانسان والاتفاقيات التى وقعت عليها هذه الدولة فى هذا المجال. وهنا سأل القاضى فى صراحة وتلقائية، وما هى هذه المواثيق والاتفاقيات؟ وتبين أن السلك القضائى فى هذه الدولة أغلبه غير ملم بها، وهنا طلبت حكومتها من مجلس أمناء حقوق الانسان للتعاون الفنى تنظيم هذه الدورة.

والمثال الثانى حدث فى دولة أفريقية زادت فيها درجات تعذيب المتهمين والمشبوهين بل وعدد من الشهود غير المتهمين .. وتبين أن السبب الرئيسى للتعذيب هو افتقار أجهزة التحقيق والشرطة فى هذا البلد لوسائل البحث الجنائى العلمى وعدم الإلمام بوسائل تحديد الجناة عن طريق آخر غير « الاعتراف» مثل الطب الشرعى ومضاهاة البصمات وتحليل الدم والشعر والفحص العلمى لمخلفات الجريمة وغير ذلك، مما دعا إلى طلب عقد برنامج لتعريف أجهزة البحث الجنائى بالأساليب العلمية التقنية الحديثة وتدريبهم على استعمالها .

ويبدو من ذلك أن ثمة خصائص وميزات معينة ينفرد بها هذا البرنامج عن غيره من البرامج الخاصة والعامة والدولية وهى :

١ - أنه ليس برنامجا لتقديم المعونة الإنسانية مثل الغذاء والكساء والغطاء والعلاج، فهذه مسئولية مهمة جداً ولكن تقوم بها برامج أخرى للأمم المتحدة وبعض المنظمات الدولية الخاصة مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر .(١)

٢ - إنه ليس من اختصاص هذا البرنامج القيام بما هو معروف باسم Monitoring بمعنى مراقبة الأوضاع والممارسات والقيام

١- المرجع السابق والصفحة .

باستقصاءات وجمع معلومات لكتابة التقارير، فهذه المهمة تقوم بها أجهزة أخرى بالأمم المتحدة وغيرها .

٣ - إن هذا البرنامج يعمل دائما مع حكومة الدولة أو المنظمة التى تطلب برنامجا يتعلق بالمعونة الفنية للتقنية . وهو بذلك لايتصل بالمنشقين عن النظام أو المنحرفين أو الفئات المعارضة، بخلاف مايفعله الكثير من المنظمات غير الحكومية وأجهزة بعض الدول .

٤ - إن هذا البرنامج يهدف إلى تدعيم القدرات الوطنية Nation-al Capacity فى مجالات حقوق الإنسان، أى أن هدفه كما ذكر: هو إنشاء أو تدعيم « البيئة الأساسية» اللازمة لضمان سيادة حقوق الإنسان واستمرارها .

٥ - يقوم البرنامج بتقديم الخدمة المطلوبة بناء على طلب حكومة الدولة، ويتعاون معها وتستمر العلاقة بينهما تلبية لاحتياجات العمل وينتهى دوره عند الاطمئنان على حسن سير العمل وقدرة المواطنين على إنجاز العمل بأنفسهم .

٦ - يهتم البرنامج بالوسائل والأساليب والمعونة التقنية التى تدعم حماية حقوق الإنسان بصورة شاملة، تتفق مع ظروف المجتمع الذى يعمل فيه ولا يخضع للاعتبارات السياسية أو الشخصية .

٧ - إنه ليس برنامجا لمواجهة مشكلة وقتية أو معونة عاجلة، ولكنه يدعم قدرة السلطة الوطنية على حماية حقوق الإنسان بصورة مطردة مستمرة .[1]

١- المرجع السابق والصفحة .

٨ - انه ليس إجراء عقابيا أو تفتيشيا، كما أنه ليس إجراء علاجيا فقط ولكنه أيضا يوفر الضمانات التى تمنع انتهاكات حقوق الانسان قبل وقوعها . وهو بذلك، وهذا مهم ، إجراء وقائى يحمى كل حق لكل فرد عن طريق منع انتهاكه .

ويقوم البرنامج حاليا بتنفيذ حوالى ٦٠ مشروعا فى ٥٢ دولة، من بينها رواندا، بوروندى، أوغندا، تانزانيا، جنوب إفريقيا، إكوادور، شيلى، الأرجنتين، السلفادور، يوجوسلافيا، لاتفيا، روسيا، بولندا، وبوتان وغيرها. كما يقوم بإنشاء معاهد إقليمية فى آسيا وشرق أوروبا، وأمريكا الوسطى والعالم العربى، وإلى جانب البرامج الوطنية والإقليمية هناك برامج دولية مثل « الفساد وحقوق الإنسان » والحقوق الاجتماعية والثقافية وغيرها. ومن أمثلة البرامج التى ينفذها ويمولها البرنامج بناء على طلب الحكومة الشرعية أو إحدى مؤسسات المجتمع المدنى التى يعترف بها مجلس الأمناء، برامج تعريف وتوعية لأعضاء الهيئات القضائية والنيابة باتفاقيات ومواثيق حقوق الإنسان وبرامج تدريب الشرطة على الأساليب الفنية الحديثة فى البحث والتحقيق الجنائى، وإنشاء معاهد للمرأة لتعريف المجتمع والمرأة بدور المرأة وإمكاناتها وقدراتها وحقوقها ومسئولياتها، وتقييم المعونة فى إصدار الدساتير وسن القوانين، ومراجعة القوانين لضمان حماية فئات خاصة بالمجتمع مثل الأطفال أو العمال لتواكب التشريعات والاتفاقيات الدولية فى هذا المجال، وإدخال مادة حقوق الانسان كمادة تدرس فى المناهج الدراسية بمستويات التعليم المختلفة، وإصلاح نظم السجون والمؤسسات العقابية، وتطوير النظم القضائية وإجراءات[1]

١- المرجع السابق والصفحة .

التقاضى، وإنشاء أو إصلاح مؤسسات الأحداث لتحقيق الهدف منها، وإنشاء نظام «الأمبودسمان» أو المفوض البرلمانى، وتدريب العسكريين على ما يدخل ضمن الصراع العسكرى وما يعتبر انتهاكا لحقوق الإنسان حتى وفى الحروب . ومن أبشع أمثلة هذه الانتهاكات ما فعلته إسرائيل عندما أرغم أسرى الحرب المصريون على حفر قبورهم قبل قتلهم ليدفنوا فيها، لكل ذلك وما يتميز به هذا البرنامج من خصائص فقد أصبح له مصداقية كبيرة جعلت الإقبال عليه يزيد تفوقا من الإمكانات الحالية المرصودة له. وقد كانت دول شمال اوروبا أولى الدول التى أدركت الدور العملى والعادل لهذا البرنامج، فقدمت العون والمساندة له وفى مقدمتها السويد والنرويج وفنلندا وهولندا، كما تساهم فيه فرنسا وبلجيكا وكندا، وأخيرا الولايات المتحدة، أى أن الدعم كان يأتى كعادته من « النادى الغربى » ، إلى أن أدركت بعض الدول النامية أبعاد هذا البرنامج وأهمية وجودها على الساحة التى تسعى لتحقيق هذا الهدف الوقائى ، وعن رغبتها فى مساندة هذا المفهوم الانسانى العادل لحقوق الانسان فساهمت فى تمويل صندوق البرنامج مما أتاح لها وجودا فى بعض اجتماعات مجلس الأمناء واستثمار هذه الميزة لصالح دول الجنوب، ومن هذه الدول الهند والفلبين وقبرص .

وتستفيد بعض الدول العربية من هذا البرنامج ومنها فلسطين والمغرب وتونس . ومع ذلك فإن الدولة العربية الوحيدة التى قامت بمساهمة (ولو رمزية) هى لبنان ، أما سائر الدول فإنها مازالت تطالب من غير أن تساهم، وتشكو من غير أن تتحرك. ومما يبعث الأمل أن[1]

١- المرجع السابق والصفحة .

هناك بوادر تشير إلى أن كلا من مصر والمملكة السعودية والمغرب تدرس إمكانية الانضمام إلى الدول التى تساهم فى هذا البرنامج مما يجعل لها وجودا يمكن استثماره فى تطعيم مفهوم حقوق الانسان بالقيم والمبادىء التى يتميز بها [1].

ويقول بعض المفكرين : [2]

« وبديهى أن كثيرا من الحقول والحريات التى تضمنها الأعلان العالمى لحقوق الانسان قد أقرتها الشرائع السماوية المتمثلة فى الأديان الثلاثة، كما استند الإعلان إلى أعراف قبلتها وتوارثتها المجتمعات البشرية فى مختلف العصور والأزمنة . ومنذ صدور الإعلان العالمى لحقوق الانسان ، ولم تتوقف الجمعية العامة للأمم المتحدة وأجهزتها ولجانها المتخصصة عن صياغة العديد من الإعلانات الأخرى التى تملى قيمة حق معين أو أكثر من حق ، كالاعلان الخاص بحق الشعوب فى تقرير مصيرها، والإعلانات الخاصة بمنع التمييز، وحقوق المرأة، وحقوق الطفل، وتحريم الرق والعبودية والسخرة والأعراف والممارسات المشابهة، وحقوق الإنسان فى مجال إقامة العدل، وحقوق الأقليات والسكان الأصليين وغير ذلك كثير .

وساهمت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة - كل فى مجاله - فى اصدار إعلانات عالمية أخرى تعنى بحقوق وحريات كحرية الإعلام والحرية النقابية وسياسة العمالة والرفاهية والتقدم والإنماء فى الميدان الاقتصادى والحق فى الثقافة والجنسية وانعدام الجنسية والملجأ

١- المرجع السابق والصفحة .

٢ - عمران الشافعى ، من مقال له بعنوان : « الأمم المتحدة وحقوق الإنسان » نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ٩٧/١/٢٤ ص ٤ .

واللاجئين، وحددت مؤتمرات دولية جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وصيغ القانون الدولى الانسانى مستندا إلى كثير من التراث الإنسانى . وتوازى مع صدور هذه الاعلانات أو بعدها بقليل فى كل مرة يصدر فيها إعلان عمل متصل وشاق ومتشعب الجوانب فى شكل مفاوضات بين ممثلى حكومات الدول توصلت إلى اتفاقيات دولية ملزمة لمن ينضم إليها توضح كيفية مباشرة هذه الحقوق والواجبات وتضع الضوابط والأحكام ضد المخالفين لها ، وتشكلت لكل اتفاقية دولية جهاز مراقبة لتطبيق بنودها على الدول التى صدقت عليها ، وعادة ماتضم أجهزة الرقابة عددا من الخبراء المستقلين تنتخبهم الحكومات الأطراف فى هذه الاتفاقيات ويشترط فى هؤلاء الخبراء الخبرة والتخصص فى موضوع الاتفاقية وعادة ما يشترط وجوب تمثيل كل النظم القانونية المعمول بها لدى الحكومات والأطراف فى الاتفاقية » [(١)] .

على أنه منذ صدور إعلان حقوق الإنسان وحتى الآن لم تظهر مصداقية تطبيق اللوائح والقوانين على النحو المرغوب فيه لتحقيق غايات إنسانية مشتركة بين كل الأفراد والشعوب بحيث تكون بمنأى عن التأثر بالاعتبارات السياسية بين الدول والحكومات وغير خافٍ على أحد معاناة الشعب العراقى من عقوبات مجلس الأمن .

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من جانب الوكالات التى تعمل فى حقل توطيد أركان حقوق الإنسان فى الأمم المتحدة وعلى الرغم أيضا من جهود بعض العناصر الوطنية التى تدعوا إلى تنشيط آليات التعليم والترويج والدعوة لحقوق الإنسان على جميع المستويات فإن هناك

---

١ - عمران الشافعى - من مقال به بعنوان الأمم المتحدة وحقوق الانسان، الأهرام ص ٤ بتاريخ الجمعة ٢٤ / ١ / ١٩٩٧م.

مقولة بأن أغلب مفاهيم ونصوص عدد من الاتفاقيات الدولية العاملة فى مجال الحقوق والحريات يستند إلى فكر غربى ومفاهيم غربية. ومما يؤيد هذه المقولة أن الميثاق يعالج قضايا الاستعمار دون أية إدانة للاستعمار أو الاحتلال ، أو حتى تسميتهما باسميهما بل بالعكس فهو يطلق على القوى الاستعمارية اسما يجملها هو : الدول التى تضطلع بتبعات إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتى » .... وتكتمل الصورة عندما نعرف أن من مبادىء الأمم المتحدة أن (يقدم جميع الأعضاء كل ما فى وسعهم من عون إلى الأمم المتحدة فى أى عمل تتخذه وفق هذا الميثاق كما يمتنعون عن مساعدة أى دولة تتخذ الأمم المتحدة ضدها عملاً من أعمال المنع أو القمع) وبذا يمكن أن تكون مساعدة أطفال العراق – مثلاً – أمرا ممنوعا من وجهة نظر حقوق الإنسان تبعا لإعلانها العالمى ..... والشعب الفلسطينى الذى عملت الشرعية الدولية مجسدة فى عصبة الأمم ثم فى الأمم المتحدة – على اغتصاب أرضه وحقوقه لايزال بعيداً عن تقرير مصيره على كامل تراب أرضه دون أن يشغل هذا (نشطاء حقوق الإنسان) داخل « العالم العربى أو خارجه. إن مأساة حقوق الإنسان أبشع وأعمق مما يظن الكثيرون»[١].

ولقد كتب الدكتور سعيد اللاوندى فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٤/٩ مقالا يبين فيه انحياز أوربا لإسرائيل فى العدوان على الشعب الفلسطينى جاء فيه :

« يبدو أننا – فى مصر والعالم العربى – قد أسرفنا كثيرا، وطويلا بشأن ما نسميه بالدور الأوروبى فى عملية السلام . فها هى الوقائع

---

١ – د/ محمد عامر من مقال له بعنوان « قراءة فى الميثاق والإعلان » بمناسبة مرور نصف قرن على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان بتاريخ الجمعة ٦ / ٣ / ١٩٩٨ .

والأحداث القريبة تكشف أن هذا الدور ليس بالصورة أو بالأحرى «بالفعالية » التى نتحدث عنها فى مجالسنا أو فى صحفنا، لأنه فى الأصل دور « مائع» أو «باهت» يحسبه الظمآن ماءً ، فإذا ما هرع إليه وجده سرابا ! .

«هذا - على كل حال - ما رأيته وسمعته - خلال متابعتى لجانب من اجتماعات حقوق الإنسان التى تجرى حاليا فى المقر الأوروبى للأمم المتحدة فى جنيف فلقد هالنى أن كل أوروبا - دول الاتحاد الأوروبى الـ ١٥ والدول الراغبة فى الانضمام أيضا - لم يحركها ولو قيد أنملة الانتهاكات البشعة والمخجلة التى تمارسها إسرائيل - عيانا جهاراً - فى حق الشعب العربى الفلسطينى . وكأن عمليات القتل اليومى لشباب الانتفاضة والتى ترصدها الشاشات الصغيرة فى جميع أنحاء العالم ، لاتستحق من أوروبا (معقل مبادىء حقوق الإنسان) أن تقف لحظة تعاطف حقيقية مع شعب أعزل ، كل جريمته أنه يطالب بحقه فى الحياة ، وكنت تساءلت مع السفراء العرب المشاركين فى اجتماعات حقوق الانسان والذين التقيت بهم فى جنيف عن السبب الذى من أجله خذلت أوروبا شركاءها العرب بهذه الصورة المخجلة ولماذا حركتها أحداث تيمور الشرقية . فسارعت إلى إصدار بيان إدانة للممارسات الأندونيسية بينما لم يهتز لها جفن لما يحدث فى الأراضى الفلسطينية المحتلة ورفضت توجيه مجرد « اللوم » إلى الحكومة الإسرائيلية التى تحصد الفلسطينيين (حاملى الحجارة) حصد الهشيم ! نعم ، لقد كنا نتحدث - من قبل - عن « الحياد الأوروبى » الذى وصفه وزراء الخارجية العرب فى اجتماعات مرسيليا المتوسطية فى نوفمبر الماضى بأنه

موقف « غير أخلاقى » لأنه يساوى بين المعتدى وبين الضحية .

لكن اليوم ، وبعد متابعة دقيقة لما يحدث فى اجتماعات حقوق الإنسان سواء فى أكتوبر الماضى أو فى أبريل الجارى يتضح لنا أن أوروبا أصبحت منحازة لإسرائيل انحيازاً تاماً حتى تكاد يصعب على المرء التفريق بين أوربا والولايات المتحدة فى هذا الشأن... وأصبح حديثنا السابق عن « قاعدة التوازن » التى ينطلق منها الموقف الأوروبى ، وليس الانحياز كما هو حال الموقف الأمريكى « حديث الإفك » لأنه – ببساطة شديدة – مغاير للحقيقة؛ ففى أكتوبر الماضى وأثناء الاجتماعات الاستثنائية لحقوق الانسان (فى جنيف) لم تصوت بلدان أوروبية منها بريطانيا وألمانيا والسويد لمصلحة القرار الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، ويدين فيه إفراط إسرائيل فى استخدام القوة ضد السكان المدنيين فى فلسطين المحتلة. كما امتنعت أوروبا – لاحقا– عن التصويت لمصلحة مشروع قرار يقضى بإرسال قوة رقابة دولية إلى الأراضى الفلسطينية .. وتحفظت فرنسا وبريطانيا وهولندا على دعم قرار طرحته مجموعة عدم الانحياز على مجلس الأمن بشأن الانتفاضة الفلسطينية .

وكان جوسبان رئيس الحكومة الفرنسية فى لقائه بالمجلس التمثيلى للمنظمات اليهودية فى فرنسا (كريف) فى نوفمبر سنة ١٩٩٢م قال : إن قوة وعمق العلاقات بين إسرائيل وحكومتى هو هدف فى حد ذاته ... والعلاقات الثنائية بيننا ينبغى أن تتطور فى كل المجالات ، بغض النظر عما يحدث من هبوط أو صعود فى عمليات السلام .. » (١) .

١ – الأهرام فى ٩ أبريل سنة ٢٠٠١م ص ١٢ .

فأين إذن حقوق الإنسان والمواثيق التى تمت بشأنها فى البلاد التى اخترعتها وتنادى بوجوب تنفيذ مبادئها ؟ .

ولقد أشفقت الأمم المتحدة على نفسها من سقوط دعوى حقوق الإنسان بسبب تعسف السياسة الأمريكية فى مساندتها لإسرائيل ضد الشعب الفلسطينى الأعزل الذى يواجه أبشع صور الاعتداء والإرهاب من العصابة الإسرائيلية المسلحة فاضطرت إلى طرد المندوب الأمريكى من لجنة حقوق الإنسان بسبب المعايير المزدوجة وحماية أمريكا لإسرائيل دائماً ، ولقد نشرت جريدة أخبار اليوم هذا الخبر فى عددها الصادر بتاريخ ٥ / ٥ / ٢٠٠١ وجاء فيه ما نصه :

« أصيبت الولايات المتحدة بنكسة مفاجئة عندما فقدت المقعد الذى احتلته فى لجنة حقوق الانسان بالأمم المتحدة وهى اللجنة التى اسهمت الولايات المتحدة فى إنشائها وشاركت فى كافة أعمالها منذ عام ١٩٤٨.

وكان المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالأمم المتحدة قد أجرى الانتخابات الدورية لشغل مقاعد اللجنة التى تضم ٥٣ دولة وقد فشلت الولايات المتحدة فى الحصول على ما يؤهلها من الأصوات لاستمرار عضويتها باللجنة .

وبرر المراقبون الهزيمة التى منيت بها الولايات المتحدة بأنها تعكس استنكار دول العالم لمواقف الولايات المتحدة من قضايا حقوق الانسان واتباعها سياسة انتقائية فى تطبيق معايير حقوق الإنسان، ففى الوقت الذى تطارد فيه كوبا والصين فى كافة المحافل الدولية بدعوى عدم احترام

حقوق الانسان تقف واشنطون لتدافع عن إسرائيل على الرغم من التقارير الدولية التى تؤكد انتهاكها لحقوق الشعب الفلسطينى .

ومن المعروف أن الولايات المتحدة وروسيا والهند شاركت فى عضوية وأعمال اللجنة منذ انشائها وسيؤدى هذا التطور الجديد إلى فقدان واشنطون لحق التصويت فى أعمال هذه اللجنة .

ويجدر بالإشارة أن السودان كانت من بين الدول التى تم انتخابها لعضوية اللجنة عن مجموعة الدول الأفريقية وستستمر عضويتها لمدة ثلاث سنوات .

وقد بررت الخارجية الأمريكية سبب استبعادها عن أعمال لجنة حقوق الانسان إلى أنه يرجع لعدم قيام واشنطون بسداد المتأخرات المستحقة لميزانية الأمم المتحدة.

وفى الوقت الذى لم يعلق فيه الرئيس جورج بوش على هذا الحدث الخطير تعليقامباشرا فقد أعلن فى خطاب أمام اللجنة اليهودية بأن إدارته ستواصل القول والفعل ما دامت الفظائع والجرائم مستمرة فى السودان . وقال أيضا فى حضور شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلية أنه أبلغ مجلس الأمن القومى فى اجتماعه الأول أن سلامة وأمن اسرائيل يمثلان أولوية عليا فى السياسة الخارجية لبلاده . والتصريحان لهما صلة غير مباشرة بنكسة الولايات المتحدة فى لجنة حقوق الانسان . وقالت مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية السابقة أن ما حدث كان شيئا لايصدق بأن يصبح السودان عضوا باللجنة والولايات المتحدة ليست عضوا ووصفت القرار بأنه سيء ويلحق الضرر بالأمم المتحدة التى هى فى حاجة ماسة إلى

دعم أمريكى لقرارات اللجنة وأصدرت نتيالووى الرئيس المشارك لمجموعة عمل أمريكية خاصة بالأمم المتحدة بيانا أعلنت فيه أن ما حدث كان إحراجاً لبلادنا ويمثل ضربة مؤلمة لزعامتنا العالمية فى مجال حقوق الانسان والديمقراطية . وأعرب ويليام هوفيل نائب المندوب الأمريكى السابق بالأمم المتحدة عن خيبة أمله قائلا: إن عدداً كبيراً من الناس فى كثير من الدول يشعرون بالغضب الشديد من الولايات المتحدة لأنها لاتفى بوعودها [١] .

بعض صور انتهاك حقوق الإنسان للجاليات الإسلامية فى أوربا:

وأما الدكتور محمد الجيوشى فى صدد الحديث عن المشكلات التى يعانى منها المسلمون فى أوروبا فيقول: **أولها** الصراع الصليبى الذى يعد العدو الأول للإسلام وأهله .

وثانيها : حرمان المسلمين فى الغرب من التمثيل فى الحكم فإنه على الرغم من وجود أقليات إسلامية فى كل دول العالم الغربى فليس هناك من يمثلهم فى الحكم ويعبر عن رأيهم حينما تسن قوانين تمس حياتهم الخاصة وعقائدهم، وما تلك إلا لأنهم مسلمون فى حين أن الأقليات غير الاسلامية فى بلاد المسلمين تتمتع بحقوقها كاملة .

وثالثها : إنه على الرغم من التزام الحكومات الغربية بتيسير سبل التعليم أمام المواطنين المقيمين ببلادها وتقديم المساعدات المالية التى تمكنهم من إدارة المدارس التى يتعلمون فيها حسب معتقداتهم الدينية

---

١ - مقال نشرته جريدة أخبار اليوم بتاريخ السبت ٥ / ٥ / ٢٠٠١م

كما هو الحال بالنسبة لبلد مثل انجلترا فإن المدارس التابعة للحكومة والمدارس التى تديرها الكنائس والمدارس التى تقوم عليها الجالية اليهودية كلها تتلقى دعما ماديا من الدولة فى متابعة مسيرتها التعليمية، إلا أن المسلمين هناك محرومون من هذا الدعم .

رابعا : عدم وجود فائض لدى أفراد الجاليات الإسلامية يدعمون به المؤسسات الإسلامية لانخفاض الدخول التى يحصلون علهيا بسبب ضعف الأجور أو قلة المهارة الفنية، ومعروف أن أغلبهم يقومون بأعمال شاقة ويتقاضون أجورا أدنى من غيرهم .

خامسا : عدم المساواة فى التعامل مع المسلمين فهناك التفرقة العنصرية بين المسلمين وسواهم .

سادسا : تتوزع الجاليات الإسلامية بين جماعات لها اتجاهات سياسية أو انتماءات عرقية تعوق وحدتهم وتؤثر على وضعهم العام بحيث لاتجد الحكومة صوتا واحدا يطالبها بحقوق المسلمين .

وينتقل بالحديث الدكتور محمد الجيوشى إلى عرض نماذج لمعاناة المسلمين فى البلاد غير الإسلامية، ففى اليونان يتركز المسلمون فى منطقة تراقيا العربية وهناك معاهدة عقدت بين تركيا واليونان عام ١٣٤٢هـ تعرف بمعاهدة لوزان وتنص على ضمان معاملة عادلة لمسلمى تراقيا العربية ولكن الحكومات اليونانية ضربت بالمعاهدة عرض الحائط وأخذت تضيق الخناق على المسلمين لتدفعهم إلى الهجرة منها وهى فى سبيل ذلك تتبع الأساليب التالية :

١ - إذا أراد مسلم أن يهاجر تخلصا من المعاناة فإنه يحرم عليه أن يبيع ممتلكاته للمسلمين بل يلزم بيعها ليونانى مسيحى . والنتيجة أن ملكية المسلمين فى تراقيا تتقلص، فقد كانت ملكية المسلمين عام ١٩٢٢م تشكل ٨٤٪ فانخفضت إلى أقل من ٥٠٪ وكان عدد القرى المسلمة تبلغ ٣٠٠ قرية فتقلصت إلى ٤٢ قرية فقط .

٢ - لايسمح للمسلمين أن ترتفع منازلهم أكثر من طابق واحد.

٣ - يحرم على المسلمين بناء مساجد جديدة .

٤ - كذلك يحرم عليهم استعمال الوسائل العصرية للانتاج ليظلوا متخلفين اقتصاديا .

٥ - تفرض غرامة مالية على الأئمة إذا قاموا بتعليم أبناء المسلمين الدين الإسلامى أكثر من ساعتين أسبوعيا فى حين يدرس الدين المسيحى فى المدارس .

٦ - لايسمح لهم بالتعليم باللغة التركية على الرغم أنهم جميعا أتراك .

فلماذا تغفل الدول الإسلامية وضع المسلمين فى اليونان وهى تستطيع أن تطالب اليونان بالعدل فى التعامل مع أخواننا المسلمين؟ اعتقد أن الحكومات اليونانية لو وجدت من العالم الاسلامى موقفا حازما وواضحا لاعادت النظر فى تصرفاتها الظالمة مع المسلمين »[١] .

---

١ - جريدة العالم الاسلامى بتاريخ الاثنين ٢٢ - ٢٨ ربيع الآخر سنة ١٤١٨هـ الموافق ٢٥ - ٣١ أغسطس سنة ١٩٩٧ م .

كيف يطمئن المسلمون إلى دعاة الغرب فى الترويج لحقوق الإنسان مع كراهيتهم للإسلام وأهله ؟

يقول الشيخ محمد رشيد قبانى مفتى الجمهورية اللبنانية: أن الغرب ساهم فى العصر الحديث فى تعقيد العلاقة بينه وبين الشرق حين دعم الاحتلال الاجنبى العبرى لفلسطين عام ١٩٤٨ وساعد على قيام دولة إسرائيل فلم تعرف للمنطقة منذ ذلك الوقت الاستقرار.

أيضا الحديث فى الغرب عن الإسلام كعدو للغرب وعنصر تهديد لمصالحه هو حديث لايقوم على أساس علمى تاريخى أو حاضر صحيح بل هو حديث يقوم على تشويه الإسلام ونظرته الإنسانية والأخلاقية والاجتماعية السامية فمثلا فى يونيو عام ١٩٩٤ انتهت مهمة الجنرال «جون كالفان » القائد الأعلى لقوات حلف شمال الأطلسى وفى الاحتفال التكريمى الذى أقيم له فى بروكسل قال « ربحنا الحرب الباردة وها نحن نعود بعد سبعين عاما من الصراعات الضالة إلى محور الصراع القائم منذ ١٣٠٠ عام إنه صراع المجابهة الكبيرة مع الإسلام!!

وفى كتاب «صناعة القبول» للكاتب الأمريكى ناعوم تشومسكى قال المؤلف « إن روسيا أو الشيوعية كانت ذلك الوحش أثناء الحرب الباردة؛ والعدو اليوم هو العرب والإسلام ولذلك فإن القيام بعملية تخويفه أمر مهم من أجل إشغال الناس وتجويعهم لأحوال أنفسهم بل حوْل الدولة للحصول على الثقة « والقبول » حتى تتمكن الدولة من اخماد أصوات الشكوى عن طريق توحيد الصفوف الشعبية ضد عدو أسطورى، وبفضل صناعة العدو هذه التى يتفنن الإعلام الغربى فى تسويقها وترويجها .

« أصبح الإسلام لدى الغرب الوجه الآخر للإرهاب بل أصبح كله إرهابا وارتسم فى ذهن الغرب نتيجة لذلك أنّ فى أعماق كل مسلم إرهابيا متطرفا يتحين الفرص للانقضاض عليه .

فالهدف الغربى هو إلغاء الإسلام، ويقوم المفكرون الغربيون بجريمة تأسيس هذه الايدلوجية الخطيرة ؛ فعلى المفكرين للمسلمين أن يعوا خطورة هذا المنحى فى الفكر الغربى لتصحيح المسار بوعى وعقلانية وحذر ؛ فالعلاقة بين الشعوب لا تقوم إلاعلى التعاون والصدق والوفاء فلا بد من إعادة تقييم العلاقة بين الشرق والغرب على ضوء مقاييس الفكر والثقافة والقيم الموضوعية وليس من الضرورى أن يؤدى التحاور بشكل حتمى إلى المجابهات المدمرة فهناك مبادىء وأخلاق وأفكار خصبة فى كلتا الجبهتين يمكن أن تتفاعل ، فالمبادىء الإسلامية لا تقبل الانزواء والتقوقع ولا تقبل التدجين أو الذوبان وسيقف الإسلام مدافعا عن نفسه وعن رسالته التى أرسل الله بها نبيه ورسوله محمدا صلى الله عليه وسلم نورا وهدى ورحمة للعالمين والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لايعلمون »[١] .

* تقريب وجهات النظر بين الشرق والغرب
فى مجال حقوق الإنسان:

على أية حال؛ لابأس من مجاراة هؤلاء القوم فى إظهار النوايا الحسنة وقبول ما يدعونه من الأخذ بيد الإنسان نحو حياة أكثر أمنا وطمأنينة ومطالبتهم بما يقولونه فى شعاراتهم التى يرددونها من أجل

---

١ - جريدة العالم الإسلامى، بتاريخ الإثنين أغسطس سنة ١٩٩٧م ص ٣ .

مصلحة الإنسان والشعوب فى كل مكان على ظهر الأرض أو فى جو السماء .

ولقد عَقَدَت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) فى مقرها بالعاصمة المغربية - الرباط - عام ١٩٩٧ ندوة عالمية بالتعاون مع المجمع الملكى الأردنى لبحوث الحضارة الإسلامية عن حقوق الإنسان فى الإسلام بين الخصوصية والعالمية، ليتم تقريب وجهات النظر بشأنها بين دول الغرب ودول الشرق الإسلامى ؛ وفى كلمته فى افتتاح الندوة قال الدكتور عبد العزيز التويجرى المدير العام للإيسيسكو: « إن من أهداف هذه الندوة بلورة المفاهيم الإسلامية لحقوق الإنسان، ووضع ميزان دقيق لهذه الحقوق، وبيان أوجه العلاقة بين الخصائص الحضارية وبين الميزات الإنسانية العالمية... وأضاف: إن منظمة الإيسيسكو ومؤسسة آل البيت إذ يتعاونان معا على تنظيم هذه الندوة فإنما يهدفان إلى العمل على ضمان حقوق جاءت بها شريعة الله السمحة الخاتمة ؛ هداية للناس كافة، ويسعيان إلى تسليط الضوء على خصوصية حقوق الإنسان فى الإسلام، فى إطار رؤية متفتحة الآفاق على ما أبدعه العقل الإنسانى من قوانين، وأحدثه من تنظيمات تكفل الحياة الحرة الكريمة لبنى البشر. وقد اشترك فى افتتاح الندوة الدكتور عبد الكبير العلوى المدغرى وزير الأوقاف والشئون الإسلامية بالمغرب وعدد من الوزراء والسفراء العرب والمسلمين المعتمدين بالمغرب، واشترك فى أعمال الندوة بالأبحاث والدراسات والمناقشات خمسة وعشرون عالما ومفكرا من بلدان العالم الإسلامى .. ومن هذه الأبحاث والدراسات :

الحقوق والحريات المدنية والسياسية فى الإسلام، وحقوق الإنسان

والعلاقات الدولية فى ضوء الشريعة الإسلامية. وحقوق المرأة فى الإسلام بين أحكام الفقه والدعوة إلى التغيير وهذه الندوة تأتى ، كما أخبر بذلك الأستاذ عبد القادر الإدريسى مسئول الإعلام بالإيسيسكو فى إطار الجهود المتعددة للمنظمة التى منها توفير الأمن الثقافى داخل العالم الإسلامى وخارجه ، وحماية الهوية الحضارية للشعوب الإسلامية، ومعالجة قضايا العصر من منظور إسلامى، والتوعية بحقوق الإنسان فى إطار المفاهيم الإسلامية، ونشر الثقافة الإسلامية وتعاليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وكتابة لغات الشعوب الإسلامية بالحرف العربى[1] .

حقوق الإنسان فى المنظور الإسلامى :

هناك بون شاسع بين حقوق الإنسان فى المجتمع الدولى وهى التى نصّ عليها ميثاق الأمم المتحدة، وحقوق الإنسان التى نصّ عليها التشريع الإسلامى، فالأولى من وضع البشر لذا نجدها جافة خالية من الروح والمعانى السامية، والثانية من تشريع خالق البشر ولذا فهى تفيض بالروحانية والسمو كما أن الأولى تكون فى صورة اتفاقات سياسية فى الأغلب الأعم بينما تكون فى الثانية قائمة على مبدأ الإخاء والمساواة بين الناس جميعا ، فلقد آخى الإسلام بين بنى البشر إخاءً كريما قائما على أسس متينة إذ يطلب من كل الناس أن تكون العلاقات فيما بينهم مبنية على الاحترام المتبادل مع رعاية الحقوق والواجبات، وعندئذ فإن من حق كل الذين يعيشون على ظهر البسيطة أن يستشعروا الأمن والمساواة

---

١ - جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٧م مقال بعنوان « منظمة الإيسيسكو وحقوق الإنسان » كتبه محمود مهدى فى ص ١١ .

والمساواة، وأن يحييا حياة كريمة مهما اختلفت الأديان والأجناس وتباينت اللغات واللهجات، ففى ظلال تعاليم الإسلام يرفق الناس بعضهم ببعض ، ويتواضع بعضهم لبعض، ويرحم قويهم ضعيفهم، ويواسى غنيهم فقيرهم فلا ترفّع ولا تكبّر بسبب الجنس أو اللون أو الدين. وإنما يكون التفاضل فيما بينهم فى التقوى ، والآية فى سورة الحجرات جاءت صريحة بهذا المعنى :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ .

ويأتى تفصيل الحقوق واضحا فى القرآن والسنّة وهَدْى الصحابة والتابعين بحيث لم يدع زيادة لمستزيد، ولقد طبقت فى العصر النبوى وعصر الصحابة هذه الحقوق تطبيقا رائعا لم يحدث مثله فى التاريخ، والآداب الإسلامية بوجه عام ترمى فى النهاية لخلق الإنسان الفاضل والمجتمع الفاضل، وتستطيع أن تقود البشرية نحو تحقيق عالم أفضل ولا ينقصها إلاّ تطبيق الحكومات لها .

وخلاصة القول : إن حقوق الإنسان كلمة حق أريد بها باطل، إنها لافتة براقة لتحقيق مآرب سياسية واقتصادية للدول القوية الغرض منها استنفاد طاقات الدول الضعيفة والفقيرة حتى تصير تابعة لها تدور فى فلكها.

* * *

الموضوع الثاني : التنمية الاقتصادية

من المصطلحات البراقة التى يسيل لها لعاب الشعوب الفقيرة مصطلح التنمية، القصد منه التفنن فى إيجاد المشروعات التى تجلب الأموال الكثيرة فيتحسن اقتصادها ويعيش أفرادها فى جو من الرخاء والهناءة .

ولأجل أن الشعوب الفقيرة تحتاج إلى تنمية اقتصادياتها أملاً فى النهوض بالدولة وتحسين معيشة أفرادها وتحقيق القوة فى الدفاع عن نفسها، فقد لجأت إلى تقليد دول الغرب لاسيما أمريكا فى السير على مناهجهم واتباع السبل الغربية المؤدية إلى تحقيق هذا الانعاش الاقتصادى المزعوم ، استجابة لما أشاعه الإعلام الغربى عن مزايا العولمة والنظام العالمى الجديد الذى من أهم مزاياه العمل فى زعمهم على إثراء الدول النامية وتحقيق التقدم والازدهار للشعوب الفقيرة .

ولكن فى ظل العولمة والتحديات التى تزاولها الشركات العملاقة الأمريكية والأوربية ينبغى أن تتوافر البحوث العلمية التى تسير على هداها عملية التنمية ، وإلا فالويل كل الويل لمن يحاول مجابهة هذه الشركات الغربية التى تجهض محاولات الشعوب النامية إذا سوّلت لها نفسها الاستغناء عنها أو دخلت بتنميتها محاولات المنافسة ، وليست كارثة ماليزيا وانهيار الصناعة فيها عنا ببعيد، إذ يقول رئيس وزراء ماليزيا د/محمد مهاتير فى الجلسة الافتتاحية للدورة ٢٧ للمؤتمر الوزارى لمنظمة المؤتمر الإسلامي: « لتسمحوا لى أيها السادة أن أقول كلمات قليلة عن العولمة، وهى مفهوم مطروح بيننا هنا بالفعل ، وخبرته ماليزيا أخيراً من سوء حظها، واكتشفت أن مفهوم العولمة ليس كما قصد بها

كنظام يفترض فيه إثراء العالم بما فى ذلك البلدان النامية مثلنا، فعلى النقيض من ذلك أدى النظام المالى العالمى للعولمة إلى إفلاسنا تقريبا، وحوّلنا إلى معوزين وشحاذين وأخضعنا إلى توجيه القوى الأجنبية التى يختلف برنامجها عن برنامجنا وهى بالتأكيد ليس برنامجا إسلاميا ... فنحن لسنا قادرين على مواجهة تحديات العصر الصناعى، كما أننا أقل من ذلك قدرة على مواجهة تحديات عصر المعلومات . وما دمنا نعانى من التخلف فى المجال التكنولوجى ومن الفقر فى المجال الاقتصادى فإننا سوف ننزلق أكثر فأكثر نحو الاعتماد على الآخرين للحصول على احتياجاتنا وسنتعرض للمتنمرين والمتحرشين وسننقسم فيما بيننا ولن يكون لنا دور فى حكم الأمة العالمية ، وهذا أمر مؤكد .. » [١] .

ولم تكن ماليزيا وحدها هى التى وقعت فى فخ التنمية فى ظل العولمة وإنما وقعت دول أخرى فى الفخ نفسه مثل تايلاند وإندونسيا وكوريا الجنوبية، وكانت هذه الدول فى بداية الأمر قد تعاظم اقتصادها حتى أطلق عليها مسمى « النمور الآسيوية » ووُصِفَ تقدمها الصناعى بالمعجزة الآسيوية حتى جاء صيف عام ١٩٩٧ لتشهد معه هزيمة أسواقها المالية، وقد أدت تلك الأزمة إلى تدخل « صندوق النقد الدولى » بقوة فى كل من تايلاند وكوريا الجنوبية وإندونسيا لإعادة الانضباط إلى القطاع المالى وما يرتبط بذلك من مشروطية قاسية، وتَدَخّل مباشر فى إدارة الشئون الاقتصادية والمالية لتلك البلدان، ومازالت ماليزيا بقيادة محمد مهاتير تقاوم تدخل الصندوق ببرامج الإنقاذ على غرار ما حدث

---

١ - الوعى الإسلامى - العدد ٤١٧ - جمادى الأولى ١٤٢١ - أغسطس سنة ٢٠٠٠م ص ٤٦ .

فى البلدان الأخرى وأعدت برنامجا للخروج من الأزمة من صُنْعِها»[1] .

إن مجالات التنمية واسعة، ومتنوعة ولكنها تحتاج إلى العقول المخططة الواعية، وأزمة التنمية دائما تكمن فى عدم وجود تخطيط واعٍ، وعدم توجيه البحث العلمى فى البلاد توجيها يتلاءم مع مقدراتها، فكل بلد له موارد وثروات طبيعية إن أحسن أبناؤه استغلال هذه الموارد والثروات فإن العائد سوف يكفيهم ويفيض والعكس صحيح، ومعظم نشاط المشروعات التنموية يعتمد فى الدول العربية على التعامل مع أجهزة الدولة، فإن كانت هذه الأجهزة نظيفة ونشطة نشطت التنمية واتسع نطاقها وتحقق الخير للبلاد ولعرفت السعادة طريقها إلى بيوت الفقراء والمحتاجين ، ولا يعقل أن تقر سياسات اقتصادية أو خطط إنمائية فى ظل أجهزة حكومية متخلفة . ولعل من أهم أسباب فشل التنمية ضياع حق الحوار والتفاهم والمناقشة من أجل الوصول إلى إقامة مشروعات اقتصادية ناجحة، وكيف يتوصل إلى تحقيق تنمية ناجحة دون حوار بين المستفيدين وبين أصحاب اتخاذ القرار فى كل موقع من المواقع ؟

« لقد فشلت معظم برامج التنمية لافتراض النخب الحاكمة بأنهم مؤهلون للتفكير بالنيابة عن الشعوب ، ولم يبذلوا جهدا لشرح الأهداف وتلقى ملاحظات وأفكار قادة الرأى والمتخصصين ورجال الأعمال وبقية منظمات المجتمع المدنى . ولقد بينت نتائج التطبيقات العديدة للتجارب التنموية أن الخطط قد تمت على أسس من التطورات النظرية أو نتيجة لرغبات ذاتية للقائمين على السلطة فى العديد من الدول النامية، ولم

---

١ – د/ محمود عبد الفضيل ، مصر ورياح العولمة، دار الهلال ، ص ٩١ .

تؤخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحقيقية للبشر ، ولذلك فإن أى تجربة لاتراعى فيها حقائق الأوضاع الوطنية واحتياجات سكان البلاد لابد أن يكون مآلها الفشل الذريع » (١) .

ولأجل التوجه السديد نحو تحقيق التنمية لابد من تحسين التعليم ، فالتعليم له دوره الفعال والناهض فى مسيرة التنمية ، وليس تعلم التكنولوجيا الحديثة وحده هو كل التعليم، بل التعليم الذى يبغى بناء الإنسان العالم العاقل صاحب الخلق القويم، ولا يحقق لنا هذا المعنى إلا مناهج تعليمية تنهض على أساس متين من التربية الدينية، أولا العلمية ثانيا، لأن التعلم بلا دين رياح لا حياة فيها، والمفتونون بالعلم الحديث أسوة بما عليه الغرب الآن كالمفتونين بالسراب، يعجبهم لمعانه حتى إذا أدركوه لم يجدوه شيئا .

إن نظام التعليم فى بلادنا الإسلامية ينبغى أن يؤسس على الجانب الروحى والجانب الإبداعى، لأن الجانبين معاً يحققان الشخصية المتوازنة التى تبغى خير الإنسانية ولا تبغى الضرر للبشر، فالعالم المتدين خير من العالم غير المتديّن الذى لايفرق بين الحلال والحرام، ونضرب لذلك مثلا ما حدث فى إنجلترا لمزارع الماشية، فعلمهم المستخدم فى التنمية غرضه تحقيق الربح والغنى وليس من شأنه النظر بعين الحلال والحرام إلى المنتج، ولذلك فإنهم لكى يحققوا ربحا أكثر أضافوا إلى الأعلاف مسحوق لحم وعظم محضّر من جثث الحيوانات بغية أن يقللوا من نفقات العلف وقدموها للأبقار لأنها تزيد فى تربية اللحوم فماذا حدث ؟ أصيب البقر

---

١ – عامر دياب التميمى « علاجات التنمية » مجلة العربى، العدد ٤٨٢ ، يناير سنة ١٩٩٩م.

هناك بمرض « جنون البقر»* وهو مرض ينتقل أثره بالتالى للإنسان، وبعد الإعلان عن الكارثة خسر الاقتصاد البريطانى جانبا كبيرا من الثروة لايزال يعانى منه حتى الآن، والأدهى من ذلك أنهم برغم معرفتهم بخطورة هذا المرض إلاّ أنهم ظلوا يُصدرون لحومهم وأعلافهم عن طريق التهريب إلى دول أوربية أخرى بعد مقاطعة استيرادها من بريطانيا، وتعد دول الشرق العربى ومن بينها مصر معرّضة لخطر المرض لأنها كانت تستورد لحوما وأعلافا من تلك الدول(١) .

إن لغة الاقتصاد فى مفهوم الغربيين لاتعنى إلا بتحقيق العائد المادى الوفير بصرف النظر عن مسألة الحلال والحرام، فلا أخلاق فى ساحة الاقتصاد العالمى ولا فى البورصة العالمية، وكم من صفقات أبرموها لبيع محاصيل زراعية أصابها الإشعاع لتباع للدول النامية، ولهذا يتعين على الدول النامية أن تهتم بأمر التعليم لتكوين قاعدة علمية خبيرة بالنظم الاقتصادية وخبيرة بالمعرفة النووية وخبيرة بنظم المعلومات الحديثة لحماية البلاد من مثل هذه الأخطار المدمّرة .

---

* يسمى مرض جنون البقر مرض الدماغ الإسفنجى، وقد قتلت بريطانيا ١٦٧,٠٠٠ رأس ماشية واتصل ذكرها بسبع عشرة حالة وفاة بشرية بسبب إصابتهم بمرض كرويتزفيلد -جايكوب الذى يعتقد أنه أصاب ضحاياه بسبب تناولهم لمواد حيوانية مريضة . وقد سنّت الدول الأوربية قوانين صارمة جدا بغية القضاء على هذه الآفة الخطيرة ، ومنها حرق الأبقار المصابة أو التى يحتمل إصابتها، وإتلاف كل المواد الحيوانية المنتجة خلال الأعوام التى سبقت حادثة مرض جنون البقر، منذ عام ١٩٩٦ فى شهر مارس . (مجلة العربى العدد ٤٧٥ - يونيو ١٩٩٨) بقلم غازى عمر تدمرى).

١ - انظر مجلة عالم الكيمياء - العدد ١٧ ص ٢١ - أبريل سنة ٢٠٠١م مقال بعنوان : «جنون البقر . متى تعلن مصر خلوها منه ؟» للأستاذ / حاتم صدقى .

ومن الآفات الفكرية القول بأنه « إذا أريد للتعليم أن يصبح مفيداً ونافعا فيجب ألاّ تكتظ المدارس ومؤسسات التعليم بأعداد كبيرة نتيجة للتزايد السكانى السريع، بل المطلوب هو أعداد محدودة ومقدور على تدريسها وتأتى من بيئات اجتماعية واعية » [(١)] .

فهل نحكر التعليم على أبناء البيئات الاجتماعية الواعية ؟ وأين هى هذه البيئات الواعية ؟ وهل نؤلف مثلا لجان بحث اجتماعى لتشهد بوعى هذه البيئات ؟ وما هى المقاييس التى تعتمدها هذه اللجان للحكم بالوعى من عدمه ؟ .

هذا كلام أطلق على عواهنه، والصحيح أنه إذا أريد للتعليم أن يصبح مفيدا ونافعا فيجب أن تتحسن السياسات التعليمية - الإدارة المدرسية والمنهج التعليمى والأنظمة التربوية، ومعلوم أن التدخل الحكومى إنما يكون من أجل التشجيع والمؤازرة ، كبناء المدارس وتوفير المعلمين لها - وتبسيط الإجراءات التعليمية المطلوبة - أما تدخل الحكومة فى وضع المناهج ووضع لوائح الإدارة المدرسية وتوجيه التعليم بما يخدم الأغراض السياسية فإن هذا مما يفسد العملية التعليمية، ويظل التعليم محكوما عليه بالقيد والتحجيم .

والذى يسبب اكتظاظ المدارس بالأعداد الكبيرة من الطلاب يرجع إلى أن الحكومة تسيطر على بناء المدارس ، فى حين أنه إذا أتيح للناس فتح المدارس الأهلية وإدارتها ولم يكن هناك حكر عليها من لدن الحكومة فإنه سوف يقل عدد الطلاب فى المدارس ولم يكن هناك

---

١ - عامر ذياب التميمى ، علاجات التنمية، مجلة العربى - العدد ٤٨٢ يناير سنة ١٩٩٩م ص ٤١ .

مشكلة على الإطلاق .

وإذا أريد للتنمية أن تنجح وتزدهر فلا بد من فتح باب التعليم على مصراعيه، وأن يكون التعليم أهلياً وقد كان كذلك حتى أيام الأستاذ الإمام محمد عبده أى حتى الأعوام الأولى من القرن العشرين ومعنى أن يكون التعليم أهليا ، أن يشارك مجلس الآباء فى عملية الإدارة المدرسية، وله أن يضع من اللوائح ما يراه مناسبا لسير المسألة التعليمية، وبمشاركة مجلس الآباء فى الإدارة المدرسية ستختفى معظم المواجع التى يعانى منها التعليم فى الوطن العربى، وستختفى أيضا ظاهرة الدروس الخصوصية التى يعانى منها التعليم المصرى أيما معاناة . وستنطلق العقول إلى آفاق أكثر رحابة وأكثر تقدماً .

ومن الآفات الفكرية أيضا القول بأن النمو السكانى يعوق حركة التنمية وأنه لتفادى ذلك لابد من تحديد النسل ، وهذا قول يجافى الحقيقة، والصواب أنه يجب أن يُنْظَرَ إلى اطراد معدل نمو الزيادة السكانية على أنه نعمة لانقمة، ونحن إذا تذكرنا حرب الأيام الستة وأن الجيش المصرى فقد فى هذه الحرب ما يقرب من ثمانين فى المائة من الأفراد والعتاد، لاتضح لنا معنى هذه النعمة حين أعيد تكوين القوات المسلحة من جديد وتكوين جيش مصرى قوى من شباب مصر استطاع أن يوقع الهزيمة النكراء بالجيش الإسرائيلى الذى أشاعوا عنه أنه الجيش الأسطورى الذى لايقهر، وتم قهره ودحره فى السادس من أكتوبر سنة ١٩٧٣م فمن أين كان لمصر أن تعيد جيشها إن لم يكن لديها العدد الكافى لتأليف جيشها القوى الباسل ؟! .

إن كثيرا من الكتّاب المثقفين يخطئون حين يظنون أن متطلبات

التنمية تستدعى تحديد النسل وأن الزيادة السكانية تمثل عبئاً ثقيلا يقف حجر عثرة فى سبيل التنمية الشاملة لأن التنمية تعنى فى زعمهم تحسين دخل الأفراد والأسر وتمكين هؤلاء من زيادة الاستهلاك وتحسين نوعية الحياة وتطوير البيئة، أفلا يمكن إنشاء خطط عاقلة تستوعب الزيادة السكانية على أنها معيار فاعل فى تحقيق التنمية المرغوبة وبحيث لايتحول معها المفهوم إلى خلق مجتمع استهلاكى ؟! ..

يقول بعض هؤلاء : « إنه لم يعد من الأمور الاقتصادية الإيجابية ارتفاع معدلات الإنجاب وتزايد السكان بشكل سريع »[1] ، وإذا تأملنا فيما قال لوجدناه فكرا غريبا علينا ، وإذا كان نبينا صلى الله عليه وسلم يدعو إلى زيادة النسل فيكون هذا الكلام لاوزن له، بل هو منافٍ للسنّة فى الحقيقة .

هناك إذن عجز فى التفكير السديد، عجز فى مواجهة التنمية بالأساليب العلمية الصحيحة، والأساليب العلمية الصحيحة تتلخص فى وضع خطط وسياسات حكيمة غرضها توجيه الشباب نحو استغلال الأرض، وتقليبها بحثا عن الثروات الكامنة فيها، ويكون ذلك بتوجيه من الحكومة وبمساعدة المؤسسات الحكومية لهم فى اكتشاف كنوز الأرض المدفونة، وساعتها لن يكفى عدد الشباب لتقليب كل الأرض بحثا عن ثرواتها . فالعجز كما قلنا هو فى أدمغة المخططين، ولا يقولن أحد بأن الإمكانات تتقاصر عن تحقيق هذا الكلام، أو أن الدولة لاتستطيع تدبيره، ففى مصر تم بناء العديد من القرى السياحية على الساحل الشمالى

---

١ – عامر ذياب التميمى « علاجات التنمية » مقال منشور بمجلة العربى – العدد ٤٨٢ يناير ١٩٩٩ ص ٤٠ .

لأجل فئة قليلة من أغنياء المصريين من أجل المتعة والترفيه غير عابئين بمعاناة الشباب الفقير الذى لايجد المأوى . فهل التنمية تعنى أن يزداد الغَنى غِنىً والفقير فقراً ؟! وهل هذا مشروع تنموى يعود على سكان البلاد بالخير ؟! والأمر المحزن أن القيمة الجمالية بمنطقة الساحل الشمالى من برج العرب حتى العلمين فقدت مقوماتها لأنه تم حجب الشاطىء بالكامل حيث تحول إلى غابات أسمنتية غير متجانسة مع طبيعة المكان ولا مع نفسها شكلاً ولوناً وتركيباً .

إن مسيرة التنمية فى البلاد النامية تتطلب سلامة التفكير والتخطيط من أجل النهوض على مدى المستقبل القريب أولاً ثم المستقبل البعيد ثانياً، وأن يجمع المخططون نقاط القوة فى البلد لكى تنطلق فى برامج التنمية على أساس قوى متين لايتزعزع ، خصوصا إذا تعدت حدودها إلى المشاركة فى الساحة العالمية ، واضعة فى اعتبارها أن العولمة إذا كانت تروج لمصطلح التنمية على أنه السبيل لإثراء الدول النامية، فإنها فى الحقيقة تعنى فتح أسواق جديدة لها فى هذه البلدان ، يقول السيد يس :

« إن العولمة تدار من خلال السياسات الاقتصادية والتفاعلات المالية والضغوط السياسية لمجموعة متنوعة من الفاعلين : وهؤلاء الفاعلون يضمون دولا وشركات ومؤسسات دولية، أما الدول فهى الدول المتقدمة التى وصل فيها التطور التكنولوجى إلى ذراه، وفى مقدمتها بطبيعة الحال الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا والإتحاد الأوربى .... وأما الشركات فهى الشركات دولية النشاط التى برزت قوتها الاقتصادية الكاسحة حوالى الستينيات ووصلت الآن إلى السيطرة على نسبة عالية من الدخل القومى العالمى ؛ وهناك أخيرا المؤسسات الدولية الكبرى

وأبرزها البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي وأخيراً أحدث هذه المؤسسات وهي منظمة التجارة الدولية . ويمكن القول بأن هذه المنظمة الأخيرة التي تأسست حديثا وكانت نتاج محادثات الجات التي استمرت عقودا، ستلعب الدور الحاسم في مجال العولمة الاقتصادية في المستقبل بحكم سياساتها المعلنة وهي حرية التجارة ، وفي ضوء الآليات القانونية الملزمة للدول التي وقعت على معاهدتها والتي تتضمن جزاءات اقتصادية رادعة لمن يخالف قواعدها » [1].

وعلى ضوء ما سبق يتعين على كل بلد من البلدان النامية أن يضع لنفسه المعايير المناسبة لتوصيف أموره في المستقبل مع درجات العولمة بحيث يضمن لنفسه قاعدة اقتصاد وطني مستقر وراسخة كي لاتقع في فخ العولمة » .

* * *

---

١ - السيد يس ، « العولمة والطريق الثالث» ، الهيئة المصرية العامة للكتاب - مكتبة الأسرة سنة ١٩٩٩ - ٦٣٢ .

الموضوع الثالث : التكنولوجيا

إذا كانت طلقات المدافع النابليونة سنة ١٧٩٨ قد أزعجت العرب والشرق الأوسط ولفتت الأنظار نحو التقدم التكنولوجى فى أوربة، فإن قنبلتى هيروشيما ونجازاكى اللتين أسقطهما الهجوم الأمريكى على المدينتين فى أغسطس سنة ١٩٤٥ قد لفتتا أنظار العالم إلى التقدم التكنولوجى الرهيب فى أمريكا. لذا صار لزاما على كل الدول أن تتعلم التكنولوجيا للحد من السيطرة العسكرية والهيمنة الاقتصادية للدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

والتكنولوجيا هى التطبيقات العملية لما تفرزه النظريات العلمية وتطبيق الخبرات المكتسبة فى تطوير عمليات الإنتاج والخدمات . وقد أكدت التجارب الحديثة أن التكنولوجيا عامل قوى من عوامل تغيير بناء المجتمع فى شكله الساذج إلى مجتمع يتسم بالكفاية والوفرة والقوة . ولهذا تلهث الدول النامية وراء الدول المتقدمة للإفادة من تطبيقاتها التكنولوجية فى تحقيق التنمية التى ترغب فيها، وتسعى قدر الطاقة للحصول منها على المعارف والخبرات اللازمة لتنفيذ التحول التقنى ، وقد نجحت بعض البلاد فى نقل التكنولوجيا من الغرب وطوعتها للاستهلاك المحلى وتعدت ذلك للخروج إلى المستوى العالمى كاليابان والنمور الآسيوية ، ولا يزال الطريق طويلا أمام الدول النامية للتزود من أسرار التكنولوجيا الحديثة، وعليها أن تبحث عن سبل ملائمة للحاق بالموكب العالمى فى هذا المجال والعبرة فى النهاية ليست بحيازة التكنولوجيا وإنما بالقدرة على تشغيلها وتطويرها وملاءمتها للواقع الجديد الذى فرض نفسه على العالم شرقه وغربه، شماله وجنوبه، حيث شهد النصف الثانى

من القرن العشرين ثلاث ثورات غيرت شكل العالم ومجرى التاريخ هى : ثورة العلم والتكنولوجيا، والاتساع المذهل لشبكة المعلومات (الانترنت)، وثورة المواصلات التى تكاد تلغى البعد المكانى ؛ ثم ثورة الاتصالات بالفضائيات التى تكاد تلغى البعدين الزمانى والمكانى .

ولقد مثلت بداية القرن الحادى والعشرين نقطة تحول وتحد بارزة، وذلك لأن الثورة التكنولوجية والعولمة أجبرت وتجبر المشروعات والأعمال فى العالم كله على إجراء تغييرات كبيرة وبسرعة متلاحقة .

التكنولوجيا بين الشمال والجنوب :

يقصد بالشمال الدول المتقدمة : أوربا وأمريكا الشمالية، ويقصد بالجنوب - الدول النامية فى آسيا وأفريقيا، والتقدم والتخلف هنا يقاسان بالمعيار العلمى - التكنولوجى وليس بالمعيار الأخلاقى ، ولابد لنا من تسليط الضوء الآن على الفارق الاجتماعى لدى الفريقين الشمالى والجنوبى فى ظل التطور التكنولوجى ونحن على أعتاب الألفية الثالثة لكى يتضح لنا بالمقارنة معالم تجربة كل منهما فى ميدان السباق العالمى نحو التقدم العلمى والتكنولوجيا الحديثة .

يقول د. حمدى صالح فى هذا المعنى :

« لقد نجحت أوروبا والولايات المتحدة فى بناء مجتمع يتحقق فيه أعلى مستوى بشرى ممكن من الديمقراطية، للحرية الفردية فى إطار القانون واحترام حقوق الإنسان حتى بالنسبة للأجانب .

كما نجحت أوروبا والولايات المتحدة فى تطوير نظامها الاقتصادى الذى يرتكز على المبادرة الفردية فى مجال الاقتصاد دون أن تتحلل الدولة

من دورها كمنظم للاقتصاد وحارس له .

وقد نجحت أيضا فى تطوير مفهوم التقدم العلمى والتكنولوجى ليس اعتمادا على النجاحات الفردية مثلما كان يحدث فى القرن التاسع عشر « أديسون» وغيره وإنما اعتمادا على برامج تتبناها الحكومة، وتفتح مجالا لمشاركة الأفراد والجمعيات ومثالها الدعم الذى تقدمه حكومة الولايات المتحدة للبحث العلمى والتكنولوجيا من خلال الأكاديمية الأمريكية للعلوم ومن خلال عقود تجارية يبرمها البنتاجون مع شركات التكنولوجيا المتطورة بوينج .. لوكهيد .. ماكدونالد دوجلاس ... وجنرال اليكتريك وغيرها .

كما نجحت فى أن تحول قدرتها الاقتصادية من الاعتماد على الميزة النسبية للإنتاج التجارى إلى الميزة النسبية للإنتاج التكنولوجى وإيجاد تخصصات تعتمد على التقدم التكنولوجى كل فى مجاله، ثم نجحت فى أن تحافظ على حد أدنى من التنسيق والتعاون بينها فى مواجهة دول العالم النامى - ولعل قضية مفاوضات سياتل - تمثل نموذجا لتلاقى الدول المتقدمة على خط واحد يدعم تطورها دون أن تسمح للدول النامية بأن تتلاعب بها أو تؤثر فى التنسيق بينها رغم اختلاف مصالحها النسبى فيما بينها .

ثم نجحت أخيرا فى بناء وحدات سياسية واقتصادية كبيرة تستطيع أن تحتفظ بها بوضعها المتميّز فى خريطة العالم، وكانت فرنسا وانجلترا تحتفظان بتجمعات تعتمد على صلاتهم الاستعمارية السابقة الكومينولث البريطانى .. الفرانكوفونية .. والولايات المتحدة تعتمد على علاقتها الخاصة بأمريكا اللاتينية وبالجزيرة العربية الغنية بالبترول، ثم تحولت الآن

إلى تجمعات جديدة فى أوروبا المتحدة وتجمع أمريكا الشمالية وغيرها .

والذى يتصور أن المجتمع الغربى يعانى من التفسخ خاطىء فهذه المجتمعات لم تكن لتتقدم سوى بأن تكون الغالبية العظيم من مواطنيها يلتزمون بسلوكيات وأخلاقيات متقدمة تتصف بقدر من الأمانة وتكريس العمل من أجل التقدم .

والمتابع للأدب الغربى - من أوائل القرن - منذ كتابات جيمس جريس وت اس اليوت حتى كتابات تونى موريسون الأمريكية السوداء الحاصلة على نوبل فى الآداب مرورا بهمنجواى وفوكنر يلاحظ الديناميكية والحيوية فى الأدب الأوروبى والأمريكى فى التعامل مع قضية الانسان فى مواجهة الطبيعة والكون فلا يزال الغرب متوثبا وقادرا على التجدد.

تجربة الدول النامية :

أما الدول النامية فقد دخلت القرن العشرين مثقلة بالأغلال فمعظمها إن لم يكن كلها كان مستعمرات الدول الأوروبية وتجاربها فى اللحاق بالغرب والتصنيع سواء فى اليابان أم فى مصر أم فى تركيا أو حتى فى روسيا كانت قد واجهت متاعب إن لم تكن أحبطت .

والسمات الأساسية للتجارب الأربع اليابان - ومصر - وتركيا - وروسيا كانت محاولاتهم القفز فوق عصور النهضة والاستنارة والعقل التى مرت بها أوروبا لتدخل إلى عصر التكنولوجيا مباشرة .

كانت هذه الدول الأربع من أول الدول التى أدخلت التكنولوجيا الحديثة. فقد أدخلت مصر السكك الحديدية عام ١٨٥٤ وكذلك اليابان

وتركيا وروسيا أدخلتها فى منتصف القرن التاسع عشر وكان هناك الكثير من عناصر التكنولوجيا التى أدخلت جاهزة عقب اكتشافها مباشرة فى أوروبا إلى هذه البلاد .

لكن الخلفية الفكرية والاجتماعية الهشة التى لاتزال تعتمد على مجتمع القرون الوسطى انهارت فى أول مواجهة مع القوى المناوئة وأحبطت جزئيا التجربة المصرية والتركية فى نهاية القرن الماضى وبداية القرن العشرين أما التجربة اليابانية والروسية فقد استمرت معتمدة على البعد الجغرافى فى حالة اليابان وعلى الاتساع الجغرافى فى حالة روسيا وهكذا كان القرن العشرين بالنسبة لهذه المجتمعات قرن التناقض بين التكنولوجيا المتطورة والقيم والنظم الاجتماعية والفكرية البالية .

فالمفهوم العلمى والمنطق العلمى لم يكن مسيطرا بعد وإن شهد القرن العشرون مجالا بين مؤيديه ومعارضيه ما بين لطفى السيد ومعارضيه ، وطه حسين وناقديه ، واستمر المفهوم العلمى فى حالته المجردة دون تطبيق حتى نهاية القرن .

وعلاقة السلطة بالحرية الفردية لم تصل بعد إلى التوازن المطلوب الذى استقر فى الوعى الأوروبى فى منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهاية القرن العشرين ولاتزال هذه العلاقة غير متوازنة فى معظم دول العالم النامى رغم ظهور جزء من المحاولات الديمقراطية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

ومفهوم التقدم الاقتصادى لايزال يرتبط بمفاهيم كمية تكاد تتناسب مع المفاهيم الاقتصادية فى عصر ما قبل آدم سميث وما يسمى

عصر التجاريين الذين اعتقدوا أن ثروة الأمم تقاس بالذهب والفضة وكانت هذه هى مشكلة الدول المنتجة للبترول التى عجزت عن الاستفادة من عصر البترول فى السبعينات أو الثمانينات لتبنى مجتمعا صناعيا بينما نجحت دول فقيرة مثل ماليزيا وتايلاند وكوريا فى التحول إلى دول صناعية صاعدة. ولاتزال هذه الدول النامية تتحدث عن مفهوم الميزة النسبية للتجارة باعتبارها منتجة لمواد خام أو مواد شبه مصنعة أو منسوجات وليست لها ميزة تكنولوجية أو علمية، ولاتزال تتحدث عن الميزة النسبية للعمالة الرخيصة فى عصر أصبح فيه مفهوم العمالة الكثيفة ضارا أكثر منه نافعاً للصناعة فى عصر « الأوتوموشين »[١] .

ويستطرد د/ حمدى صالح قائلاً :

« ولا يزال المجتمع فى هذه الدول النامية يعانى من انعدام الثقة بين أفراده وهو العنصر الذى يدفع بالعملية الاقتصادية والاجتماعية قدما وعدم القدرة على التنظيم الاجتماعى الأهلى بعيدا عن السلطة وباختصار مشكلة القيم الاجتماعية التى تركز على النفاق والتزييف والبعد عن الأمانة والصدق، ومن هذا نجد أن هذه المجتمعات تنقل التكنولوجيا ثم تستخدمها النخبة المسيطرة فيها للدفاع عن الوضع القائم وهو وضع أقرب ما يكون إلى تكريس التخلف .

فالثورة فى وسائل الاتصال تستخدم لتقديم أفكار أبعد ما تكون عن مجتمع القرن العشرين ناهيك عن القرن الحادى والعشرين ولاتزال هذه المجتمعات تنبهر بالتقدم التكنولوجى دون أن تدرس الخلفية الاجتماعية

---

١ - د/ حمدى صالح ، من مقال له بعنوان : « بداية قرن ونهاية قرن» : أين نحن ؟ » نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٩٩م.

التى أدت إليه وتحاكيها .

هذا التناقض الذى عاشته المجتمعات النامية داخليا انعكس خارجيا فى عدم ترابطها وعدم تماسك تجمعاتها التى لاتستطيع أن تواجه التجمعات فى الدول الصناعية الإتحاد الأوروبى أو مجموعة أمريكا الشمالية للتجارة الحرة أو التجمع الآسيوى بقيادة اليابان .

والمتابع لآداب الدول النامية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية منذ بداية القرن العشرين حتى الآن يلاحظ زن الأدب لايركز على صراع الإنسان مع بيئته الطبيعية وهو الصراع الأساسى وإنما مع ظروفه الاجتماعية المحلية والدولية والتى تحمل سمات القهر فمازالت قضية تحرر الانسان من قهر البنية الاجتماعية تشغل العالم النامى . حقق العالم النامى نجاحات كثيرة فى القرن العشرين، التحرر من الاستعمار، إعادة تشكيل المجتمع والاقتصاد القومى، إعادة صياغة النظام السياسى على أسس وطنية، توسيع النخبة السياسية والاقتصادية، بناء هيكل تعليمى مناسب للتنمية، بناء بنية تحتية مناسبة لمواجهة زيادة السكان واحتياجات التنمية . هذه النجاجات تكفى لوقوفها على أقدامها ولكن دول العالم النامى تحتاج الآن إلى استراتيجية العدو السريع للحاق بالقرن الحادى والعشرين وجوهر هذه الاستراتيجية هو إطلاق حريات الفرد والجماعات للتفكير الحر البناء وللتنظيم الاجتماعى والاقتصادى فى جمعيات أهلية ومؤسسات اقتصادية خاصة وفى التأكيد على حقوق الفرد وكرامة الفرد إزاء السلطة .

أما أن يتحول العالم النامى نحو هذا الاتجاه بمبادرة منه لكى يدخل فى منافسة القرن الحادى والعشرين التى هى أساسا بين الأفراد

والجماعات وليست بين الدول وأما أن تفرضه عليه التطورات التكنولوجية التى ربطت العالم وجعلت عقول الأفراد فى كل مكان تتصل ببعضها عن طريق التليفزيون والانترنت والسفر المتواصل، سيتضح الفارق فى القرن الحادى والعشرين بين المجتمعات المتقدمة والمجتمع الذى فرضت عليه الأحداث اللحاق بها فيهرول معها .

لقد أثبت القرن العشرون أن التقدم ليس نتيجة التكنولوجيا أو التراكم الاقتصادى وحدهما، فليس بالاقتصاد والتكنولوجيا وحدهما يعيش الإنسان وإنما بالتقدم الاجتماعى والفكرى »[1] .

التكنولوجيا ومراكز العولمة الاقتصادية :

هذا وقد أصبح العالم الحديث معتمدا اعتمادا تاما على التكنولوجيا من نواحٍ كثيرة لعل من أهمها أنها أضحت الوسيلة لتوليد الثروة حفاظاً على مستويات المعيشة، ولكنها فى الوقت ذاته تحمل خطر التدمير ؛ إذا أسىء استخدامها ولا سيما فى الأعمال الحربية.

ولقد أثبتت التجربة أن ما يمكن أن يتاح للبلدان النامية مهما يكن البلد متقدما لايضعها فى مصاف البلدان المتقدمة، .. ذلك أن البلدان المتقدمة أو بلدان (العالم الأول) تتصدر مراكز تصدير ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية ؛ بلدان (العالم الثالث) ، فعلى من يريد الاستفادة من التكنولوجيا عليه أن يتوجه دائما إلى مراكز العولمة الاقتصادية المتمثلة فى الشركات متعددة الجنسيات، والمؤسسات الدولية كالبنك الدولى. ولما

---

١ - د/ حمدى صالح ، من مقال له بعنوان : بداية قرن ونهاية قرن : أين نحن ؟ » نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٩٩م.

كان البنك الدولى هو أقوى وكالات التنمية الدولية حيث « أكد فى كل مطبوعاته ودراساته عن الإقراض الموجه لمكافحة الفقر أنه لاسبيل لمساعدة الفقراء إلاّ عن طريق المعونة التى تزيد من مستوى إنتاجيتهم وأن عملية إعادة توزيع الثروة والدخل لايمكن أن تساعد فى تحسين أحوال الفقراء »(١) . فهل تعى الدول النامية هذا الكلام جيداً ؟

بيد أن « البنك الدولى يُسَخِّر قوته المالية لتشجيع رأس المال الدولى الخاص، وذلك بطرق شتى منها : العمل كوسيط لتدفق الأموال إلى الخارج، وتقديم مساعدات مباشرة إلى شركات معنية متعددة الجنسيات، والضغط من أجل زيادة الإعفاءات الضريبية للاستثمارات الأجنبية، ورفض إقراض الحكومات التى تؤمم الممتلكات الأجنبية، ومعارضة إقرار حد أدنى للأجور أو ممارسة النشاط النقابى أو تحسين حصة العمال فى الدخل القومى، والإصرار على أن يتم الشراء من خلال العطاءات الدولية المفتوحة التى تكون عادة لصالح كبرى الشركات المتعددة الجنسية، ومعارضة الحماية التى تمنح للمشروعات الوطنية » (٢) .

وما حدث مع ماليزيا يفضح سلوك البنك الدولى وسلوك صندوق النقد الدولى فى مجال التعاون مع الدول النامية ويؤكد بما لا يدع للشك أن البلدان المتقدمة لاتسمح لأى بلد نامٍ بالصعود إلى مصافها ، لأن ماليزيا أثبتت نجاحا عظيما فى مجال التكنولوجيا الحديثة فلمّا قويت شوكتها الاقتصادية ونزلت إلى ساحة الأسواق العالمية كان لابد من معاقبتها فتعرضت فى صيف عام ١٩٩٧ لمضاربات ضارية من جانب

---

١ -مجلة العربى العدد ٤٥٢ - يوليو ١٩٩٦م. « البنك الدولى دراسة نقدية » ص ١٩٤ .

٢ - المرجع السابق ص ١٩٥ .

الدول الكبرى فى الغرب أدت إلى تخفيض قيمة العملة بنحو ٢٥٪ خلال ثلاثة أشهر ولهذا اعتبر محمد مهاتير رئيس وزراء « ماليزيا» فى خطابه أمام الاجتماع السنوى للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى المنعقد فى هونج كونج فى أواخر سبتمبر سنة ١٩٩٧ أن عمليات المضاربة فى العملات « غير مبررة وغير منتجة ولا أخلاقية »[١] لأن هذه المضاربات فى حالة البلدان النامية المنفتحة على السوق العالمية تمثل خطورة شديدة على اقتصادها ، لأنها لاتحتمل تلك الهزات فى قيمة عملاتها ولا تحتمل ما يصاحب ذلك من اضطرابات اقتصادية تمس جوهر الاقتصاد الحقيقى وتدفقاته العينية من عمالة وإنتاج واستيراد وتصدير .

وقد أثارت تصريحات محمد مهاتير وتهديداته دوائر المال الغربية، وبدأت العمليات التأديبية تتتابع على ماليزيا من خلال مزيد من التخلص من العملة الماليزية وللأسهم المقومة بالدولار فى سوق المال الماليزية وبدأت التقارير الغربية تتحدث عن توقعات التدهور فى أوضاع الاقتصاد الماليزى مستقبلا؛ بل إن مؤسسة (ستاندرد آندبور) التى تقوم بتقويم مخاطر الاستثمار فى البلدان النامية قد قامت بتخفيض مرتبة ماليزيا خلال بضعة أشهر فقط من « اقتصاد إيجابى » إلى « اقتصاد مستقر» إلى « اقتصاد سلبى »[٢] .

وما حدث لماليزيا من التدهور الاقتصادى أثر بالتالى على تايلاند وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وأسفر عن نتائج اقتصادية سيئة بحيث بدا

---

١ ، ٢ – د/ محمود عبد الفضيل ، « مصر ورياح العولمة » ، ص ١٧٢ ، ١٧٣.

للعالم أن هذه النمور الآسيوية ليست نمورا حقيقية وإنما هى نمور من الكرتون - وقد شهدت إندونيسيا خلال عامى ٩٨، ٩٩ أحداثا مؤسفة أثرت على الوضع الاقتصادى لها . ومنذ سقوط نظام الرئيس السابق سوهارتوا فى ١٩٩٨م واندونيسيا تعانى الكثير من الأزمات الاقتصادية بسبب الضغوط التى تعرضت لها من جانب الدول الغربية لتنفرط وحدة أندونيسيا وخصوصا فى منطقة الأرخبيل التى تضم أكبر عدد من الجزر فى العالم منها جزر تيمور الشرقية التى انفصلت مؤخرا. ولم تكن إسرائيل ببعيدة عن إشعال نار الفتنة بين المسلمين والمسيحيين فى أندونيسيا مما أدى إلى مقتل أكثر من ٣٠٠ شخص وتدمير وحرق عشرات المساجد والكنائس والمتاجر والمنازل وفرار الآلاف من الناس إلى مناطق أكثر أمنا »[١] . كل ذلك من أجل هدم الاقتصاد المتعاظم فى اندونيسيا فى الفترة الأخيرة .

حتى اليابان ثانى أكبر اقتصادات العالم يعانى جهازها المصرفى الآن من مشاكل كبيرة تهدد الاقتصاد العالمى طبقا للتقرير الذى نشرته جريدة إيكونومست Economist التى تصدر فى لندن يوم ٢٧ / ١ / ٢٠٠١م وفيه أن جذور المشكلة تبدو فى سوء قرارات منح الائتمان فى الجهاز المصرفى اليابانى إلى درجة أدت إلى أنه منذ بداية التسعينيات حتى الآن وصلت قيمة القروض المشكوك فى تحصيلها إلى حدود تجاوزت رؤوس أموال واحتياطات البنوك اليابانية »[٢] .

---

١ - راجع جريدة العالم الإسلامى بتاريخ الجمعة ١٢ رمضان سنة ١٤٢٠- ٨ ديسمبر سنة ٢٠٠٠مص ٤ .

٢ - راجع جريدة الأهرام بتاريخ ١٢ / ٣ / ٢٠٠١م ص ١٢ .

ومن ناحية أخرى ، فقد ازداد حجم التوترات التى شابت العلاقات اليابانية – الأمريكية فى الفترة الأخيرة، نتيجة الضغوط الاقتصادية والمالية المتزايدة على اليابان، وإجهاض الولايات المتحدة للمشروع اليابانى بإنشاء « صندوق نقد آسيوى » ينافس « صندوق النقد الدولى » فى توفير السيولة اللازمة للبلدان الآسيوية، دون المشروطية المتشددة التى يمارسها الصندوق . إذ رأت اليابان أن المقصود من هذا الرفض الأمريكى ، هو عدم إعطاء اليابان حرية الحركة المالية اللازمة ، لحل الأزمة الاقتصادية فى آسيا بمعزل عن « الدور الأمريكى » ودور « صندوق النقد الدولى» . ولكن رغم هذا الجرح للكرامة اليابانية ، فإن « اليابان » لم تصل بعد إلى مرحلة « قول لا» بشكل واضح وصريح، ومازالت « تكظم غيظها » فى الوقت الراهن[1] .

والذى يمكن أن نستنتجه هو أن الغرب – وعلى رأسه أمريكا – يرى ضرورة وضع حدود للقوة الاقتصادية الآسيوية ، فلا بأس من بقاء البلدان الآسيوية الصاعدة فى مساحة الاقتصاد العالمى ، كما لايسمح لها بأن تنمو وتصير أسودا تنازع ملك الغابة سطوته وسيطرته »[2] .

« كذلك يجب ألا يغيب عن بالنا أن هناك قيودا تواجه الغرب والولايات المتحدة فى محاولتهما لإضعاف آسيا البازغة اقتصاديا ، لأن الإمعان فى الإضعاف سوف ينعكس سلبا على الأداء الاقتصادى فى أوروبا والولايات المتحدة ذاتها، نتيجة أهمية الصادرات الأوروبية والأمريكية والاستثمارات المتجهة نحو البلدان والأسواق الآسيوية، نتيجة التداخل

---

١ – د/ محمود عبد الفضيل، « مصر ورياح العولمة»، ص ٢٠٦.

٢ – المصدر السابق نفسه ص ٢٠٤ .

والتشابك الشديد بين اقتصاديات وأسواق بلدان العالم المختلفة منذ بداية الثمانينات . فلقد بلغت الاستثمارات الآسيوية فى الولايات المتحدةالأمريكية نحو ٩٥ مليار دولار مقابل ٦١ مليار دولار هى مجمل الاستثمارات الأمريكية فى منطقة آسيا والباسفيك، فى أوائل التسعينات »[١] .

على أن أمريكا فى عهد الرئيس بل كلينتون قد تحسن اقتصادها على نحو غير مسبوق بفضل التكنولوجيا المتطورة .. بحيث عرف العائد طريقه إلى المجتمع الأمريكى ككل وقد ساعد ذلك فى إنشاء رأى عام موات كان وراء حماية كلينتون من أن يذهب كضحية لفضيحة مونيكا لونيسكى . وكان من أهم آثار هذا النمو الاقتصادى الأمريكى الحفاظ على ديناميكية تطور القوى العاملة وقدرتها على مواكبة عمليات التطور العلمى والتكنولوجى المتسارعة، وعملية التطور فى ميدان المعلوماتية التى تتضاعف حركة نموها بشكل مطرد من جراء التطور غير المسبوق فى نظم الكمبيوتر وقدراته وسرعته فى تخزين واستدعاء المعلومات »[٢] .

* * *

١ - محمود عبد الفضيل، « مصر ورياح العولمة »، ص ٢٠٤ ، ص ٢٠٥ .
٢ - الأهرام فى ١٣/ ٢ / ٢٠٠٠ م من مقال للأستاذ / عبده مباشر بعنوان: « رؤيا لأمريكا وللأمريكيين»، ص ١٠ .

الموضوع الرابع : منظمــة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية هى أحد أشكال العولمة - وإن شئت فقل أحد أشكال الاستعمار الجديد، وهذه المنظمة قد ورثت كل نشاط وقوانين اتفاقية الجات (سنة ١٩٤٧)، واعتبرتها الدول النامية وسيلة لتنمية اقتصاداتها فى ظل منافسة شريفة فى السوق الحرة ولكن أمريكا استغلتها لصالحها بعد أن صارت القوة العظمى الوحيدة فى العالم.

ويروى لنا د/ مصطفى عبد الغنى قصة نشوء (الجات) من خلال ما اطلع عليه من الوثائق والتقارير الرسمية فيقول : (١)

« ما كاد الحلفاء يتهيأون للخروج من الحرب العالمية الثانية منتصرين حتى كانت الولايات المتحدة تسعى لتأكيد دورها (الإمبريالى) الجديد، ونعرف أن مؤتمر بريتون وودز الذى أقيم فى ١ - ٢٢ يوليو عام ١٩٤٤ جاء بدعوة أمريكية، وفى هذا المؤتمر بدأت قصة المنظمات الدولية التى توصلت بها الولايات المتحدة الأمريكية لإحكام السيطرة على الدول الأخرى، ففى هذا المؤتمر تمت صياغة اتفاقيتى : صندوق النقد، والبنك الدولى، وبعد هذه الفترة بقليل تم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة . وقامت فى البداية فى الظاهر كهيئة مؤقتة للتجارة .. وكانت المنظمات (إلى جانب الشركات المتعددة الجنسية) هى الوسائل الجديدة التى تسعى الولايات المتحدة بها للسيطرة على العالم كله، لاسيما مع تعاظم ثورة الإعلام فيما بعد .. أقرّ المؤتمر البنك الدولى للإعمار والتنمية فى عام ١٩٤٤م، وأنشىء صندوق البنك الدولى عام ١٩٤٥م، كما

١ - انظر ، د/ مصطفى عبد الغنى ، الجات والتبعية الثقافية، ص ١٥ ومابعدها ـ مطبوعات مكتبة الأسرة - الهيئة المصرية العامة سنة ١٩٩٩ م.

عقدت بدايات الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) منذ عام ١٩٤٦.

كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية حينئذ لايختلف عن أهداف الدول الاستعمارية التى دخلت فترة المحاق واضطرت للتخلى عن مستعمراتها عقب الحرب العالمية الثانية .. ورصد هذه الأدوات يرينا أن أمريكا سعت لتثبيت أرجلها فى المعسكر الاستعمارى بتؤدة مستفيدة من شعارات الثورة الأمريكية ... ودخولها إلى جانب الحلفاء وتمكينهم من إحراز النصر على القوى المضادة » [١] .

« ثم دعا المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لمنظمة الأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولى عرف باسم « مؤتمر الأمم المتحدة للتجارية والعمل فى « هافا» بكوبا، والذى اختتم أعماله فى ٣٠ أكتوبر عام ١٩٧٤م، وأسفرت المفاوضات التى تمت خلال المؤتمر إلى :

١ - الاتفاق على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (جات١٩٤٧م).

٢ - إنشاء « منظمة التجارة العالمية » [٢] .

وتوالت بعد ذلك دورات للمفاوضات التجارية التى تسعى إلى تحرير التجارة العالمية إلى أن جاءت وثيقتها الختامية فى شهر مارس عام ١٩٩٤م فى مدينة مراكش بالمغرب معلنة لها، حين وَقَّعَتْ ١٢٤دولة ومؤسسة شاركت من قبل فى مفاوضات جولة الأرجواى على الإعلان

---

١ - د/ مصطفى عبد الغنى -« الجات والتبعية الثقافية» من ص ١٦ - مطبوعات - مكتبة الأسرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٩م.

٢ - الأستاذ / محمود محمد أبو العلا - « الجات» النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ص ١٢ - دار الجميل للنشر والتوزيع والأعلام عام ١٩٩٩م.

النهائى بشأن تلك الاتفاقية ... وكان المغرب أول من وَقَّعَ على البيان بصفته البلد المضيف للمؤتمر الوزارى الختامى للمفاوضات التى استمرت سبع سنوات، وتبعتها الجزائر باعتبارها الأولى على لائحة الدول وفق الترتيب الأبجدى مع أنها لم تنضم بعد إلى الجات، ولقد أعرب السادة وزراء الدول المشاركون عن أن هذه الاتفاقية تؤدى إلى خلق مناخ تجارى عالمى أكثر انفتاحاً . « كما أكدوا عزمهم على العمل لتحقيق انسجام أكبر على المستوى العالمى للسياسات المتبعة فى الميادين التجارية والنقدية والمالية بما فى ذلك التعاون بين المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولى والبنك العالمى لهذا الغرض » [(١)] .

ولقد روَّج دعاة العولمة بأن التجارة الدولية غير المقيدة يمكن أن تكون قاطرة النمو بالنسبة للدول النامية لأن العولمة بما تعنيه من زيادة الاندماج فى الأسواق العالمية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال والتى تتصف بتحريرها من القيود تخلق فرصا متزايدة للإنتاج وتدفقات أكبر للحصول على الاستثمارات ، « إلا أن ذلك يرتبط بالسياسات الاقتصادية الواجب اتباعها، وتطوير الأنظمة التعليمية لتتوافق مع عصر تكنولوجيا المعلومات فإنها تحتاج إلى حجم أكبر من رأس المال النقدى والمادى ورأس المال البشرى ذى المستوى العلمى المرتفع، ونتيجة لعدم القدرة لدى الدول النامية على توفير هذه المدخلات فإنها لن تستطيع المنافسة دوليا فى هذا المجال بل ستكون مجرد سوق لمنتجات الخدمات

---

١ - راجع، الوثيقة الختامية لمراكش (١٥مارس ١٩٩٤)، ص ٩٩ من كتاب « الجات والتبعية الثقافية » للدكتور/ مصطفى عبد الغنى - مطبوعات مكتبة الأسرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٩٩م.

من الدول الصناعية، والتى تفرض أسعارها، وبالتالى فإن سياسة تحـرير الخدمات ستكون محصلتها على المدى القصير والمتوسط فى صالح هذه الدول» [1] .

وتطورت منظمة التجارة العالمية بفضل هيمنة الولايات المتحدة على رسم قوانينها وتوجهاتها إلى كونها جنين حكومة عالمية فهى « كما يرى بعض الاقتصاديين فى الهند أن المنظمة هى **أول هيئة عالمية ذات دستور مبنى على قواعد التجارة، فى حين أن كل دستور آخر مبنى على سيادة الشعوب والدول - وكل دستور هدفه حماية الحياة فوق الربح، بينما دستور منظمة التجارة العالمية يحمى الربح فوق حقوق الحياة للإنسان والكائنات الأخرى** » [2].

وفى حقبة التسعينات حتى أواخر القرن العشرين ظهرت تناقضات عديدة للعولمة واكتشفت الدول النامية التى تمثل أربعة أخماس أعضاء منظمة التجارة العالمية أنها أثقلت نفسها بالكثير من الالتزامات خلال دورة أرجواى التى اختتمت عام ١٩٩٤م، وأن المزايا التى وعدت بها لم تتحقق، بل على العكس وجدت أن المستفيد بالقدر الأعظم هو الدول المتقدمة التى حققت مستويات أعلى فى التقدم الاقتصادى، وأن الأغنياء يزدادون غنًى فى مقابل أن الفقراء يزدادون فقراً، لذا فإنه لابد إذن من مراجعة التشريعات التى تضع العوائق « غير الجمركية» ، التى تحد من

---

١ - د/ محمد صفوت قابل، من مقال له بعنوان: « فشل اجتماعات سياتل » نشرته جريدة المصوّر فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٩م. ص ٢١ .

٢ - د/ محمد رياض (العولمة ومنظمة التجارة العالمية) مقال نشرته له جريدة الأهرام فى ٧ ابريل عام ٢٠٠٠، ص ١٠.

فرص وصول صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة، وكذلك مراجعة التشريعات والقوانين التى تختص بمجال الملكية الفكرية التى تتميز بالعتامة وعدم الوضوح، والتى تعتبر أيضا من أخطر القوانين التى تنص عليها منظمة التجارة العالمية .

حول قانون حماية الملكية الفكرية « التريبس » :-

من تجليات العولمة فى المجال الاقتصادى تحويل كل شيء وكل قيمة إلى سلعة تباع وتشترى لتحقيق الربح الوفير، وآخر صيحة فى مجال الاقتصاديات العولمية الاتجار فى الإبداع، بمعنى بيع وشراء «الفكر»، وأطلقوا عليه مسمى « حماية الملكية الفكرية» ليتخذ هذا النوع من السلع شكله القانونى فى المعاملات المالية . ولكى يدخل ويتعمق فى القانون أصبح يطلق عليه « حقوق الملكية الفكرية والإبداعية» حتى يصير حق الدفاع عنه دفاعا عن أصحاب الحقوق. وقد صاحب هذا القانون اتفاقية « الجات » فهو يسرى على كل الدول التى وَقَّعَتْ عليها .

يقول الأستاذ عادل حمودة : [1]

« إن قانون « الملكية الفكرية» هو أهم وأخطر قانون تصيغه المؤسسة التشريعية فهو سيجبر الدول النامية على أن تدفع حقوقا مالية طائلة مقابل كل الإنتاج الفكرى الذى تنقله من الدول الكبرى. وليس من السهل حصر مجالات الإنتاج الفكرى.. فهى تشمل ما نتصور.. وما لانتصور من تركيبة قرص الدواء إلى خريطة الطرق .. ومن براءات الاختراع إلى

---

١ – عادل حمودة : من مقال له بعنوان « التريبس تهددنا بالحبس » الأهرام ٢٤/ ٣ / ٢٠٠١م ص ١٣ .

شكل العلامات التجارية .. ومن نغمات الموسيقى إلى الخلطات السرية للغذاء.. ومن برامج الكمبيوتر إلى الهندسة الوراثية.. ومن المؤشرات الجغرافية إلى الرسومات والنماذج الصناعية .

إننا لانستطيع بعد الآن ترجمة كتاب أو نقل جملة موسيقية أو تمصير نكتة أو نسخ برنامج أو إنتاج دواء لم نتوصل إليه، أو اقتباس تصميم لسنا أصحابه دون أن ندفع مقابل ذلك.. والمقابل ليس بسيطا كما نتصور.. والثمن الذى سندفعه ليس هيّنا كما قد يتبادر إلى أذهاننا.. إن الولايات المتحدة تطالب الصين الشعبية سنويا بما لايقل عن ٣٠ مليار دولار مقابل برامج الكومبيوتر التى تستخدمها دون حماية .. وجنوب أفريقيا غضبت وثارت وهددت بعدم تنفيذ الاتفاقية بعد أن اكتشفت أن أسعار الدواء ستتضاعف ثلاث مرات على الأقل فور تطبيق القانون .. وحسب تقرير أخير للبنك الدولى فإن تكلفة الصناعات الهندسية والإلكترونية ستزيد بنسبة ٦٣٪ على الأقل فى الدول النامية بعد أن تسدد مصانعها حقوق براءات الاختراع فى مكونات هذه الصناعات وهو ما يهدد قدراتها على التطوير والمنافسة .. الأمر الذى ينتهى بها إلى الإفلاس والإغلاق وتشريد ٨ ملايين عامل سنويا على الأقل وهذه كلها نذر شؤم لرياح سوداء خانقة ستعصف بالدول النامية .. وما خفِىَ كان أعظم .

وهناك من يقول : إن اتفاقية التريبس هى طريق مزدوج.. وأن حقوق الملكية الفكرية والإبداعية للدول النامية ستتوافر لها الحماية أيضا .. ومن ثم فإننا سنكسب ولو بقدر أقل مما سنخسر وهو قول ظاهِرهُ [١] الرحمة

---

١ - نفس المصدر السابق والصفحة

وباطنه القسوة.. فحسب تقديرات البنك الدولى فإن حقوق الملكية الفكرية للدول الكبرى تستحوذ على ٩٤٪ على الأقل .. وجملة ما ستجنيه من هذه الحقوق يصل إلى ألف مليار دولار سنويا .. وهى تملك وسائل الضغط السياسية والاقتصادية والدولية لعقاب أى دولة لاتدفع ما هو مطلوب منها.. وهى تملك خصم هذه الحقوق من المعونة التى تقدمها أحيانا .. وهى تملك فروعا لشركاتها ووكلاء محليين يمكنهم متابعة هذه الحقوق .. كما أن حجم هذه الحقوق يغرى بالحصول عليها.. فمهما تكن التكلفة ستكون أقل مما ستحصل عليه .

وقد بادرت الدول الكبرى - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية- بتمويل مؤتمرات وندوات للمحامين فى كثير من الدول النامية لتدريبهم على تطبيق قوانين الحماية الفكرية.. كما أنها تكفلت بإرسال عدد من ضباط الشرطة إليها للغرض نفسه بل إنه لامفر من الشك فى وجود «لوبى» خفى فى كثير من الدول النامية يعمل لمصلحة الدول الكبرى وشركائها متعددة الجنسية أسهم بطريقة ولو غير مباشرة فى صياغة قوانين الملكية الفكرية المحلية.. فبعض هذه القوانين يغلظ العقوبات ويفرض الحبس والغرامة على المخالفين .. وهى عقوبة لاتجدها فى الاتفاقية الأصلية للتريبس التى تخير القاضى بين الحبس والغرامة .. فالعالم يميل الآن إلى الإلغاء التدريجى للعقوبات السالبة للحريات .. على أن يكون البديل هو التعويض المادى عن أى تجاوز للقانون . (١)

أما الدول النامية التى لها حقوق فكرية فلا حول لها ولاقوة فلا هى

---

١ - نفس المصدر السابق والصفحة .

تملك وسائل ضغط سياسية واقتصادية ودولية.. ولا هى تملك حقوقا فكرية بالحجم الذى تستطيع معه الإنفاق المناسب للحصول عليها .. إن السفير الأمريكى فى أى عاصمة من عواصم العالم النامى يَقْدِر على أن يحصل على حقوق نسخة واحدة من فيلم أمريكى مزوّر.. وهى قوة لاتتوافر فى سفير أى دولة من الدول النامية فى واشنطن لو أراد حماية نصف إنتاج السينما فى بلاده.. كما أن هذا الإنتاج كله لو سرق فى دولة كبرى فإنه لايقْدِر على تحمل تكلفة التقاضى فى الدول الكبرى ومن ثم فإن اتفاقية التريبس هى فى الحقيقة وبصورة ربما مطلقة ضد مصالح الفقراء ولمصلحة الأغنياء .. ضد وجود الصغار على حسب توسّع الكبار .

والقانون الجديد الذى تأخرنا فى إدراك خطورته وتحديد مدى الكارثة التى سيسببها يتضمن ١٩٨ مادة وهو فى حقيقته ثلاثة قوانين فى مجلد واحد.. قانون يحمى براءات الاختراع ونماذج المنفعة والتصميمات التخطيطية للدوائر المتكاملة والمعلومات غير المُفْصِح عنها.. وقانون يحمى العلامات والبيانات التجارية والمؤشرات الجغرافية والنماذج الصناعية .. وقانون يحمى حقوق المؤلف والحقوق المجاورة لها.. وهو ما يعنى إن كان القوانين السابقة المتفرقة لحقوق الملكية الفكرية قد تجمعت فى قانون واحد.. وهو ما يصفه بعض فقهاء القانون بخلط السمك على اللبن على التمر هندى .. أو خلط قانون يختص بعلامة تجارية بقانون يختص بسيمفونية موسيقية بقانون يختص بأجهزة طبية بقانون [1]

---

١ – نفس المصدر السابق والصفحة .

يختص بالصوبات الزراعية .. لكن .. ماذا نفعل ونحن فى عالم وحيد القوة ليس لنا إرادة فيه ؟

« ومهما تحدثنا عن ضرورة مراعاة المصالح القومية عند صياغة هذا القانون فإن حرية الحركة فى صياغة مواده محدودة .. وحدود المناورة فى التعامل معه ضيقة فكل الدول الموقعة على « الجات » عليها إرسال القانون إلى المنظمة العالمية للملكية الفكرية المعروفة اختصار باسم الويبو "WIPO" . لمراجعته وإقراره بحيث لايتعارض مع الاتفاقية الدولية للملكية الفكرية .. أو « التريبس» .. ولمنظمة «الويبو» الحق فى إعادة القانون من جديد إلى أى دولة إذا لم يعجبها القانون المحلى أو الوطنى .. وعلى هذه الدولة أن تغير القانون حتى ترضى عنه « الويبو» وتوافق عليه وتأذن بتطبيقه .. إن « الويبو» فى هذه الحالة أشبه بالمحكمة الدستورية العليا .. وهو ما جعل بعض الدول النامية تقصر الشر وتعفى نفسها من صداع الجدل والنقاش وتكتفى بترجمة اتفاقية التريبس وتعتبرها قانونا محليا يجب تطبيقه [1] .

ومن الجدير بالذكر أن الشركات الدولية العملاقة تمارس ضغوطا على الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية لتطبيق اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية « تريبس » من أول يناير ٢٠٠٥م، غير عابئة بظروف وأوضاع اقتصاديات وشركات الدول النامية، وأن ذلك يهددها بالإفلاس الجماعى فى مواجهة المنافسة الدولية الشرسة .

ويكفى أن نشير إلى أن الاحتكارات والأسعار العالمية التى تفرضها الشركات العالمية صاحبة البراءة تخرج عن القواعد السليمة للحماية وتدخل فى خانة تعظيم الأرباح الاحتكارية على حساب البشر، ونضرب

---

١ – نفس المصدر السابق والصفحة .

مثالاً على ذلك أن دواء الإيدز بجنوب أفريقية وصل سعر العبوة منه إلى ١٨ دولاراً بينما تتكلف ثلث دولار واحد فقط بالتصنيع المحلى غير الاحتكارى .

ثورة احتجاج على المنظمة :

فى أوائل ديسمبر عام ١٩٩٩م شهدت مدينة سياتل الأمريكية التى عُقدَ فيها المؤتمر الوزارى للتجارة العالمية ثورة عارمة ضد المؤتمر قام بها شبَاب أمريكا نفسها، وهؤلاء الشباب البالغ عددهم ٣٠ ألفا ينتمون إلى تيارات مختلفة فكان بينهم المدافعون عن حقوق الحيوانات بجانب المتدينين والمطالبين بحماية البيئة ؛ كما كان من بينهم المناصرون لحركات التمرد فى أمريكا الجنوبية ، كل هؤلاء عبّروا عن رفضهم للنظام الأمريكى لشعوب العالم الثالث وحوّلوا المدينة الهادئة إلى ساحة قتال بين المتظاهرين وبين السلطات الرسمية فى الدولة المضيفة .

وتحوّلت مدينة سياتل الهادئة من رمز لما توفره العولمة من ازدهار تعلنه مصانعها التى لا تتوقف عن العمل، وينطق بها ميناؤها الذى يزخر بالسفن المحملة بجميع أنواع البضائع المستوردة ، ويتفاخر بسكانها الذين يَضُمّون بينهم ٦٠ ألف مليونير ، إلى رمز للاحتجاج على تداعيات العولمة وجاءت الشعارات والهتافات التى ملأت شوارع سياتل لتعكس العديد من المعانى هى :-

* العالم لن يتحول إلى سلعة يتداولها الأقوياء سواء دولا أو شركات .
* الناس والشعوب قِبَلَ الأرباح والمكاسب .
* منظمة التجارة العالمية تشجع الجشع .

وهكذا فشل مؤتمر سياتل لعدم احترام التوازن فى المصالح بين الدول المتقدمة التى تمثل ٢٠٪ والدول النامية التى تمثل ٨٠٪ من عضوية المنظمة؛ وعلى الرغم من فشل هذا المؤتمر تبقى حقيقة مؤكدة وهى أن تحرير التجارة لن يتوقف بل سيستمر رغم أنف المعارضين، ويكون الدرس الوحيد المستفاد من مؤتمر سياتل هو إبطاء الهرولة نحو الإندماج فى مسيرة العولمة دون تأمّل وروية .

تصحيح المسار بوضع إطار عادل للعولمة بعد فشل مؤتمر سياتل: [١]

بينما فشل المؤتمر الوزارى الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذى عقد بمدينة سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية أواخر نوفمبر عام ١٩٩٩ نجح مؤتمر « الانكتاد» العاشر فى إصدار إعلان «بانكوك» فبراير سنة ٢٠٠٠ وذلك بعد أن استمرت جلساته نحو تسعة أيام متواصلة من العمل الدائم فى العاصمة التايلاندية بانكوك وشاركت فيه أكثر من ١٥٠ دولة، وقد تم تشكيل لجنة رفيعة المستوى من كبار المشاركين لوضع اولويات عمل الإنكتاد فى المرحلة المقبلة .

وقد تضمن الإعلان بنودا متعددة تتعلق بدور المنظمات الدولية مع وضع إطار عادل للعولمة وتحرير التجارة بصورة أكثر شفافية .

ومن أهم بنود الإعلان الختامى لبانكوك :

* أهمية وجود نظام تجارى عالمى يضمن الشفافية والنزاهة والعدالة خاصة للدول الأقل نمواً والنامية.

---

١ – ابتسام سعد ، جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ٢٠٠٠م.

* ضرورة أن تأخذ الجولة الجديدة الجديدة للمفاوضات متعددة الأطراف البعد الإنمائى فى الاعتبار مع التركيز على دور التكامل الإقليمى وأعرب الإعلان عن التفاؤل بقيام نظام اقتصادى أكثر انصافاً لتخفيف حدة الفقر وإصلاح الهياكل المالية حيث تم الاتفاق على خطة عمل لتحقيق كل الآمال المطروحة .

وأكد الإعلان الذى سمى « بالحوار العالمى والمشاركة الديناميكية» ضرورة أن تكون العولمة واقعا يحقق النمو الدائم والمنصف مع وضع الأسس اللازمة التى تراعى مصالح الجميع مع ضرورة إعطاء أهمية خاصة للقارة الأفريقية .

وأكد الإعلان أن العولمة عملية مستمرة تتيح فرصاً وتثير مخاطر وتحديات داعيا إلى احتواء هذه الآثار الضارة ومحاولة الاستفادة من ازدهار العولمة، مشدداً على أن عدم الاستقرار فى النظام المالى الدولى يمثل مشكلة خطيرة تتطلب الاهتمام العاجل بها .

ولقد عقد المؤتمر فى بلد تمثل مركزا لأشد الأزمات المالية والاقتصادية ولكن بتعاون المجتمع الدولى تمكنت كل البلدان من أن تخرج من الأزمة وتجدد الثقة .

وطالب الإعلان باتخاذ إجراءات هادفة لتجنب مخاطر الأزمات فى المستقبل .

وقد أتاح مؤتمر الانكتاد العاشر بوصفه أول مؤتمر اقتصادى وإنمائى حكومى عالمى يعقد فى هذا القرن فرصة فريدة لطرح [1]

١ – نفس المصدر السابق والصفحة .

جميع الآراء والاقتراحات لتجنب الآثار السلبية للعولمة وضمان االإدماج الفعال لجميع البلدان فى النظام التجارى الدولى والتغلب على مشكلة الديون وضمان المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة وإيجاد تدفقات مالية كافية للتنمية .

وأتاح هذا المؤتمر فرصة للمجتمع الدولى للتركيز على المشاكل الرئيسية فى العقود الأخيرة لاسيما مشكلة الفقر الحاد وتزايد عدم المساواة بين الدول.

وأكد إعلان بانكوك ضرورة زيادة تماسك السياسات على الصعيدين الوطنى والدولى، وأن يكون هناك تكامل بين سياسات الاقتصاد الكلى والسياسات القطاعية على الصعيد الوطنى والدولى أيضا، وأهمية التعاون بين المؤسسات المتعددة الأطراف وتعزيز الأطر المؤسسية الوطنية والدولية .

وأشار الإعلان إلى أن العديد من البلدان تواجه صعوبات فى التصدى للمنافسة المتزايدة والافتقار إلى القدرة على الاستفادة من الفرص التى أتاحتها العولمة ويتطلب ذلك بذل جهود حاسمة فى صالح البلدان التى تواجه خطر التهميش مع إعطاء أهمية خاصة لإفريقيا لأنها تتمتع بإمكانات كبيرة .

وشدد الإعلان على أهمية أن تكون هناك مشاركة حقيقية بين الدول وإجراء ترتيبات أكثر شمولية وشفافية بغية تمتع جميع الأطراف بفوائد العولمة ولكن ذلك أيضا يعتمد على نجاح الجهود الإنمائية [١]

١ - نفس المصدر السابق والصفحة .

الدولية فى مراعاة جميع الأطراف أصحاب المصلحة مع ضرورة أن يقدم النظام التجارى العالمى فوائد لجميع البلدان ويحسن إمكانية وصول السلع والخدمات - ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية - إلى الأسواق وتسوية المسائل المرتبطة بتنفيذ اتفاقات التجارة العالمية والتنفيذ التام للمعاملة الخاصة والتفصيلية وضرورة تسهيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وعلى الإنكتاد أن يسهم بشكل كبير فى تحقيق الأهداف الإنمائية وذلك بوصفه منظمة تركز على التنسيق داخل الأمم المتحدة للتعامل المتكامل مع التنمية والمسائل المترابطة فى مجالات للتجارة والمالية والاستثمار والتنمية الدائمة وعليه أن يقوم أيضا بدور نشيط فى التوصل إلى توافق الآراء بشأن مسائل دعم التجارة والتنمية .

لقد كانت إحدى مساهمات مؤتمر الإنكتاد العاشر وعمليته التحضيرية هى التوصل إلى حوار مفتوح وتبادل صريح للآراء فقد أمكن التوصل فى بانكوك إلى درجة كبيرة من الاتفاق على الالتزام الأخلاقى المشترك بتحقيق عالم أفضل وأكثر إنصافا ويمكن أن يسهم عمل «الإنكتاد» فى تناول ما تثيره العولمة من تحديات وتتيحه من فرص وأن يشكل حوارا مفتوحاً ومنظما حول مختلف المسائل التى ترتبط بالتنمية والتى تحظى باهتمام عالمى بين الشركاء فى عملية التنمية بما فى ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والبرلمانية كما ينبغى أيضا أن يسعى الإنكتاد إلى إقامة هذا الحوار المفتوح من أجل المساندة فى تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية فى القرن الحادى والعشرين .[1]

١ - نفس المصدر السابق والصفحة .

لقد اختتم المؤتمر العاشر للانكتاد أعماله بحضور كل وفود الدول المشاركة وبمشاركة فعالة فى الحوار والآراء والتعاون ولقد كان لهذا المؤتمر أهمية كبرى خاصة أنه انعقد بعد فشل مؤتمر سياتل كما أنه طرح المفاوضات التى تمت من أجل تحرير التجارة أيضا فى جنيف وأوضح نقاط الضعف والقوة للعولمة والدور المطلوب من الدول الأكثر فقرا وكيفية التعاون بين الشمال والجنوب [1] .

عودة المظاهرات ضد تحرير التجارة العالمية فى كيبك : [2]

على الرغم من نجاح مؤتمر الانكتاد العاشر فى شهر فبراير سنة ٢٠٠٠م إلاّ أن مظاهرات الاحتجاج عادت إلى الظهور مرة أخرى فى مدينة كيبك التى تعد واحدة من أجمل مدن كندا وأكثر مدن شمال أمريكا عراقة للكشف عن عورات العولمة والأضرار التى سوف تلحق بالدول الفقيرة من جراء تحرير التجارة، وكان المتظاهرون يحملون معهم أوراق ومستندات للدفاع عن قضيتهم .

ففى الفترة من ٢٠ - ٢٢ أبريل سنة ٢٠٠١م اجتمع وفود قمة الدول الأمريكية لتوقيع اتفاقية بين دول القارة تلغى كل الحواجز التى تعيق التجارة وتفتح الطريق لأن تكون القارة الأمريكية منطقة تجارة حرة بمعنى إلغاء كافة الجمارك والتعريفات وتحرير التجارة بين كل دول القارة ابتداءاً من ألاسكا وحتى الأرجنتين ...

---

١ - نفس المصدر السابق والصفحة .

٢ -مصطفى سامى تحت عنوان « قمة الدول الأمريكية فى كيبيك لتحرير التجارة »، نشر جريدة الأهرام فى ٢٢ أبريل سنة ٢٠٠١م.

« ومن أجل ذلك فقدت كيبك فجأة جاذبيتها وهدوءها وثقافتها ولغتها الفرنسية التى يتحدث بها ٩٧٪ من أبنائها بلهجة فرنسية القرن السابع عشر. وتحولت كيبك إلى منطقة محرمة » مساحتها أربعة كيلومترات مربع ممنوع أن يقترب منها المشاغبون والفضوليون والمدافعون عن حقوق الانسان، وبينما سقطت كل الجدران والأسوار بعد انتهاء الحرب الباردة وبقدوم ما يسمى بالنظام العالمى الجديد والعولمة التى يبشر المدافعون عنها بأنها سوف تفتح كل الحدود والأسواق وتحرر التجارة والثقافات من كل العوائق بين دول العالم ! نجد سورا كبيرا من الأسمنت السميك والأسلاك ارتفاعه نحو عشرة أقدام قد التف حول المدينة السياحية القديمة التى يقيم فى فنادقها رؤساء الدول وأعضاء الوفود ويجرى فى مركز المؤتمرات بها جلسات القمة ليفرق بين الرافضين لحرية التجارة والعولمة وبين الزعماء الذين يصنعون فى السر اتفاقية تحمى طموحات الدول الغنية والشركات العملاقة المتعددة الجنسية وتمنع الجماهير من الاقتراب واقتحام الجلسات وإفساد مناخ المناقشات التى لن تذاع تفاصيلها على شعوب هذه الدول !

وكان ستة آلاف جندى يتدربون منذ عدة أشهر على مقاومة «المشاغبين» الذين يمثلون الطلبة واتحادات العمال وجمعيات حقوق الإنسان وحقوق الفقراء والمناهضين للعولمة ولحرية التجارة المطلقة لحساب الشركات العملاقة .

أمام هذه الحالة من الاستنفار والترقب من الشرطة قامت المنظمات والجمعيات واتحادات العمال التى تمثل قوى الرفض والذين[١]

١ - نفس المصدر السابق والصفحة .

سوف يشارك أعضاؤها فى مظاهرات الاحتجاج بتنظيم مؤتمرات واجتماعات لأعضائها فى مختلف مدن كندا وقبل أسابيع من انعقاد المؤتمر لتوعيتهم وتدريبهم على مواجهة كافة طرق وأدوات العدوان المتوقع عليهم من الشرطة .

وفى الميناء القديم على الجانب الآخر بمدينة كيبك وفى الفترة من ١٧ - ٢١ أبريل سنة ٢٠٠١م بدأت أعمال قمة الشعوب أو « القمة البديلة » ويقدر عدد المشاركين فيها بنحو ثلاثة آلاف عضو يمثلون جماعات حقوق الانسان وحقوق فقراء العالم الثالث، والفنانون والمثقفون والمدرسون وطلاب الجامعات ورجال الدين ونقابات العمال لكشف حقيقة اتفاقية التجارة الحرة [١] .

سقوط أول قتيل فى مظاهرة الاحتجاج ضد العولمة فى جنوة :

فى اجتماع قادة الدول الصناعية فى ٢٠ يوليو سنة ٢٠٠١م فى مدينة جنوة الإيطالية أكد الرؤساء أنهم مصممون على نجاح العولمة ودمج الفقراء فى الاقتصاد العالمى وقالوا أنهم سوف يسعون لتعزيز التعاون والتضامن مع الدول النامية، وذلك اعتمادا على المسئولية المشتركة فى مكافحة الفقر ونشر التنمية المستدامة . وفى إشارة للمظاهرات المناهضة للرأسمالية قال الزعماء أنه بوصفهم زعماء ديمقراطيين مسئولون أمام مواطنيهم؛ فإنهم يؤمنون بالأهمية الحيوية للجدل العام المفتوح، ومن ناحية أخرى تمت الموافقة على إنشاء صندوق لمكافحة الأمراض الفتاكة مثل الإيدز والسل والملاريا برأسمال ١,٣ مليار دولار .

---

١ - نفس المصدر السابق والصفحة .

وفيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية.. جرى التأكيد على تحرير التجارة وفتح الأسواق العالمية من خلال دعم منظمة التجارة العالمية، وتم الاتفاق على ضرورة استمرار توصيات قمة أوكيناوا الخاصة بتجنب الأزمات المالية، وضرورة إعادة اصلاح بنوك التنمية متعددة الأطراف .

وعلى صعيد اللقاءات الجانبية فى القمة.. كشفت شبكة تليفزيون سى. ان. ان . الأمريكية عن أن الرئيس جاك شيراك والمستشار الألمانى جيرهارد شرودر قد وجّها انتقادات للرئيس جورج بوش خلال اجتماعين منفردين عقده كل منهما على حده مع بوش ، وذكرت الشبكة أن انتقادات شيراك كانت واسعة النطاق .

وكانت الشرطة فى أقصى حالات التأهب فى ظل تدفق مئات الآلاف من المحتجين إلى المدينة، ويمثل المتظاهرون نقابات العمال وجماعات حماية البيئة والمزارعين والعاطلين عن العمل، وأوضحت الإحصائيات أن شخصا قتل وأصيب حوالى ٥٠٠ آخرين وتم اعتقال ١٢٦ من مناهضى العولمة [(١)] .

وقد علّق الأستاذ أحمد بهجت على مظاهرات الاحتجاج ضد العولمة التى وقعت فى مدينة جنوا الإيطالية فى ٢٠ يوليه ٢٠٠١م فكتب يقول :ـ [(٢)]

« مدينة چنوة الإيطالية مدينة من المدن الأنيقة التى تضم قصراً تاريخيا ينزل فيه جوج بوش رئيس أمريكا خلال انعقاد قمة الثمانى ..

١ - مقال منشور بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٣/ ٧ / ٢٠٠١م .

٢- أحمد بهجت ، مقال بجريدة الأهرام بعنوان « مظاهرات العولمة » نشر بتاريخ ٢٠ يوليه سنة ٢٠٠١م ص ٢ .

ولكن هذه المدينة الأوربية الجميلة تحولت إلى ساحة قتال بين مناهضى العولمة ، وسلطات الأمن والجيش الإيطالى. وقد قدرت جهات مسئولة أن عدد الجنود الذين يحرسون زعماء العالم الغنى قد وصل إلى ٤٠ ألف شرطى وجندى.

وبرغم هذا الجيش الهائل الذى وضعته السلطات الإيطالية، فإن المتظاهرين قلبوا أكثر من سيارة للبوليس، وحطموا بعض المحال والسيارات وخلعوا الرصيف وألقوا بحجارته على الشرطة .. وقتل العشرات حتى الآن، وهناك مئات الجرحى والمعتقلين .

وطوال انعقاد القمة، سيطر جو القلق المقبض على شوارع المدينة الهادئة، ولعل هذا ما دعا كاسترو إلى السخرية من العالم الغربى الغنى الذى لايجد مكانا آمنا لانعقاد مؤسساته .

أيضا قامت فى مدينة جنوة مسيرات سلمية ترفع لافتات ترفض العولمة، ولم يصدر من هذه المسيرات أى إخلال بالأمن أو تحطيم للمبانى ، وبالتالى فقد تركها البوليس تمر، لكنه وضع حواجز على بعد كيلومتر من المكان الذى تجتمع فيه قمة الثمانى، وهى حواجز لا يمكن اختراقها.

ماذا يريد مناهضو العولمة ؟ ولماذا يرفضون العولمة ؟

إنهم يقولون إنهم يمثلون مصالح الفقراء فى العالم، وهم يرون - ومعهم حق - أن العولمة ستزيد فى غنى الأغنياء، وتزيد فى فقر[١] الفقراء. ولهذا يقاومونها .. ولكن جناح الدم والعنف فيهم يضعف

١ - نفس المصدر السابق والصفحة .

حجتهم بهذا التحطيم للسيارات والمبانى .

هذا هو موقف تيار أوروبى ضد العولمة، تيار غنى قادر ، وهو تيار لن تهرسه العولمة، لأن دخله يوفر له حياة كريمة، بينما الذى سيتأثر فعلا هم أبناء العالم الثالث ، وهؤلاء يجلسون كالأطرش فى الزفّة.. تدق الطبول حوله وترتفع أناشيد الفقر وهو جالس لايسمع ولا يعرف ما ينتظره، ثم يكتشف بعد قليل، أنه كان يساق إلى المذبحة » (١) .

مناهضو العولمة يفجرون قنبلة فى بنك بأثينا :

« وفى أثينا ألقى مجموعة من المناهضين للعولمة قنبلة حارقة يوم الجمعة ٢٨ يوليه سنة ٢٠٠١م على أحد البنوك بالعاصمة اليونانية مما ألحق أضراراً مادية بالبنك، ولم تقع خسائر بشرية . ويعد هذا الانفجار السابع من نوعه فى إطار الاحتجاج على العولمة فى اليونان خلال أسبوع واحد وقد اتصل مجهول بصحيفة « الفثيروتيبيا » اليونانية، وقال أنه عضو بجماعة « البروليتاريون الغاضبون» وأعلن مسئوليتها عن الهجوم ونقلت عنه الشرطة أن الهجوم يمثل رداً على عنف الشرطة مع المتظاهرين خلال قمة الاتحاد الأوروبى فى جوتنبرج الشهر الماضى وقمة مجموعة الثمانى التى عقدت فى جنوة فى مطلع الأسبوع » (٢) .

---

١ - نفس المصدر السابق والصفحة .

٢- من مقال : نشرته جريدة الأهرام بتاريخ السبت ٢٨/ ٧ / ٢٠٠١م ص ٥ .

نسف مبنى منظمة التجارة العالمية :ـ

مع كل هذه الأحداث المناهضة للعولمة والرافضة للأمركة كان من السهل أن يتنبأ أى إنسان بأن الهجوم على أمريكا رائدة العولمة أصبح وشيكا فى المستقبل لأنها كانت بمثابة الإرهاصات التى عادة ما تسبق الأحداث الكبرى، أو الدخان الذى يسبق اندلاع النار على حسب المثل القائل «معظم النار من مستصغر الشرر»، لكن أحدا لم يتخيل على الإطلاق أن ينسف مبنى التجارة العالمية فى نيويورك بمثل هذه السرعة وكذلك ضرب المؤسسات الأخرى كالبنتاجون والبيت الأبيض الأمريكى فى يوم الثلاثاء الدامى الموافق ١١ سبتمبر سنة ٢٠٠١م .

ففى التاسعة من صباح ذلك اليوم المشئوم بتوقيت واشنطن شاهد الناس فى مختلف بقاع العالم أحداث الكارثة الكبرى على الشاشات الصغيرة وعلى امتداد عدة دقائق لم تزد إلا قليلا على ربع الساعة من عمر الزمان شاهدوا طائرتين تندفعان داخل برجى مركز التجارة العالمى فى جزيرة منهاتن حيث يوجد حى المال والأعمال، ووسط حريق فظيع تحول البرجان كلاهما إلى أنقاض تهاوت فى سرعة مذهلة تفوق حدّ الخيال .

ذلك بأن عددا من الرجال قرروا أن يموتوا ولكن بعد أن يوقعوا بالولايات المتحدة الأمريكية ضربة تفوق بنتائجها مادياً وبشرياً حربا كاملة(١) . قرر هؤلاء الرجال أن يلقنوا السيد الأمريكى المتغطرس درسا لن ينساه، كان منطق هؤلاء الرجال - أيا كانوا - أن الولايات المتحدة

١ - مجلة المختار الإسلامى العدد ٢٢٧ السنة ٢٢ - ١٥ رجب ١٤٢٢هـ - ٢ أكتوبر سنة ٢٠٠١م من ص ١ إلى ص ٤ .

الأمريكية تمارس كل أشكال البلطجة والاستكبار فى العالم وتتسبب فى آلام ضخمة لشعوب كثيرة .... كان هؤلاء الرجال حين عقدوا العزم على الانتقام للبشرية، وحجزوا التذاكر فى رحلات الطيران الأمريكى يفكرون فيما آل إليه العالم من فقر وفوضى بسبب الهيمنة الأمريكية وما سوف يؤول إليه من حرمان اقتصادى واجتماعى بسبب العولمة والنهب والجات وسوق المال والبورصات ومراكز التجارة العالمية، فحددوا أهدافهم فى رموز الهيمنة الاقتصادية، ورمز الرأسمالية الأمريكية المتوحشة، ومركز نهب العالم وامتصاص أرزاق الفقراء فى كل مكان من العالم بألاعيب الاقتصاد الحر، إنه مركز التجارة العالمى فى نيويورك... ذلك الوحش - مصاص الدماء ، المرتفع فى برجيه وعدة مبان ملحقة تدار منها عمليات نهب العالم وقطع أرزاق العمال والفقراء، ومص ثروات الشعوب ، وكذا مبنى وزارة الدفاع الأمريكية « البنتاجون» الذى يمثل الذراع القوية لتحقيق الأهداف الأمريكية الظالمة، والقادرة على إنزال العقاب لمن يجرؤ على معارضة أمريكا أو يقول لها لا .. إنه رمز القوة الأمريكية المتغطرسة والذى منه تدار عمليات قمع العالم والسيطرة عليه بالقوة ودعم إسرائيل.. إلخ، وكذا مبنى وزارة الخارجية الأمريكية الذى يجوب رجاله وسفراؤه العالم لنشر الخوف والفزع والحصول على التسهيلات، والتجسس على الآخرين، وتحديد الوسائل والطرق الكفيلة بإخضاع العالم، ثم إحدى مقرات الرئاسة الأمريكية التى تمثل رأس الذئب الجائع وذروة سنامه... وهكذا انطلق الرجال !..[1]

وركبوا الطائرات .. لم يكن معهم شئ إلا إرادتهم وربما سكاكين

---

١ - نفس المصدر السابق ص ٣ .

صغيرة حصلوا عليها من الطائرات نفسها أو حملوها معهم، أو قاطع أوراق صغيرة يمكن إخفاؤه ونجحوا فى السيطرة على طائرات واتجهوا بها بقوة لتصطدم بمبنى وزارة الدفاع وبمركز التجارة العالمى وبمنتجع رئاسى فى كامب ديفيد ... إلخ .

وكانت الحصيلة انهيار المبانى ، وقتلى وجرحى بعشرات الألوف.وأيا كان الرأى فى مشروعية القتل فإن الرسالة قد وصلت وتوجع الذئب، كما يتوجع ضحاياه، وبكى الأمريكيون كما يبكى الآخرون، الفلسطينيون، العراقيون وغيرهم.. وفرح من فرح هنا أو هناك حين رأى الحزن مرتسما على وجوه الأمريكيين والرعب يسيطر عليهم لدرجة أن يختبيء الرئيس الأمريكى لمدة طويلة فى مكان غير معلوم.. نعرف فيما بعد أنه قاعدة تحت الأرض خوفا من طائرة لم تكن قد وصلت بعد إلى هدفها!.. رأى الناس الضحايا فى كل مكان على شاشات التلفزة الأمريكية يفرون فى كل مكان مفزوعين مثلما يحدث للفلسطينيين يوميا .(١)

إنّ تلك الحوادث والوقائع تستحق التأمل، ومرة أخرى بعيداً عن الشماتة أو الفرح، أو سكب دموع الحزن، فما حدث قد حدث، وبداية فإن الولايات المتحدة الأمريكية هى أكبر قوة فى العالم، وتمتلك أحدث الأسلحة والأجهزة والاستخباراتية والتجسسية من أقمار صناعية إلى أجهزة تجسس إلى حاسبات ضخمة، وتتجسس على كل العالم وعلى كل فرد فى أمريكا وخارجها، ولها برامج تراقب أجهزة الهاتف العادى والمحمول، والمحادثات السلكية واللاسلكية، وعندها جهاز مخابرات جبار، يعمل به

---

١ – نفس المصدر السابق ص ص ٣ – ٤ .

عشرات الألوف ويجند جواسيس فى كل مكان تخترق كل شيئ وكل منظمة تقريبا علنية أو سرية، موالية أو معادية، وميزانيات ضخمة لتمويل كل ذلك، وهناك استحكامات ووسائل رقابة فى الموانئ والمطارات والشوارع..إلخ.. ومع هذا ورغم كل هذا نجح عدد من الرجال فى تجاوز هذا كله ونفّذوا ما أرادوا ، وهذا يعنى أن الإنسان أقوى من التكنولوجيا، وأن الإرادة الإنسانية فوق كل شئ وقادرة على تجاوز أعتى الاستحكامات والاستعدادات، ولعل هذه الخبرة الإنسانية تفتح باب الأمل أمام إمكانية الثورة على الظلم مهما كان قويا ، وتحدى الاستكبار مهما كان محصنا.[1]

لماذا مركز التجارة العالمى ؟

يرى بعض المعلقين على حوادث الانفجار « أن الهدف من هذه العمليات المتتابعة المنظمة ليس سياسيا بالدرجة الأولى، ولكنه اقتصادى ومالى أولا، والهدف الثانى تحطيم رمز القوة التى يعتز بها الأمريكيون»[2] .

كما قال محللون غربيون : إن ضرب الأهداف المدنية أولاً : يبعد الأنظار عن الأهداف الرسمية، خاصة أن مركز التجارة فى عاصمة العالم المالية نيويورك، فضلاً عن أن المركز يعد عصبا اقتصاديا أساسيا فى الولايات المتحدة، ويعد رمز الرأسمالية فى العالم كله .. وهناك كنز من المعلومات داخل هذا المبنى للمعاملات التجارية والمالية ... [3].

---

١ – المصدر السابق ص ٤ .

٢ – مهنى أنور ؛ مجلة أكتوبر العدد ١٢٩٩ – الأحد ٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٢ هـ – ١٦/ ٩/١/٢٠٠١م. ص ٨ .

٣ – مجلة المصور فى ١٤ سبتمبر ٢٠٠١م، ص ٦ .

وكان لابد من استرداد هيبة أمريكا بعد هذه المهزلة، فكان أن ألصق الأمريكان التهمة بالأرهابى السعودى المنشق بن لادن قبل أن تسفر التحقيقات عن الفاعلين الحقيقيين وأعلنوا الحرب على أفغانستان التى رفضت تسليمه إلى أمريكا . ولا يتصور إنسان أن تعلن أقوى دولة فى العالم الحرب على أضعف دولة فى العالم وتنادى بأن يقف معها كل دول العالم، كل ذلك من أجل إلقاء القبض على شخص واحد فى نظر القانون برئ حتى تثبت إدانته .

وحتى فى أحلك الأوقات وأشد الأزمات لم تنس الرأسمالية أن تستفيد من واقع الأحداث. ألم نقل بأن كل شئ يتحول فى ظل العولمة إلى سلعة تباع وتشترى ، فهاهى الشركات الأمريكية تستغل حالة الحرب الدائرة فى أفغانستان لتحقيق الربح وجلب المكاسب فظهرت سلعة رائجة فى الولايات المتحدة الأمريكية أطلق عليها « بيزنيس بن لادن » فى شكل صور تباع فى أسواق أمريكا تحمل صورة بن لادن مكتوبا عليها (مطلوب حيا أو ميتا) - وهناك أيضا كرات للجولف تحمل صور بن لادن، وسلع أخرى كفناجين القهوة والقمصان طبعت عليها عبارات مثل « مطاردة سعيدة » ، وفى صالات التدريب أصبح إطلاق الرصاص على دمى فى شكل ملامح بن لادن. ووصل الأمر إلى حد ظهور ورق «تواليت» عليه صورته وحملت عبارات « امسح بن لادن من الوجود»[1]، وكل هذه السلع حققت للشركات التجارية أرباحاً كبيرة.

وفى ألمانيا انتعشت شركة الأدوية «باير» الألمانية التى صرفت كل

---

١ - جريدة أخبار اليوم السبت ٢٦ من رجب سنة ١٤٢٢ هـ - ١٣ أكتوبر ٢٠٠١م ص ٤ .

مخزونها من عقار « سيبرو» الذى يعالج مرض « الجمرة الخبيثة» «انتراكس» للوهن الذى أصاب الأمريكيين من احتمال الهجوم على الولايات المتحدة بقنابل رخيصة الثمن قد يستعملها الإرهابيون فى أى وقت كسلاح بيولوجى، ولهذا قررت الشركة زيادة انتاجها من عقار «سيبروا» المضاد للجمرة الخبيثة اعتبارا من أول نوفمبر سنة ٢٠٠١ بنسبة ٢٥٪ بعد أن كانت أغلقت عددا من المعامل التى تنتجه.. خاصة وأن براءة اختراعه تنتهى فى سنة ٢٠٠٤م. وأصبح المواطن الأمريكى لاهَمّ له سوى البحث عن هذا المضاد وكأن حياته قد توقفت عنده لدرجة أن أسرة أمريكية مكونة من أب وأم وستة أطفال قد ذهبت إلى إحدى الصيدليات بمدينة لوس انجيليوس فى كليفورنيا وأصرت على شراء كميات من هذا المضاد تكفى الأسرة لمدة ٦٠ يوماً وأعلنت استعدادها لدفع ثمن هذه المضادات التى يزيد ثمنها عن ٣٥٠٠ دولار. خصوصا بعد اكتشاف ثلاث حالات إصابة بمرض الجمرة الخبيثة فى ولاية فلوريدا بينهم حالة انتهت بالوفاة [١].

ثم إن حالة الهلع ازدادت بعد ذلك لدرجة أن هيئة البريد فى نيويورك أقفلت لبعض الوقت حين اكتشفوا أن مرض الجمرة الخبيثة يتسرب مع بعض الطرود البريدية والخطابات وظهرت أكثر من حالة مرضية بين عمال البريد هناك .

---

١ - المصدر السابق ص ٥ .

استراتيجيـة العولمـة

إذا علمنا أن العولمة تدار من خلال السياسات الاقتصادية والتفاعلات المالية والضغوط السياسية بواسطة مجموعة متنوعة من الفاعلين تضم أمريكا ودول الاتحاد الأوربى والشركات العملاقة متعدية الجنسية مضافا إليها المؤسسات الدولية الكبرى وأهمها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية فإنه يصبح من السهل اليسير علينا التوصل إلى المسارات التى تحدد نشاطات هؤلاء الفاعلين؛ ومن خلال تتبع مسارات حركة العولمة على أيدى هؤلاء الفاعلين سوف تبرز بعض الحقائق؛ وهذه الحقائق تمثل فيما بينها « استراتيجية العولمة» أو « تكنيك العولمة »، صحيح أن هذه « الاستراتيجية» غير معلنة، ولكن آثارها تدل عليها.. كما تدل البعرة على سير البعير ، ويمكننا أن نوجز هذه « الاستراتيجية» فيما يلى : -

أولاً - الإبقاء على ظاهرة الفقر فى الدول النامية لضمان استدامة حاجتها إلى مساعدة الفاعلين فى حقل العولمة :

ويكفى أن نستشهد هنا بكلام المفكر الفرنسى المسلم « رجاء جارودى» إذ يقول :

« عندما كانت انجلترا أكبر قوة فى العالم كانت تفرض حرية التبادل حتى الفقر للآخرين .. وهكذا تفعل أمريكا الآن .. فالحرية المتاحة حاليا فى ظل العولمة هى حرية الأقوياء لابتلاع الضعفاء، وهو ما يقوم به الآن صندوق النقد الدولى، حيث يقرض الشعوب الفقيرة مقابل تدمير اقتصاديها، كذلك حرية التبادل التجارى تعنى تحكم الأقلية فى

كل ثروات العالم ... » [1].

فتدمير اقتصاد الشعوب الفقيرة أمر مفروض عليها من جانب الدول المتقدمة لضمان التحكم فى ثروات البلاد النامية التى هى دائما فى حاجة إلى مدّ يد العون من جانب الدول المتقدمة لتعيش وتستمر .

إن منهج العولمة السائد الآن فى المجال الاقتصادى يشير إلى أن نسبة ٢٠ ٪ من السكان العاملين ستكفى القرن الحادى والعشرين للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولى ، فخمس قوة العمل ستكفى لإنتاج جميع السلع ولسد الخدمات التى يحتاج إليها المجتمع العالمى، وهذه النسبة هى التى ستعمل وتكسب المال وتستهلك البضائع، أما نسبة ٨٠ ٪ الباقية فسوف تواجه مشاكل عظيمة ولن يمكنها العيش إلاّ من خلال الإحسان والتبرعات وأعمال الخير. فالنموذج العالمى الجديد يقوم على صيغة أنّ الـ ٢٠ ٪ يعملون و ٨٠ ٪ عاطلون عن العمل، وهذا المجتمع الجديد (مجتمع الخمس) سيتبعه تهدئة العاطلين بما يسمونه التسلية المخدرة بحيث يمكن عن طريق التسلية والتغذية الكافية تهدئة خواطر السكان.

والذى علينا أن نعلمه الآن أن الجزء الأعظم من العالم يتحول إلى عالم بؤس وفاقة بما يوازى أربعة أخماس السكان خصوصا حين نعلم أن ٣٥٨ مليارديرا يمتلكون معاً ثروة تضاهى ما يملكه ٢,٥ مليار من سكان العالم وأن المجموع الكلى لمديونية الدول النامية عام ١٩٩٦م ارتفع إلى ضعف ما كانت عليه قبل عشرة أعوام .

١- رجاء جارودى : مهمة المثقفين فى العالم هى تحطيم الأكاذيب - حوار أجرته مجلة العالم ونشرته فى ص ١٠ ، ص ١١ من العدد الرابع عشر - يوليه سنة ٢٠٠٠م.

ثانياً - زعزعة الثقة بالنفس عن طريق الترويج الإعلامى المستفز من لدن دول العالم المتقدم واستعراض عضلات القوة فى البر والبحر والجو وإظهار قوة السلاح والتفوق العسكرى :

يقول الأستاذ : مرسى عطاالله :

إن السياسة الأمريكية تستفز الكثيرين بقدرتها على إجهاض أى قرار فى مجلس الأمن الدولى باستخدامها غير المبرر لحق الفيتو، وبالتالى تعطيل إرادة المجتمع الدولى عن إنجاز حلول سياسية عادلة لمشكلات عويصة ومزمنة مثل المشكلة الفلسطينية، وفى نفس الوقت تكرس لدى الآخرين مشاعر اليأس والاحباط وعدم القدرة على إنجاز أى حلول عسكرية اعتمادا على قدرتها العسكرية الهائلة التى تجعلها قادرة على امتهان العالم كله تحت أمرها !

إن ذاكرة الشعوب مهما تضعف لايمكن لها أن تنسى أن الولايات المتحدة التى استخدمت القنابل الذرية. على طول التاريخ البشرى، وأزهقت أرواح مئات الألوف عندما أسقطت قنبلتين فوق هيروشيما ونجازاكى قبل أكثر من نصف قرن .. وأنها هى نفسها الولايات المتحدة الأمريكية التى تصادر حق كوريا الشمالية مثلا فى صنع قنبلة ذرية وتواصل الحصار والعقوبات الذكية وغير الذكية لأكثر من ١٠ سنوات ضد العراق، بدعوى ضرورات حرمانه من امتلاك أسلحة دمار شامل فى الوقت الذى تغمض فيه عيونها تماما عن الترسانة النووية التى تمتلكها إسرائيل، والتى تمارس فى ظلها عدوانا مستمرا ضد معظم الدول العربية التى مازالت بعض أراضيها تحت الاحتلال الإسرائيلى لأكثر من ٣٠ عاماً .

وليس من شك فى أن وقائع الماضى ودروسه المريرة ومتغيرات الحاضر وشواهدها المقلقة هى التى تزيد من حجم هذا التناقض المتزايد بين شعوب تبحث لنفسها عن مكان آمن تحت الشمس ، وبين من يريدون فرض هيمنتهم وتوسيع نفوذهم وإضعاف قبضة الشرعيات السياسية الوطنية وتخفيف عمق الانتماء للأرض والمكان والتاريخ»[1] .

ثالثاً -تمكين سياسة فرّق تَسُدْ وإثارة النزاعات الوطنية بين شعوب ودول العالم النامى للحيلولة دون قيام الاتحادات والتكتلات الاقتصادية والسياسية التى يمكن أن تقوم بين الدول النامية :

وليس أدل على ذلك من الوجود الإسرائيلى فى قلب الوطن العربى لتفريق الدول العربية وخلق الصراعات لصرف فكرة الوحدة العربية عن أذهان الناس فى تلك المنطقة، كما أن ما حدث فى أندونيسيا من بث بذور الشقاق الطائفى بسبب التدخل الأجنبى الغربى وإثارة النزاعات الطائفية هناك أدى فى الفترة الأخيرة إلى فصل « تيمور الشرقية» عن أندونيسيا. وماذاك إلا لإضعاف الاقتصاد الاندونيسى فى الوقت الذى كان يمثل فيه أحد « الاقتصاديات النمور» ضمانا لفتح أسواق إندونيسيا على مصراعيها لسيطرة الرأسمال الغربى .

ولقد ظهر فعالية سياسة فرّق تَسُدْ فى الحرب التى شنتها أمريكا على أفغانستان فى أكتوبر سنة ٢٠٠١م، حيث ظهرت محاولات الأمريكان فى شراء زعماء القبائل بملايين الدولارات كما عززوا موقف تحالف

---

١ - مرسى عطا الله - إرهاب العولمة ..» مقال نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ٢٨ يونيو سنة ٢٠٠١م ص ١١ .

الشمال الأفغانى وأمدوا فرقه بالسلاح والغذاء ليحاربوا قوات طالبان فأوقعوا بذلك بين فئات الشعب الأفغانى وألهبوا نار العداوة بين قوات طالبان الأفغانية وقوات تحالف الشمال الأفغانية ومع تقاتل الفريقين تفوز أمريكا بتحقيق مصالحها فى المنطقة وتسود إرادتها فى تعيين الحكومة التى ترغب فيها لتكون موالية لها فيما بعد، وإن أجلّ ما تتطلبه أمريكا هو القبض على أسامة بن لادن والمُلاّ عمر أو قتلهما ولن تكترث الولايات المتحدة بصراعات أهلها فيها كما لن يعنيها استقرار البلد أو احتراقه ؛ فإن ما يعنيها هو مصلحتها فحسب .

رابعاً - إقامة حواجز تكنولوجية وثقافية بين بلدان العالم المتقدم وبلدان العالم النامى حكرا للعالم الأول وعملا على تعميق التبعية التكنولوجية لدى العالم الثالث :

اخترعت أمريكا والدول الغنية « شروطاً لتصدير التكنولوجيا إلى الدول الفقيرة كما اخترعت أيضا شروطاً لاستيراد الغذاء والمواد الأولية منها وبعض الشروط التى لاعلاقة لها بالتصدير والاستيراد مثل إيقاف تدهور البيئة، أو تطبيق الديموقراطية على الطراز الغربى أو تنفيذ حقوق الإنسان التى لاتحترمها الدول الكبرى نفسها وأولها أمريكا » ...

وأكثر من كل ذلك ، فإن الدول الغنية تقلل مساعداتها الاقتصادية للدولة النامية بدلا من زيادتها، وتقلل أيضا من حجم أموالها التى تستثمرها فى مشروعات إنتاجية حقيقية تساعد على إيجاد فرص عمل أو توفير احتياجات الفقراء ..الدول الكبرى رفعت شعارات براقة مثل العولمة، وحرية التجارة، وحرية المنافسة، لكى تخفى حقيقة نواياها، فى التنصل

من مسئولياتها تجاه الدول النامية ورغبتها فى استنزاف ما بقى من مواردها .. [1] حتى تصير الشعوب الفقيرة دائمة الحاجة إلى مساعدة الدول الكبرى فى مجال التكنولوجيا الحديثة التى لاغنى لها عنها، ولا تستطيع والفقر حليلها أن تنهض بالبحوث العلمية لترتقى إلى مصاف تلك الدول.

وآخر حاجز أقامته أمريكا فى وجه الدول النامية هو اتفاقية «التريبس» الخاصة يحقوق الملكية الفكرية، وموضوع أو قانون « الملكية الفكرية والإبداع» يقودنا إلى الحديث عن نوع جديد من الاقتصاد لاتعرفه الدول النامية يسمى « اقتصاد المعرفة »، فالأفكار ومناحى الإبداع أصبحت تمثل نوعا من أنواع رأس المال ، لأنها فى الحقيقة تتحول إلى مال، فأى اختراع جديد أو ابتكار جديد من شأنه أن يحقق الربحية يكون بمثابة مورد مالى عظيم خطير وهذه الربحية فى عالم الإبداع الفكرى تفوق كثيراً الربحية فى مجال المواد الطبيعية كالبترول والمحاصيل الزراعية وغيرها. ونشير هنا إلى أن « بل جيتس » أغنى أغنياء العالم حقق أرباحا تكاد تفوق الخيال من صناعة البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات .

لابد إذن من تأليف اتحاد يضم الدول النامية لتخفيف حدة المدفوعات التى تتكبدها الدول النامية مقابل إنتاج فكرى يتم نقله إليها من جانب الدول المتقدمة، فإن تكوين هذا الاتحاد أضحى ضروريا لجدوى تفعيل مناهضة التعسف فى تطبيق قوانين حماية الملكية الفكرية

---

١ - رجب البنا، من مقال له بعنوان « قمة الخروج من الحصار العالمى الجديد» ، نشرته مجلة اكتوبر العدد ١٢٣٥ - بتاريخ الأحد ٢٢ ربيع الأول سنة ١٤٢٠ الموافق ٢٥/ ٦/ ٢٠٠٠م ص ١١.

التى تفرضها الدول المتقدمة وكسر احتكاراتها للمعرفة الإنسانية، خصوصا بعد ظهور حركة نشيطة فى محيط الدول النامية تحاول كسر الهيمنة لدى الدول المتقدمة فى هذا المجال مثل حركة (الصين- الهند -كوريا الجنوبية- البرازيل) فإنها تفتح طاقة جديدة من الأمل « بعيداً عن النظرة التشاؤمية حول عدم قدرة العالم الثالث على كسر حاجز التكنولوجيا، فإذا نظرنامثلاً إلى حالة تايوان، نجد أن تلك الدولة الصغيرة وصلت فى التسعينات إلى نقطة تعادل بين عدد بداءات الاختراع المستوردة من الخارج وعدد براءات الاختراع التى تم انتاجها فى الداخل » [1].

خامساً -فرض الهيمنة الغربية على شعوب العالم فكريا وثقافيا ، فما المقصود بالعولمة إلاّ « غربنة » العالم أجمع وجعل الشعوب بلا هوية وبلا استقلال حقيقى، ووسيلة تحقيق ذلك تعتمد على الخطاب الإعلامى الموجه دائما إلى كل شعوب الأرض :

ويتم ذلك عن طريق الفصل بين الشعوب وحضاراتها المتمثلة فى تراثها القومى؛ للتقليل من فاعلية التراث والأصالة ثم فى النهاية فقدان الهوية القومية والذوبان فى بوتقة الثقافة العولمية الجديدة، وهى ثقافة تقوم على الماديات، وتقوم على العلمانية .

تلك هى خطة الداعين إلى العولمة المستفيدين منها ، فإن كل راصدٍ واعٍ لنشاطاتها يستطيع أن يتبين هذه الأمور الخمسة التى ذكرنا فى وضوح وجلاء . ويستطيع فى النهاية أن يحكم بأنها نوع من

١ - د/ محمود عبد الفضيل، من مقال له بعنوان (اقتصاد المعرفة) مجلة المصور العدد ٣٩٥٣ - ربيع الآخر سنة ١٤٢١ - يوليه ٢٠٠٠م ص ٥١ .

الاستعمار ولكنه استعمار جديد لايعتمد على قوة السلاح فحسب بل يعتمد على الجانب الاقتصادى والإعلامى بشكل أوسع .

العولمة = الاستعمار الجديد :

وبعد أن ألقينا الضوء على استراتيجية العولمة يتبين لنا أنها لون من ألوان الاستعمار لأنها تعمد إلى استغلال ثروات الشعوب الفقيرة المستهدفة - وما الاستعمار إلاّ استغلال لثروات الشعوب -، ولا تكون الخلافات التى تنشأ بين الدول القوية بعضها البعض إلاّ نوعا من أنواع التنافس سواء فى المجال الاقتصادى أو فى المجال السياسى، وحين تتعامل مع بعضها من هذه الناحية فإنها تتعامل على مائدة المصالح، إما بالنسبة للدول الضعيفة فإن الفاعلين فى مجال العولمة يفرضون عليها سياسة القهر والإذلال ، وقد يحصلون على تأييد عالمى من خلال منظمة دولية فى توقيع ما يشاءون من العقوبات المهنية كما حدث بالنسبة للعراق (هل نتذكر دور الأمم المتحدة فى حرب الخليج، وكيف استطاعت الولايات المتحدة باستخدام الأمم المتحدة خداع الرأى العام بالتدخل لتدمير العراق وتحت مظلة أوربية - عربية ؟ »[1] . وهل نتذكر أيضا كيف استطاعت الولايات المتحدة أن تتدخل فى أفغانستان بعد أحداث الثلاثاء الدامى ١١ سبتمبر ٢٠٠١م تحت زعم مكافحة الإرهاب وطالبت بمساندة دول العالم لها فى القضاء على تنظيم القاعدة بقيادة بن لادن فاستجابت حكومات الدول الغربية وشعوبها لطلب أمريكا وأعربت عن التزامها بالانضمام إلى الحرب ضد الإرهاب، مع أن التحقيق فى حوادث التفجير التى وقعت فى ذلك التاريخ لم تسفر عن إدانة « بن لادن » ؟!.

---

١ - د / مصطفى عبد الغنى « الجات والتبعية الثقافية » ص ١٩ .

« والجات آخر مثال لاستخدام (ميكانيزم) معيّن للسيطرة العالمية. ففى الاتفاقية الدولية لتحرير التجارة العالمية « أن الذى يحاول أن يجاوز حدوده فى (الملكية الفكرية) سوف يجازى بالسجن أو الغرامات المالية أو فى مجال آخر غير ذى علاقة بالملكية الفردية مثل الأحذية كما يتردد فى الصحف الأمريكية - وهذه الإجراءات سوف تطال سيادة الدولة وسيطرتها على مؤسساتها الداخلية »[١] .

إنه اختراع أمريكى لنوع جديد للاستعمار. ولهذا بدأت الثورة ضد العولمة فى سياتيل وفى كيبك وفى جنوا :

ثم إن « العولمة» كما تدل ملامحها المنظورة حتى الآن ليست مجرد مقدمة لاستعادة أمجاد الامبراطوريات القديمة مع استبدال الأسماء بحيث تصبح الريادة للأمبراطورية الأمريكية الممثلة لنيات الاستعمار الجديد بشكله الحديث تحت مسمى « العولمة» وباستخدام السلاح الاقتصادى وليس السلاح العسكرى، ولكن العولمة سوف تزيد من معاناة الدول الفقيرة وتزيد من وطأة العجز عن التنمية والعجز عن توفير فرص عمل حقيقية »[٢] .

ومع العجز عن التنمية والعجز عن توفير فرص عمل حقيقية تكون التبعية الشيء الذى لا مفر منه . والوقوع فى نهاية الأمر فى فخ العولمة.

ولقد أخطأ من ظن أن العولمة فى جوهرها حركة تاريخية وليدة ومازالت تحت ظل التأسيس وأنها ليست حركة استعمارية وليست مصدراً

---

١ - نفس المصدر السابق ص ٢٠ .

٢ - مرسى عطا الله ، « هل بدأت الثورة ضد العولمة » مقال نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ٢٦ يوليه سنة ٢٠٠١م ص ١١ .

جديدا يهدد الذاتية الحضارية للشعوب بهدف القضاء على الهوية القومية واستبدالها بهوية إقليمية وجيوبوليتيكية » [١].

وأخطأ مرة أخرى حين ظن أنها ليست جهاز للهيمنة على العقول من قبل الدوائر والمؤسسات الدولية الحاكمة يسعى لتوحيد العالم تحت هيمنة السوق » فالصحيح أنها كذلك، فهى فى الحقيقة حركة استعمارية . ولكنها من نوع جديد؛ حيث يتم عن طريقها تعيين الحكومات التى تستجيب لأغراض الدول الاستعمارية كما حدث الآن فى أفغانستان، ثم هى مصدر يهدد الذاتية الحضارية للشعوب بهدف القضاء على القومية لأن الخطاب الاعلامى عندهم يؤكد على ذلك صباح مساء على شاشات التلفاز وغيرها فى كل مكان، ثم هى جهاز للهيمنة على العقول من قبل المؤسسات الدولية الحاكمة تسعى لتوحيد العالم تحت هيمنة السوق والدليل على ذلك استمرار اجتماعات رؤساء الدول الكبرى لتأكيد الدور الهام الذى تنهض به منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة العالمية وهو أمر يخدم مصالح الغرب وأمريكا لتظل الهيمنة لهم على الدوام فى ساحة السوق العالمية .

سادسا – التوجه إلى بلاد العالم الإسلامى خاصة واقتحامها ظلما وعدوانا وإقامة العالم الإسلامى مقام العدو الأول بعد زوال الاتحاد السوفيتى : –

ألم يقل وزير خارجية إيطاليا بعد أن سئل عن مهمة حلف الأطلنطى بعد سقوط حلف وارسو والشيوعية : لقد قال فى مجلة

١ – راجع مقال « العولمة ومحاولة دمج العالم » ، للدكتور / عبد الخالق عبد الله، مجلة العربى العدد ٤٦٥ أغسطس ١٩٩٧م.

النيوزويك :لا تزال مهمة حلف الأطلنطى قائمة بل ضرورية.. فإذا كان الخطر الشيوعى قد انتهى .. وإذا كان حلف وارسو قد ذهب فإن الخطر الإسلامى باقٍ ولم يذهب [1] .

وقد ورد عن المستشرق الفرنسى « كيمون» أنه قال :

« إن من الواجب إبادة خُمُس المسلمين، والحكم على الباقين بالأشغال الشاقة .. ووضع جثمان محمد وقبره فى متحف اللوفر بباريس»[2] .

يقول « أيوجين روستو» رئيس قسم التخطيط فى وزارة الخارجية الأمريكية ومساعد وزير الخارجية الأمريكية، ومستشار الرئيس جونسون لشئون الشرق الأوسط حتى عام ١٩٦٧م .. يقول :

يجب أن ندرك أن الخلافات القائمة بيننا وبين الشعوب العربية ليست خلافات بين دول أو شعوب، بل هى خلافات بين الحضارة الإسلامية والحضارة المسيحية. لقد كانِ الصراع محتدماً ما بين المسيحية والإسلام منذ القرون الوسطى، وهو مستمر حتى هذه اللحظة، بصور مختلفة .. ومنذ قرن ونصف خضع الإسلام لسيطرة الغرب، وخضع التراث الإسلامى للتراث المسيحى .

إن الظروف التاريخية تؤكد أن أمريكا إنما هى مكمل للعالم الغربى فلسفته، وعقيدته، ونظامه وذلك يجعلها تقف معادية للعالم الشرقى

---

١ – د. عبد الودود شلبى، كتاب « عرب ومسلمون للبيع » ص ٩٤ نشر المختار الإسلامى للنشر والتوزيع والتصدير – القاهرة سنة ١٩٩٢م.

٢ – المرجع السابق ص ١١٤ .

الإسلامى بفلسفته وعقيدته المتمثلة بالدين الإسلامى، ولا تستطيع أمريكا إلا أن تقف هذا الموقف فى الصف المعادى للإسلام وإلى جانب العالم الغربى والدول الصهيونية، لأنها إن فعلت عكس ذلك فإنها تتنكر للغتها وفلسفتها وثقافتها ومؤسساتها [1] ... !!!

ومسلسل العدوان على الدول الإسلامية قد بدأ بتركيا حيث تم تجريدها من ممتلكاتها فى سنة ١٩١٩ ثم استعمار بلاد المسلمين لاستنزاف ثرواتها ثم بعد استقلالها تواجه حروب التصفية كما هو الحال فى البوسنة والهرسك ثم العراق وفلسطين ثم أفغانستان ثم العدوان على الأقليات المسلمة ولايزال البرنامج العدوانى على الإسلام وأهله مستمرا، ناهيك عن تشويه صورة الإسلام ووصفه بما يلايليق إمعانا فى الكيد له على المستوى العالمى .

١- المرجع السابق ص ١٣٢ .



--﴿﴿ المبحث الثاني ﴾﴾--
﴿ الخروج من فخ العولمة ﴾

أولا – بالنسبة للشأن المصرى :

* إصلاح التعليم والبحث العلمى .
* إصلاح الاقتصاد .
* إصلاح السلطة التشريعية .

ثانيا – بالنسبة للشأن العربى :

– العالم العربى فى حوزة العولمة .

– السوق العربية المشتركة .

– علاج مشكلة التشرذم .

ثالثا – بالنسبة للشأن الإسلامى :

– سماحة المسلمين أطمعت فيهم غيرهم .

– مواجهة تحديات العولمة .

– الخروج من الفخ عن طريق :

* تكوين اقتصاد إسلامى متكامل .
* توحيد نظم التعليم والبحث العلمى .
* النهوض بمستوى الخطاب الاعلامى الإسلامى .



--﴿﴿ المبحث الثاني ﴾﴾--
﴿ الخروج من فخ العولمة ﴾

فى ظل ما طرحناه من الموضوعات السابقة التى استثمرها الداعون إلى العولمة المروجون لها وهى حقوق الإنسان، والتنمية الاقتصادية ، والتكنولوجيا الحديثة، وتحرير التجارة العالمية عن طريق إنشاء منظمة التجارة العالمية ، وكذا فى ظل ما أشرنا إليه فى التنبيه إلى وجود استراتيجية معينة يسير على هداها المستفيدون الحقيقيون من العولمة، نجد فى كل هذا ما يحفزنا على استبصار الطريق القويم للخروج إلى ساحات رحيبة ليس فيها قيود تكبلنا ولا حدود تحصرنا، ولا عوائق تحول دون تقدمنا، مهما امتدت حبائل العولمة .

بيد أن هناك سلبيات محلية ينبغى لنا أن نتخلص منها أولا ، لأن وجود هذه السلبيات يعطل المسيرة، بل إنها تعين العولمة على نشب أظافرها فى جسد الأمة فتشل حركتها نحو التطلع إلى مستقبل أفضل.

ولذلك سوف نناقش مسألة **الخروج من فخ العولمة** بالتعرف على أخطر هذه السلبيات على المستوى المحلى بالنسبة للشأن المصرى ثم على المستوى العربى، ثم على المستوى الإسلامى ، واضعين فى الاعتبار تقديم الحلول والمبادرات التى تقود إلى التقدم والازدهار وتمنع من الانزلاق فى هذا الفخ والوقوع فيه .

أولاً : بالنسبة للشأن المصرى

لاريب فى أن مصر تمثل طليعة النضال العربى التقدمى ، وقاعدته وقلعته المحاربة، لذا كانت مصر ولاتزال الهدف الطبيعى لجميع أعداء الأمة العربية وأعداء تقدمها ، لايقدح فى صدق هذه العبارة إلا من خالط قلبه الكِبرّ أو الجهل . ولا يستطيع أحد أيضا أن ينكر دور مصر الحضارى على مر العصور ، والتاريخ على ما نقول شاهد، إلاّ أننا ونحن فى غمار سيل الكلام الذى لايتوقف عن العولمة نشفق على الشأن المصرى من أن تصيبه رياحها العاتية فتلقيه فى بوتقة الذوبان ، فتذوب معانى الحضارة المصرية الأصيلة مع ثقافات العولمة الطارئة، فتتميع فى نفوس الشباب المصرى ؛ تلك المعانى الغالية وتضيع من ذاكرة المصريين مع توالى الأيام أمجاد أمتهم وتبرد فى نفوسهم عوامل حميتهم ودواعى غيرتهم .

إن الذى يحملنا على التخوّف من ذوبان الشخصية المصرية الأصيلة بفعل تداعيات العولمة منذ الآن ولما يستقبل من الزمان، وجود بعض المحن فى الكيان المصرى تساعد على تمكين العولمة من فرض نفسها على المجتمع وتغلغل مفعولها فى نفوس الناس فما هى هذه المحن وكيف يمكن مقاومتها حتى نقطع عليها سبل التفشى والانتشار ؟ .

محنة التعليم المصرى الراهن

إن أول مظاهر السلبيات فى المجتمع المصرى، موقف الناس حكومة وشعباً من مأساة التعليم : -

« فالتعليم المصرى باستثناء التعليم الأزهرى يتسم بالعلمانية،

والعلمانية فى أبسط معانيها هى تهميش الدين، وسائر مدارس الحكومة التربوية تنتهج هذا المنهج العلمانى فى تدريس المواد المقررة؛ إذ اعتنت المدارس بتربية عقل الطالب وتثقيف لسانه، ولم تعتن بتغذية قلبه وإشعال عاطفته، وتقويم أخلاقه، وكان من أكبر الأخطاء التى وقع فيها المسئولون عن تطوير مناهج التعليم فى العصر الحديث إهمال إضافة درجة الدين إلى المجموع، وصارت مادة الدين من المواد المهمشة ، فنشأ عن ذلك جيل من الشباب غير متزن القوى، وغير متناسب النشأة .

وقد تناول هذه القضية كثير من الكتّاب على صفحات الجرائد والمجلات كان منها نشره الكاتب الكبير/ عزت السعدنى على صفحات الأهرام فى النصف الأخير من القرن العشرين تحت عنوان «كراسة المواجع» سطر فيها عن المواجع التى يمر بها التعليم المصرى على مدى عدة أسابيع بالصفحة الثالثة من الجريدة، وعلى الرغم من الحقائق الدامية التى أبرزها وعلق عليها إلاّ أنها لم تحرك ساكنا ولم توقظ غافلا .

لقد عبّر السيد الرئيس حسنى مبارك عن أزمة التعليم المصرى فى خطابه أمام مجلس الشعب والشورى بمناسبة افتتاح الدورة البرلمانية فى ١٤ / ٧/ ٩١ فقال : « لابد من أن نصارح أنفسنا بأن الأزمة التى يمر بها التعليم فى مصر أصبحت تنعكس على المدرسة والمعلم والطالب والمنهج، ورغم أنها تنهك موارد الدولة وإمكانات الأسرة إلاّ أن المحصلة النهائية تأتى ضعيفة متواضعة » . ومع هذا التصريح الصريح الواضح فالأزمة لاتزال متمكنة مستحكمة ، ولم يحدث تغير يذكر .

إن التربية والتعليم هى القاعدة الصلبة لأى نهضة تتغياها أى أمة، وإذا قلبنا صفحات التاريخ المصرى وجدنا أن التربية والتعليم هى صيحة

الجهاد التى أطلقها الإمام محمد عبده فى بداية القرن العشرين الميلادى للنهوض بالبلاد، وعلى الرغم من جهوده العظيمة فى اصلاح التعليم بالأزهر، واهتمامه بمدارس الجمعية الخيرية إلا أنه لم يكن راضيا تمام الرضى عن حالة التعليم فى مصر على أيامه لسببين أولهما : أن رغبة الناس كانت منصرفة إلى جعل التعليم لأخذ الشهادة لأنها شرط الاستخدام فى الحكومة، لأن كل متعلم يود أن يكون له مورد من الرزق مضمون يعتمد عليه، والثانى قلة المعلمين والمربين الذين يحسنون التعليم الصحيح ولذا دعا الناس إلى إنشاء مدرسة لتخريج المعلمين الواعين لتحسين العملية التعليمية .

وفى إحدى خطبه بمناسبة تأسيس مدرسة الجمعية الخيرية فى المحلة الكبرى سنة ١٣٢٢هـ - ١٩٠٤م نادى بضرورة إنشاء كلية لتعليم العلوم العالية، فكان رأيه هذا نواة التفكير فى إنشاء الجامعة، وقد جاء فى خطبته (إننى رأيت فى بعض سياحاتى فى البلاد الأجنبية مدينة عدد سكانها ستة عشر ألف نسمة، وقد أنشأ الأهالى فيها مدرسة كلية تعلم فيها جميع العلوم العالية بمساعدة أهل المركز الذى هى قاعدته، أنفقوا عليها كذا من ملايين الفرنكات ... فنرجو أن نبلغ من مجاراة أمثال هؤلاء الأحياء أن ترتقى مدرستنا هذه ويكون فيها قسم صناعى، وأن يكون لنا فى القاهرة مدرسة كلية فإن القطر المصرى كله لم يبلغ من التقدم فى العلم إلا إن كانت فيه مدرسة كلية تعلم فيها العلوم العالية [١]. وكان الشيخ محمد عبده يرى أن مهمة الجامعة تقوم على

---

١ - السيد محمد رشيد رضا - تاريخ الأستاذ الإمام - الجزء الأول، الطبعة الأولى ، مطبعة المنار بمصر سنة ١٣٥٠هـ - سنة ١٩٣١م. ص ٧٤٤ .

تعليم العلوم وفقا للمناهج الحديثة وتسهم فى تجديد الحضارة العربية القديمة، لكنه قد وافاه أجله فى سنة ١٩٠٥م قبل أن يتحقق حلمه ويرى إنشاء الجامعة المصرية على يد تلامذته من بعده .

ويهمنا مما ذكر عن الإمام محمد عبده أن الحكومة وحدها ليست منوطة بإنشاء المدارس بل على الأهالى أن ينهضوا بأنفسهم من أجل بناء المدارس والإنفاق على التعليم، فمدارس الجمعية الخيرية كانت تقوم على تبرعات الأهالى، كما أن أهالى البلدة الأجنبية التى زارها محمد عبده وذكرها فى حديثه كانت تقوم على التبرعات. والأهالى هم الذين يرعون مصالح التعليم الحديث فى تجديد الحضارة العربية القديمة وهذا شئ جدير بالاعتبار حقيق بالتدبّر . لأنه يشير إلى ضرورة الجمع بين الأصالة والمعاصرة، أو بين التراث والحداثة بتعبيرنا نحن فى هذه الأيام .

ونحن لاننكر على الحكومة فى أيامنا هذه فضل الإنفاق على إنشاء المدارس وتعيين المعلمين والأنشطة المصاحبة للعملية التعليمية، إلا أننا فى الوقت نفسه ننكر عليها الاحتكار والاستئثار ممثلا فى مركزية القرار، فهذا الاحتكار وذلك الاستئثار بتبنى قضية التعليم هو السبب المباشر للمحنة التى يمر بها التعليم المصرى الآن .

بمعنى : أن تحتكر الحكومة إنشاء المدارس فلا تسمح للأهالى بإنشاء مدرسة إلاّ بإذن منها وغالباً ما تكون الموافقة - إذا تمت - تأتى بعد العديد من الإجراءات والتعقيدات وفرض القيود المنفرة. فهذا خطأ يجب التخلص منه . كما أن فرض المناهج والكتب المقررة وما إلى ذلك من تحكمات رقابية من جانب الوزارة عملية تأتى فى النهاية بالفشل والضياع، وليس أدل على ذلك من كراهية الطلاب للكتب المقررة

ولجوئهم إلى الكتب الخارجية فى الغالب. بل وهروب بعض الطلاب من المدارس والاستعانة بالدروس الخصوصية نفورا من سطوة المدرسة.

ومما زاد الطين بلة فى المسألة التعليمية أن أحوال البطالة التى تفشت مع مرور الأيام جعلت الكثير من الطلاب فى حالة يأس من جدوى التعليم. فيقبلون عليه من باب أنه تحصيل حاصل لا أكثر.

ولقد تناول موضوع الشواهد السلبية فى التعليم العام الراهن السيد الدكتور/ سلامة الخميسى فتكلم عن الدروس الخصوصية كظاهرة اجتماعية خطيرة وأنها تكلف الأسر المصرية حسب تقديرات وزارة التعليم نفسها حوالى سبعة مليارات من الجنيهات كل عام، ثم تكلم عن الكتب والمطبوعات الخارجية التى يستعين بها الطلاب فى مختلف المراحل وأن من أهم نتائجها تدنى قيمة الكتاب المدرسى مما يؤدى إلى تدنى مكانة المدرسة نفسها فى نظر الطالب، ثم أشار إلى تقليص العام الدراسى إلى بضعة أشهر حتى ظهرت المقولة الشائعة بين الطلاب بأنه: «لامدارس بعد مارس» ولها علاقة وثيقة بمشكلة الدروس الخصوصية، وقال بأن النشاط المدرسى تحول إلى فترة نشاط تنتشر فيه سلوكيات انحرافية وتشيع فيه الثقافات الهابطة. وتعرض للتربية العملية والتكنولوجية؛ وأنه على الرغم من جهود وزارة التربية والتعليم تستحق كل تقدير إلا أن المضمون التعليمى لهذه الانجازات أضعف من المضمون الإدارى، وانتهى إلى أن كل ذلك يمس - فى الصميم - كل عناصر العملية التعليمية، الإدارة، والمعلم، والمتعلم، والمنهج، والمدرسة» [1].

---

١ - د/ السيد سلامة الخميسى، من مقال له بعنوان « فى المسألة التعليمية» نشر بجريدة الأهرام فى ١٩٩٩/٩/٢٠م ص ٢٦ .

ولا يمكن التغاضى عن بعض الأمور الأخرى التى أسهمت ولازالت تسهم فى تعميق مأساة التعليم المصرى، وأولها الإعلام، السينما والمسرح والتليفزيون ، والصحف والمجلات والكتب الماجنة وشرائط التسجيل، وكل ما يصح أن يدخل تحت ذلك المسمى ، فإن أغلب الأعمال المقدمة لاسيما فى السينما والمسرح والتليفزيون تنسف كل إصلاح تقوم به وزارة التعليم، فمن ضياع للغة العربية، إلى تدمير قواعد الأخلاق، إلى إفساد الذوق العام والحياء الاجتماعى، إلى استحلال الحرام، ويكفى أن نشير إلى واقعنا الاجتماعى الحالى وما فيه من عقوق الأبناء وانتشار الجريمة، وضياع هيبة الوالدين، والخلاعة واللامبالاة والتخنث ، بحيث لايستطيع أحد صد تيار الموبقات الذى قوى واستفحل بسبب تلك الوسائل الإعلامية التى يتعاظم خطرها يوماً بعد يوم .

ومن تجليات العولمة عندنا أن نسمع أن وزارة التعليم تطرح اقتراح مادة باسم الأخلاق أو التربية الأخلاقية تقليدا للمناهج الغربية، وهذا شئ غريب! فإن هؤلاء الغربيين علمانيون طلّقوا الأديان منذ زمن ، وجعلوا فى مناهجهم هذه المادة عوضا عن الدين، فهل نقلدهم فى ذلك ونحن لدينا الدين الخاتم؟. والأدهى من ذلك اقتراح تدريس الجنس فى المدارس الذى أثاره السيد فاروق حسنى وزير الثقافة، وطبعا انبرى للحديث فى كلا الموضوعين بعض أعضاء هيئة التدريس من التربويين المتعولمين، وفى هذا ضرر كبير يفسد عقول أبنائنا الطلاب، وما كنا ننتظر من أولئك المؤيدين المتزلفين من أعضاء هيئة التدريس التربويين بالجامعات المصرية أن ينشطوا لتأييد الباطل . وإن دل ذلك على شئ فإنما يدل على ضحالة الدين فى نفوسهم وعدم معرفة القرآن والسنة لذا

فهم يميلون إلى نقل الفكر العلمانى الغربى منبهرين به ويرون ضرورة تدريسه فى مدارسنا، ولنقرأ الآن بعض ما نشرته جريدة الأهرام من مقال لأحد التربويين بكلية التربية فى إحدى الجامعات المصرية جاء فيه « ياسادة الجنس يتمثل فى التلقيح بالنبات، ويتمثل فى الديك وهو يكسر الفرخة، والبقرة وهى تتعشر كما يقول الفلاحون، لماذا ينظر أهل الريف لهذا الموضوع رغم أنه يحدث عمليا أمامهم وأمام أطفالهم فى كل وقت دون حرج – لأنهم فهموا الطبيعة – وتدرج الفهم من الصغر فأصبح شيئا عاديا دون عقد أو كالنعامة » . ويستدل فى كلامه بأمثلة ووقائع يندى لها عرق الجبين، وهو لايجد حرجا إطلاقا فى كشف المستور ويختتم كلامه بقوله فلنوافق على التربية الجنسية دون حساسية فلا حياء فى العلم ولا الدين » . فهل نخلع برقع الحياء إجلالا للعلم؟ ويفتخر الكاتب بأنه تقدم ببحث فى مؤتمر بأمريكا منذ سنتين نال به أعلى جائزة تمنح فى أكبر مؤسسة للتربية الصحية فى العالم. والعجيب أنه يسترشد بآيات من القرآن، ولم يفطن إلى أسلوب القرآن فى التعبير! نعم لم يفطن إلـى بلاغة الألفاظ فى التكنية حفاظا على الحياء العام. فقوله تعالى : **﴿ فأتوا حرثكم أنّى شئتم ﴾** يشير إلى تمتع الرجل بالزوجة من حيث أمره الله ولكن اللفظ بالغ التعبير فى الكناية عن الجماع بالحرث، أما أسلوب التعرية الذى يخدش الحياء العام والذى عبّر به صاحب المقال بتكسير الديك للفرخة أو تعشير البقر أو غير ذلك من الأمثلة السوقية فليس من الأدب الإسلامى الذى يحض عليه القرآن والسنة النبوية، ونحن نشرح لطلابنا فى الكلية أبواب النكاح فى أدب جم ويصل المفهوم إلى الطلبة والطالبات فى أقسام اللغة العربية بمنتهى الوضوح وفى أسلوب راق

وحجة بالغة، ولكن ليس بأسلوب متدنٍ إلى حد تكسير الديك للفرخة. وإذا كانت الوزارة تؤكد على تنفيذ حصص الدين فى المدارس على أيدى رجال الدين المؤهلين أو معلمى الدراسات الإسلامية لكان الأمر أفضل بكثير ولكن التقصير يأتى من إهمال الوزارة التى حذفت درجة الدين من المجموع وأهملت التأكيد على تدريسه، ودليلنا على ذلك أن نظمنا التعليمية فيما قبل السبعينات كانت أكثر اقتداراً وأقوى علماً ولم نسمع عن شكوى عدم تدريس الجنس فى مدارسنا لأنها كانت تدرس من خلال حصص الدين الذى تضاف درجته إلى المجموع بأسلوب أنقى وأطهر مما يدعو إليه الكاتب عضو هيئة التدريس بالجامعة .

وعدم تدريس الدين فى المدارس أدى إلى ظاهرة أخلاقية مفزعة هى ظاهرة الغش فى الامتحانات، وتنافس عدد لايستهان به من الطلبة فيه، وقد وصل الأمر إلى تنافس بعض الأهالى فى القرى والنجوع فى مساندة أبنائهم من الطلاب فى الغش أيام الامتحان مما أدى إلى تصريح الوزير بالتصدى للقضاء على هذه الظاهرة الشنعاء .

ومن البديهى أنه لايمكن لأمة من الأمم أن تحاول الدخول إلى حلبة المنافسة الدولية أو اللحاق بالركب الحضارى وفيها هذه الآفة الخطيرة، وكيف يتسنى لها القيام بالمشروعات الكبرى التى تستخدم فيها الذرّة فى عمليات الصناعة؟! واستخدامات الذرة تتطلب أرقى درجات العلم والأمانة والصدق ولا تحتمل أدنى درجات الغش أو الكذب أو المواراة. ولانكاد نجاوز الحقيقة إذا قلنا بأن السبب فى تخلفنا فى هذه الأيام يرجع أساسا إلى هذه الظاهرة .

والذى يدعو إلى الغرابة والدهشة أن الدين يتبرأ من الغشاشين .

ومنهجه فى ذلك قول النبى ﷺ (من غشنا فليس منا)، والناس يعلمون ذلك جيدا فى مصر فما الذى يدفع بعضهم إلى ارتكاب هذه الجريمة والوقوع فى هذه الجناية ؟ .

الأعجب من ذلك أننا نجد ارتفاعاً عظيما فى مجاميع الثانوية العامة يصل إلى أكثر من مائة فى المائة من مجموع الدرجات لدى عدد كبير من الطلاب !! فكيف نفسر هذه الظاهرة ؟ إن المنطق يشير فى وضوح إلى ضعف المعلم من ناحية وسوء التصحيح من ناحية أخرى، فضلا عن نجاح سماسرة التعليم المعروفين باسم « أساتذة الدروس الخصوصية» الذين يدربون الطلبة على أساليب الحل لأسئلة الامتحانات بطريقة الفهلوة. وفى نهاية الأمر تكون العاقبة وخيمة حيث تضيع سنوات التعلم هباءً ، وتموت ثمرة التعليم على غصنها .

هذا لما يتعلق بالتعليم ما قبل الجامعى والذى يمثل الأساس الذى يعتمد عليه التعليم الجامعى، ولك أن تتخيل بعد ذلك ما سيئول إليه حال الجامعات عند استقبال هؤلاء الطلاب فى أروقتها وأقسامها.

على أن الأمر لايخلو من بوارق الأمل الذى يثلج صدور المخلصين من أبناء مصر فلا زال لدينا من عدد الأساتذة الجهابذة فى جامعاتنا وهذا ما يزيح عن كواهلنا ذلك العبء الثقيل ويزيل من أمام أعيننا تلك الغمامة الداكنة فليس الأمر كله سوادا؛ فمن الطبيعى أن نجد بعض الطلاب النابهين فى كل عام الذين يكونون فى مختلف مجالات العلوم يستطيعون الاضطلاع بمسئوليات العلم؛ ويستطيعون فى مقتبل أيامهم أن يصيروا من العلماء البارزين، وإن كنا نطمع فى أن يكونوا كثرة بدلا من أن يكونوا قلة .

إصلاح التعليم :

إن التعليم والتثقيف هما السياج الواقى من أخطار العولمة، إذ لايمكن الصمود أمام رياحها العاتية إلا بتهيئة اجتماعية واعية، وبرأى عام مستنير، ولا تتأتى الاستنارة إلاّ بالعلم والتثقيف ، وهناك جهود كبيرة بلاشك تحدث الآن فى مسار إصلاح التعليم فى مصر، إلا أن هذه الجهود يجب أن تراعى أمورا لابد منها وإلا فسوف تضيع هباءً منثوراً ويظل الحال كما هو عليه إن لم يكن أخطر مما هو عليه الآن ونستطيع أن نوجز هذه الأمور فيما يلى :-

أولاً - استراتيجية التعليم :-

الاستراتيجية هى الخطة العامة المحكمة التى تتوضح فيها أهداف التعليم وتتضمن ما يلى : -

أ - تقديم فلسفة تربوية شاملة من شأنها خلق المواطن الصالح الذى ينفع نفسه ومجتمعه ويقدم الخير للإنسانية كلها .

ب - الربط بين التعليم والأمن القومى وتكوين أجيال علمية واعية تضطلع بحماية الأمة وسلامتها ضد الأخطار الخارجية.

جـ - الجمع بين ثقافتين ، ثقافة الحضارة الإسلامية وثقافات العصر، بمعنى الإلمام بالتراث الحضارى للأمة الإسلامية مع الإلمام بالثقافات الحديثة لتحقيق مبدأ الاتزان بين ما هو موروث وما هو حداثى.

د - استثمار التعليم فى تنمية الاقتصاد الوطنى لتحقيق مبدأ الكفاية والوفرة بالأساليب المشروعة .

ثانياً : – تحسين سير الإدارة التعليمية بمشاركة مجالس الآباء .

نظرا لتدنى مستوى الانتظام الطلابى فى الدوام المدرسى حيث يقاطع الطلاب الالتزام بالحضور إلى المدرسة لينتظموا فى دوام آخر هو «الدورس الخصوصية» فى أوقات الدراسة الرسمية متعللين ببعض الحيل كالاجازات المرضية والتصاريح وغيرها، ونظرا لوجود بعض السلوكيات المنحرفة بين بعض الطلاب التى تؤثر سلبا على سير العمل الدراسى وتحقيق الفائدة المرجوة منه فإنه قد بات من الضرورى أن يشارك مجلس الآباء فى عمل الإدارة المدرسية لضمان أداء تعليمى جيد ومجد . فمتابعة أولياء الأمور مطلوبة لضمان ترقى الإدارة المدرسية ويجب ألاّ يقتصر دور المجلس على المتابعة فقط وإنما يسن له من التشريع الأخذ بمبدأ الثواب والعقاب لكل من المعلم والطالب، وأن يصل هذا الحق فى إبداء الرأى فى توقيع العقوبات على كليهما إذا لزم الأمر .

ثالثاً : – تطوير المنهج الدراسى بحيث يضمن تحقيق معنى التربية والتعليم .

المنهج الدراسى؛ يقصد به « مجموع الخبرات والمعارف والمهارات التى تقدمها المؤسسة التربوية إلى المتعلمين فيها بقصد تنمتيهم تنمية شاملة متكاملة جسميا وعقليا ووجدانيا وتعديل سلوكهم فى الاتجاه الذى يمكنهم من عمارة الأرض وفق منهج الله وشريعته » .

وما أحرى وزارة التربية والتعليم بالأخذ بهذا المفهوم فتجعل المقررات الدراسية فى إطاره حتى لاتخلو من الروح والحيوية – كما هو الحال عليه الآن – فإن معظم المواد تأتى جافة علمية بحته، وربما يكمن السر

فى مجافاة كتب الوزارة لدى الطلاب وراء هذا السبب ، وهو أن المواد العلمية لاروح فيها وتؤدى من جانب معظم المعلمين كما تؤدى الوظائف ، فهى تخلو من روح التربية، ومثال ذلك إذا تعامل المعلم مع الطالب على أساس أن من يفعل كذا وكذا ينجح ومن يخالف تعليماته يجانبه النجاح فى الامتحان؛ فهذا أسلوب وظيفة ؛ أما إذا تعامل المعلم مع الطالب على أساس أن موضوع المادة يتناول قضية علمية تهمنا وتهم المجتمع فإن ذلك يعين كثيرا على فهم العلم والإقبال عليه بحب وارتياح (وهذا أسلوب التربية) ، فإن دراسة الطالب مثلاً للغةٍ أجنبية على أساس من معرفة قواعد اللغة والخطأ والصواب وإحراز الدرجة فحسب ، غير دراسته لها على أنها تفيد فى نقل المعارف ونقل علومنا الإسلامية إلى المجتمعات الأخرى الأجنبية ونقل علومهم أيضا إلينا للاستفادة منها ، فيحرص الطالب حينئذ على تعلمه اللغة بعد فهم القضية .

كذلك مادة الرياضيات إن نقلها المعلم للطالب على أنها حساب أو على أنها معادلات وجداول فقط، فإنها تكون جافة، أما إذا قدمها له على أنها قضية مبيناً له أن دراسة الرياضة تشحذ الذهن وتنمى العقل لأن العقل أكرم خلق الله ويجب تنزيهه عن الجمود والتقليد ، ثم يشرح له بعد ذلك قوانين الحساب والمعادلات والجداول ويذكر لهم أيضاً شيئاً من أخبار علماء الرياضة المشهورين وجودهم فى هذا العلم ، فإن جفاف المادة يزول عنها، ويقبل عليها الطالب حينئذ عن رغبة فيها وهكذا . وذلك معنى التربية الذى يكون مصاحبا للتعليم .

نعود فنقول إن من أخطر ما يعيب المنهج الدراسى المنفذ حاليا هو عدم إضافة درجة الدين إلى المجموع، وأن حصة الدين فى المدارس تبعا

لذلك صارت معطلة فلا هى نشاط ولا هى علم، ولا هى تربية ولا شئ من ذلك البتة، وهى إساءة أصابت مناهجنا فى مقتل . لأن اهمالها على هذا النحو يربى فى الطالب منذ صغره عدم الاكتراث بالدين .. الدين الذى علّم الانسان ما لم يعلم، فكيف يتحصل لدى الطالب علم ينتفع به ؟، وربما يكون ذلك هو السبب الثانى فى مجافاة كتاب الوزارة وتدنى قيمة المدرسة فى نظر الطالب، أضف إلى ذلك أن المادة العلمية فى كتب الدين صارت أضعف بكثير منها فى جيل الخمسينات والستينات، أيام مصطفى مشرفة، وفاروق الباز وأحمد زويل وغيرهم من العلماء المشهورين الذين لم يسمع الطلاب عنهم شيئا يذكر فى أثناء دراستهم للمواد المختلفة وأن هؤلاء العلماء ماوصلوا إلى درجاتهم العلمية إلا بمعرفتهم لأصول دينهم ولأن حصة الدين على أيامهم كانت معتبرة.

أيضا مما يعيب مناهجنا المنفذة حاليا إهمال مادة الخط العربى، والعجب كل العجب من المسئولين عن تطوير المناهج كيف يغيب عنهم خطر إهمال هذه المادة ؟! لقد نتج عن ذلك مصائب كثيرة أعظمها فساد الذوق وأدناها سوء الفهم وضياع اللغة .

لذا نقول بأن المناهج الدراسية تحتاج إلى تطوير يؤدى إلى التحسين، ويعمل على بث التربية الدينية فى نفوس الطلاب من خلال إجراء العمليات التعليمية، وأن يظهر معنى التربية فى المقررات التدريسية المختلفة فلا تكون المواد العلمية معروضة بطريقة يسودها الجفاف، وإنما يجب أن تعرض على أنها تعالج قضايا تحتاج إلى فهم ومزاولة وفى هذا يقول الدكتور محمد مجدى مرجان :

« الواجب الأول الذى يقع على دولتنا الرشيدة هو أن ترعى أبناءنا

وتحسن تنشئتهم على القيم العليا والأخلاق الفاضلة ومبادئ الدين السمح، فالدين والأخلاق هما أول دعائم العلم وأساسه الراسخ وعلم بغير خلقٍ ولا دين مثل برج شاهق مشيد فوق الرمال . والدين والخلق القويم هما اللذان يدعوان إلى تعميق العلوم والأخذ بأساليب التقدم لأن مداد العلماء فى الإسلام يرجح دماء الشهداء، وقد كانت أول آيات الوحى الكريم التى نزلت على معلم البشرية عليه الصلاة والسلام، ﴿ **اقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم، علم الإنسان مالم يعلم** ﴾ ولاشك أن المدرس هو عصب العملية التعليمية ومن ثم فمن الضرورى أن يتحلى هذا المعلم والمربى والأب بمكارم الأخلاق وأن يكون عميق الإيمان مدركا لمبادئ الدين السمح المنزه عن التعصب والتطرف والجمود والتنطّع، فضلا عن سعة العلم والاطلاع » [1] .

ومجمل القول : أن التعليم عندنا مصبوغ بصبغة علمانية ، حيث أهملت فيه التربية الدينية بحجب درجتها وعدم إضافتها للمجموع، ولا صلاح للتعليم إلا بالتأسيس على الدين وعلى اللغة، ونقول للمسئولين عن التعليم : لاتنبهروا كثيرا ولا تفزعوا من تقدم الغرب فى العلم والتكنولوجيا فتفسحوا للمواد العلمية وقتا أكبر وقسطا أوفر فى المنهج على حساب حصص الدين، فعلومهم فى الغرب من أجل دنيا يسعون إليها ولكننا نسعى من أجل الدنيا والدين، وحضارتنا تقوم على عمارة الأرض ونفع الناس وحضارة الغرب تقوم على تدمير الأرض وإيقاع الضرر

---

١ - د/ محمد مجدى مرجان ، من مقال له بعنوان « مشاكل التعليم وشجاعة المواجهة» ،نشر بجريدة الأهرام بتاريخ ٢٠٠١/٥/٩م .

بالناس ، وهذا هو الفارق بين حضارتنا وحضارتهم فلا تنخدعوا كثيرا بعلومهم، وعلينا أن نأخذ عنهم بما يتفق مع المفاهيم الدينية الواضحة .

ولنتذكر قول الشيخ الشعراوى :

إنّ كبار المخترعين خدموا الانسانية، ولا حظّ لهم فى الآخرة، لأنهم لم يعملوا لله، وأخذوا أجرهم شهرة وتكريما فى الدنيا، ولذلك قال الحق سبحانه وتعالى : **﴿ والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئا ووجد الله عنده فوفّاه حسابه والله سريع الحساب ﴾**[1] .

إصلاح البحث العلمى : -

أجمع العلماء والمثقفون فى مصر على أن حال البحث العلمى فى أرض الكنانة فى محنة عظيمة.. وأن نصيب البحث العلمى فى مصر لايتجاوز ٥ر٪ من الدخل القومى، فى حين أن اسرائيل تنفق على البحث العلمى ٧٪ من الدخل القومى . وأن سنغافورة ذات الثلاثة ملايين نسمة تنفق سنويا على البحث العلمى أربعة أضعاف ما تنفقه مصر ذات الستين مليونا .

أضف إلى ذلك حقائق خطيرة منها : أنه لاتوجد خطة متكاملة للبحث العلمى ترعاها الدولة، وأن البحث العلمى فى مصر موجه لخدمة عجلة التقدم الغربى لأن أبحاث ترقية الباحثين تنشر فى كبريات المجلات

١- الشيخ محمد متولى الشعراوى من مقال له نشرته جريدة اللواء الاسلامى ص ٣٨٩٥- العدد ٩٧٥- سنة ١٤٢١ سبتمبر ٢٠٠١م.

الغربية أو تلقى فى المؤتمرات الدولية التى تنظمها هذه الدول فتعود ثمرتها إلى تلك الدول مجانا، وأن مراكز الأبحاث عندنا تكاد تكون منعزلة عن غيرها فى الدول الغربية والإسلامية حيث لاتوجد روابط تعمل على تنسيق الجهود فيما بينها . فما السبب الذى يعوق حركة البحث العلمى عندنا عن أن تتقدم وتزدهر ؟!

يقول الدكتور / شريف عبد العظيم :

« ليس خافيا على أحد أن البحث العلمى فى مصر يعانى حالة من الهزال العام بسبب فقر الإمكانات وضعف الجهود وقلة العاملين ونقص المال..الخ. ويجب علينا أن نؤكد أن مستوى الباحثين المصريين وقدراتهم ليست جزءا من المشكلة فمصر والحمد لله مليئة بالكفاءات العلمية وجامعات مصر قامت ومازالت تقوم فى حدود إمكانياتها بتخريج ألوف من أقدر الباحثين على مستوى العالم، ولاتخلو جامعة فى أمريكا الشمالية مثلا من عدد من الأساتذة المصريين الذين هم محل احترام الجميع لتفوقهم العلمى المرموق، فالمشكلة إذن ليست فى العقل المصرى، وإنما فى الواقع المصرى الذى يفرض قيودا على البحث العلمى تكبل خطاه وتعوق مسيرته وما أن تفك القيود عن الباحث المصرى فإنه ينطلق ويبدع ويبتكر فى أى مكان يذهب إليه، ولعل أخطر هذه القيود وأشدها فتكا بالبحث العلمى هو **عنصر الوقت والتفرغ** فالباحث فى مصر عادة يجد نفسه مضطرا للبحث عن عمل ثان، وثالث ليتمكن من تحسين دخله الضعيف وهذا بالطبع يدمر انتاجه للبحث العلمى الذى يحتاج أولا وقبل كل شئ إلى عقل متفرغ، ثم يأتى بعد ذلك عامل نقص الإمكانات اللازمة للقيام ببحث علمى رفيع المستوى كالمكتبات والأجهزة والحاسبات والمؤتمرات والندوات العلمية .. الخ .

ويجب أن نؤكد أن مصر لن تقوم لها قائمة ولن يحسب لها حساب فى ساحات المنافسة الاقتصادية العالمية إلا إذا واجهنا بكل حكمة وشجاعة مشاكل البحث العلمى المختلفة [1] .

ومعنى انسحاب مصر من المنافسة العالمية فى مجال البحث العلمى، أنه ليس لها حضور علمى فى الساحات الدولية مع أن لدينا فى الخارج عدد هائل من العلماء فى كل دول العالم المتقدم علميا، ولكنهم للأسف **مسجلون بجنسياتهم الأجنبية وليسوا مسجلين بجنسيتهم المصرية**، إنهم يعملون فى بلاد العولمة ومصر محرومة من علومهم وبحوثهم، وهل يليق بعد ذلك أن ننفق على الكرة ليكون لنا حضور كروى ولا ننفق على البحوث ليكون لنا حضور علمى حضارى ؟!.

ثم عرض الدكتور / شريف عبد العظيم لخطوات الحل والإصلاح للنهوض بالبحث العلمى المصرى فكان مما كتبه :

١ - العامل الاقتصادى [2]: لامفر من الاعتراف بأن دخول أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث لاتليق لا بمكانتهم الاجتماعية ولا بالدور المنوط بهم فى حمل أمانة التعليم ولا بالمستوى العالمى لدخول العاملين بحقل التعليم العالى والبحث العلمى ولامفر من الاعتراف بأن البحث العلمى نفسه هو أول ضحايا هذا الواقع الاقتصادى السيئ لأن الباحث سينصرف عن أبحاثه إلى أعمال تدر عليه دخلا أفضل ، وعلاج هذه المشكلة، يتطلب حتما تحسين دخول الباحثين إما

---

١ - من مقال له بعنوان (مشكلة البحث العلمى فى مصر)، نشرته جريدة الأهرام فى صفحة قضايا استراتيجية ص ٢٤ بتاريخ الاثنين ١٠ نوفمبر ١٩٩٧م.

٢ - المصدر السابق ؛ الاهرام فى ١٠ /١١/ ١٩٩٧م .

برفع المرتبات المباشر أو تقديم حوافز مادية للباحثين المجدين تتناسب مع عطائهم البحثى حتى يجد الباحث المجتهد أن تفرغ يومين فى الأسبوع مثلا للبحث سيعود عليه بعائد لايقل عما لو أنفق نفس الجهد فى غير البحث العلمى وينبغى أيضا أن تقوم الجامعات بجهد أكثر فى التنسيق مع الجامعات العربية لتيسير حصول الباحثين المصريين على إعارات تمكنهم من تأمين مستقبلهم الاقتصادى بصورة تسمح لهم بتفرغ حقيقى للأبحاث بعد عودتهم من هذا كله أن يتم التنسيق بين الجامعات والشركات وغيرها من المؤسسات الانتاجية بحيث يتم تمويل البحوث ذاتيا بواسطة الجهات المستفيدة من نتائج الأبحاث متضمنة بذلك ارتباط الأبحاث بالواقع المصرى ودخلا إضافيا للباحثين بدون إرهاق لميزانية الدولة .

٢ - المكتبات [١]: هى العمود الفقرى للبحث العلمى فلا قيام له بدونها ونعنى بالمكتبات هنا مكتبات ثرية تمتلئ رفوفها بأحدث الدوريات العامة والموسوعات والكتب . لقد بدأت بعض الجامعات فى أمريكا حملات لإنشاء ما أسموه مكتبة القرن الحادى والعشرين، عن طريق جمع التبرعات من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والشركات والبنوك وفاعلى الخير، وفى الجامعة التى كنت أعمل بها ظلت الجامعة لعدة سنوات تجمع مبلغ ٢٥ دولاراً من كل طالب سنويا كتبرع لإنشاء مكتبة عصرية حتى تم إنشاء المكتبة التى بلغت تكاليفها أكثر من ٤٠ مليون دولار. إن الجامعات المصرية فى مسيس الحاجة إلى مثل هذه المكتبات العصرية التى توفر للباحث كل ما يحتاجه ويمكنه من أن

---

١ - المصدر السابق؛ الأهرام فى ١٠ /١١/ ١٩٩٧م .

يتعرف على كل محتوياتها الخاصة بموضوع ما فى دقائق معدودة باستخدام الكمبيوتر الخاص بالمكتبة بدلا من تضييع الساعات فى التنقيب بين الرفوف أو البحث فى الكروت الخاصة بكل كتاب ومن الحكمة أن نسعى لخفض تكاليف انشاء مثل هذه المكتبات عن طريق التنسيق بين الجامعات المختلفة ومراكز الأبحاث فيمكن أن تتخصص مكتبة كل جامعة فى فرع ما وتقوم بالحصول على كل المراجع الممكنة فيه، فمثلا مكتبة جامعة ما تهتم بالطب وتوفر كل ما يمكن من مراجعه، ومكتبة جامعة ثانية تركز على الهندسة، وثالثة تخصص فى العلوم أو الزراعة أو المحاسبة وهكذا على أن يتم إنشاء شبكة معلومات موحدة لكل مكتبات الجمهورية على الكمبيوتر بحيث يمكن للباحث فى أى مكان معرفة أين يجد ما يحتاج من مراجع، وأن يكون هناك نظام للاستعارة بين المكتبات يوفر المراجع للباحثين بدون الحاجة إلى سفر أو اضاعة الوقت فى التنقل بين المكتبات ، ولابد من توصيل كل المكتبات بشبكة الانترنت والتى تعد أحد أهم مصادر المعرفة الحديثة التى لاتستغنى عنها أى مكتبة عصرية. هذا بالاضافة إلى توفير قاعات الاطلاع ووسائل مشاهدة الفيديو أو أشرطة الميكروفيلم.

٣ - **الدوريات** : إذا أردنا أن نسير على طريق البحث العلمى المتقدم فلابد أن يكون هناك دوريات مصرية فى مختلف المجالات مما يعطى باحثينا فرصة أوسع لنشر أبحاثهم. خاصة تلك الأبحاث المتعلقة بالمجتمع المصرى واحتياجاته ويمكننا أن نضمن أعلى مستوى من التحكيم إذا أحسنا الاستعانة بالخبراء المصريين فى الداخل والخارج[١] .

---

١ - المصدر السابق ؛ الأهرام فى ١٠ /١١/ ١٩٩٧م .

٤ - **المؤتمرات** [١] : من المؤسف ألا يستطيع الباحث المصرى المشاركة فى المؤتمرات الدولية لأنه لايجد من يدفع له تكاليف الرحلة بينما تكون نفقات الباحثين من البلاد المختلفة مغطاة بواسطة جهاتهم البحثية لدرجة أن بعض زملائنا الذين يسافرون من مصر لحضور مؤتمرات بالخارج على نفقتهم الشخصية يخجلون من ذكر ذلك حتى لايسيئوا إلى سمعة مصر بين زملائهم من البلاد الأخرى التى تتكفل فيها الجامعات والمنح البحثية بكل نفقات السفر والإقامة والتسجيل فى المؤتمر.. الخ وإلى أن تتم تغطية تكاليف سفر الباحثين للمؤتمرات فإن البديل الوحيد هو رفع مستوى المؤتمرات المحلية وينبغى الاستعانة فى ذلك بجهود العلماء المصريين بالخارج كى ينشروا أبحاثهم فى مؤتمرات داخل مصر ويجذبوا زملاءهم بالخارج للمشاركة فى المؤتمرات المصرية ويمكن الاستفادة من جهودهم أيضا كمحكمين للمادة العلمية المنشورة بالمؤتمرات المصرية بما يضمن لها سمعة لائقة .

٥ - **العامل الزمنى** [١] : إننا نعيش فى عالم البقاء فيه ليس للأكفأ والأجود فقط، بل والأسرع أيضا ، والبحث العلمى بطئ الإيقاع ليس له قيمة ومن ثم فإن رأس مال أى باحث جاد هو وقته وبالتالى فلن يكون هناك مستقبل مشرف للبحث العمى فى مصر إذا ظللنا ننتهك أوقات الباحثين ونضيعها فى ظل جهاز بيروقراطى متضخم ينتمى إلى الماضى ولو استمر على ما هو عليه فسيدمر الحاضر والمستقبل معا ، فإلى متى سيظل شراء كمبيوتر جديد أو الاشتراك فى دورية جديدة أمرا عسيرا يحتاج إلى مفاوضات واجتماعات وإمضاءات وأختام تثبط الهمم وتحبط

---

١ - المصدر السابق ؛ الأهرام فى ١٠ /١١/ ١٩٩٧م .

العزائم، وإلى متى سيظل البحث كى يحصل على إجازة سريعة للسفر فى مهمة ما ينتظر اجتماع مجلس القسم ومجلس الكلية ومجلس الجامعة بحيث من الممكن أن يحصل على الموافقة بعد أن يكون سبب سفره قد زال، وإلى متى سيظل شباب الباحثين الحاصلين على درجات علمية من الخارج ينتظرون قرابة عام حتى تتم معادلة درجاتهم بالدرجات المصرية ويتم حرمان البيت العلمى فى مصر من جهودهم عاما كاملا بدون فائدة لأحد لماذا لاتقوم المكاتب الثقافية المصرية فى البلاد المختلفة بتقييم الجامعات التى يدرس بها المبعوثون المصريون بالخارج بدلا من إضاعة وقت الباحثين بعد عودتهم ؟ فبأى منطق تسمح لمبعوث مصرى أن يدرس فى جامعة بالخارج لمدة سنوات بعلم وموافقة البعثات ثم يعود لمصر كى نقول له أن الجامعة التى درست بها بموافقتنا غير معترف بها أو انتظر حتى نتحقق من أمرها ؟! .(١)

إن العلاج الوحيد لمشكلة إهدار البحث والباحثين هو اللامركزية فيجب أن تصبح القرارات فى يد الأقسام ، إننا يجب أن تكون لدينا الشجاعة والثقة بالنفس ، والثقة بالأقسام الجامعية التى تجعلنا نواكب العالم فنفوض للأقسام سلطة اتخاذ القرار توفيرا للأوقات والتكاليف والجهود، وبالإضافة إلى اللامركزية فإننا يمكننا الحفاظ على وقت الباحثين عن طريق الاهتمام بالبنية التحتية للأقسام فيجب أن يتوافر لكل قسم عدد مناسب من أجهزة الكمبيوتر المتصلة بشبكة الانترنت والتليفونات ذات الخطوط الخارجية وأجهزة فاكس ..الخ. كما ينبغى توفير سكرتارية مناسبة تساهم فى تخفيف الأعباء الإدارية عن الباحثين،

١ – المصدر السابق ؛ الأهرام فى ١٠ /١١/ ١٩٩٧م .

لقد آن الأوان أن نستغل جيوش العاملين بالجهاز البيروقراطى فى الجامعات استغلالا نافعا فى مساعدة الباحثين بدلا من تضييع أوقاتهم .

٦ - الحافز الأدبى [١] : ليس هناك تقدم علمى بدون طموح وما كانت البشرية أفضل إلى ما وصلت إليه الآن لو أن الباحثين يعملون وينتجون بلا طموح وبدون حوافز . وإذا كنا حريصين على مستقبل البحث العلمى والتعليم العالى فى هذا البلد فإننا يجب أن نوفر كل الحوافز المادية والأدبية الممكنة للباحثين . ولعل أفضل حافز أدبى يبحث عنه أى باحث هو الترقية لدرجة أعلى ومن الحكمة ألاّ نسد هذا الباب على الباحثين وإلا فسنقتل طموحهم وبالتالى نقضى على مستقبل البحث العلمى فى مصر. إن تعقيد أمر ترقية الباحثين بحجة « الهرم» المقلوب سيقضى على مستقبل البحث العلمى تماما لأننا إذا حرمنا الباحثين من الدخل الكريم اللائق ومن الترقية فماذا أبقينا لهم ؟ ومن الطبيعى فى أغلب جامعات العالم المتقدم أن نجد عدد الأساتذة كبيرا لأن كل أعضاء هيئة التدريس يطمحون ويجتهدون لنيل الأستاذية فى أسرع وقت وبالتالى يمكث العضو فترة من عمره فى درجة أستاذ أطول من الفترات التى يقضيها فى الدرجات الأخرى ، كما أن تشعب مجالات البحوث وكثرة التخصصات فى عالمنا المعاصر جعلت كثرة الأساتذة أمراً طبيعيا بل ومرغوبا فيه لأن كل جامعة صارت تسعى لكى يكون لديها أساتذة متخصصون فى جميع المجالات. وهذا بالطبع لايعنى أن نتساهل عن قواعد وأصول الترقية العلمية وإنما المقصود أن نجعلها متسقة مع القواعد المعمول بها فى العالم من حولنا وهذا من شأنه ألا يقتل طموح

---

١ - المصدر السابق ؛ الأهرام فى ١٠ /١١/ ١٩٩٧م .

الباحثين . ويمدهم بالحافز الأدبى الذى لا غنى عنه كى يواصلوا إنتاجهم البحثى .

ولاشك أنه من الممكن تقديم عشرات الحلول لعلاج مشكلة قصور البحث العلمى فى مصر ولكن ستبقى كل هذه الحلول نظرية غير قابلة للتطبيق السريع لأنها جميعها تحتاج إلى المال وهذا صلب المشكلة، فليس هناك بحث علمى متقدم مواكب للعصر إلا إذا توافر المال ولن يتوافر المال فى مصر مادمنا نصر على ارتكاب خطأين كبيرين : مجانية التعليم الجامعى ، ومركزية القرار. إن العالم كله الآن بما فيه روسيا والصين يتجه إلى الخصخصة واللامركزية ومصر التى أدركت مؤخرا ضرورة خصخصة القطاع العام عليها أن تدرك قريبا وقبل فوات الأوان أهمية ترشيد مجانية التعليم وضرورة اللامركزية . وإلى أن تدرك مصر هذا فإن كل كلام عن حل مشكلة البحث العلمى سيظل مجرد دخان فى الهواء [1] .

وإذا كان الدكتور شريف قد أوضح لنا كيفية النهوض بالبحث العلمى فى مصر. فإن الدكتور/ عبد الله هلال قد طرح لنا فى مقاله المنشور بمجلة عالم الكيمياء فى أبريل سنة ٢٠٠٠م الحلول الواجب اتخاذها للخروج من المحنة وجعلها فى ثلاثة اتجاهات ترمى إلى خدمة التنمية المحلية وإيجاد الحلول لمشكلات الصناعة والزراعة والصحة والتعليم والبيئة وغيرها نوجزها فيما يلى : -

---

١ - المصدر السابق ؛ الأهرام فى ١٠ /١١/ ١٩٩٧م .

الاتجـاه الأول : يتعلق بالمشكلات الكثيرة التى تعرقل خطط التنمية القومية مثل النفايات الصناعية التى تسبب التلوث وتؤذى الانسان والبيئة – وضعف الانتاج بسبب غياب التقنية المناسبة .. وانهيار منتجاتنا أمام المنتجات المنافسة بسبب انخفاض الجودة ، وفى وجود سياسة الإغراق.

فقال : وهذا النوع من المشكلات يمكن أن نوفر له الحلول المناسبة لو وجدت هيئة متخصصة لدراسة المشكلات التى تواجه كل قطاع وتحويلها إلى أسئلة محددة فى صورة مشروعات بحثية يتم توجيهها إلى مركز البحث المختص الذى يجب عليه أن يضعها ضمن خطته ويلزم الباحثين المختصين كنوع من الضريبة الواجبة تجاه الوطن. ولكى يمكن تنفيذ ذلك يجب أن تلتزم الشركات الصناعية بالكف عن المشورة من الخارج ...

والاتجاه الثانى : – يتعلق بضرورة وجود خطة طموحة للتقدم التقنى والاكتفاء الذاتى ، وتصنيع كل أو بعض ما يحتاجه أشقاؤنا العرب أو جيراننا فى أفريقيا وآسيا لتصديره لهم. فلو أننا وضعنا خطة لتصنيع طائرة أو صاروخ بعد عشر سنوات مثلا ... ألا يجب أن توجد هيئة من الآن لتبحث مشكلات إنتاج الطائرة والصاروخ وتبدأ فى تكليف الباحثين المختصين لإيجاد الحلول لهذه المشكلات ؟ ولو أننا درسنا الأسواق من حولنا ووجدنا أنه يمكننا أن نصدر بسهولة سيارات أو ثلاجات أو غيرها، ألا ينبغى أن نركز

جهودنا لإنتاج هذه السلع ؟ وأن نوجد مشروعات بحثية لتذليل أى عقبات يمكن أن تعترض هذا المشروع ؟

وهكذا يمكننا أن نوجد المشروع للبحث القومى الذى يحلم كل مصرى بوجوده لكى يخدم الوطن من خلاله.

والاتجاه الثالث : ويتعلق بقضية نقل التقنية ، ونظن أن هذا المصطلح خطأ .. فالتقنية لاتنقل ولايمكن أن يفرط فيها أو يسمح بنقلها من يمتلكونها. والواجب علينا أن ننشئ التقنية التى تناسبنا والتى تتعلق بالاتجاهين سالفى الذكر. أما ما يجب نقله لخدمة عملية إنشاء التقنية التى تناسبنا فهو العلم الذى تراكم وتكاثر دون أن ننقله إلى لغتنا لكى نستفيد منه على الوجه الأكمل، فانصرفنا عن لغتنا إلى اللغات الأعجمية وتسبب ذلك فى تأخرنا .. والواجب أن نكلف مراكز البحوث والجامعات بترجمة الكتب والمجلات العلمية والتقنية، كل فى مجال تخصصه ويجب تشجيع الترجمة بمنح المكافآت السخية واعتبارها من الإنجازات التى تفيد فى ترقية أعضاء هيئة التدريس » (١).

وعلى ضوء الاتجاهات الثلاثة السابقة نأمل أن تستجيب وزارة البحث العلمى لإنشاء هيئة متخصصة من كبار الأساتذة بالجامعات المصرية تستوعب جميع المجالات وتبادر إلى وضع استراتيجية يسير على

---

١ - د/ عبد الله هلال : من مقال له بعنوان (مصر الأولى فى الكيمياء ولكن ؟!)، نشرته مجلة عالم الكيمياء فى العدد (١٣) إبريل سنة ٢٠٠٠م. ص ٦ .

هداها البحث العلمى فى مصر، وأعتقد أن ما قدمناه فى هذا الشأن من تصور الدكتور / شريف عبد العظيم والدكتور عبد الله هلال هو بمثابة ورقة عمل جاهزة للمضى قدما فى هذا السبيل . وبقدر ما يكون الإسراع فى التنفيذ يكون الاسراع فى تدارك مشكلة البطالة التى تزيد يوما بعد يوم . وبقدر ما يكون تحقيق الاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى فى مصر باستثمار طاقاتنا المتاحة على وجه أفضل ونحو أكمل .

- أمر المحنــة الاقتصادية -

يدل انخفاض قيمة الجنيه المصرى على تردى الوضع الاقتصادى فى مصر مهما تقوّل المتقولون ومهما حاول المسؤولون تحسين الصورة للاقتصاد المصرى ....، كما تدل مظاهر تفشى البطالة والفشل فى إيجاد الحلول المناسبة لتشغيل الشباب، وخطف أموال البنوك والهرب بها إلى الخارج، وقلة موارد العملة الأجنبية، على الفشل فى مشروعات التنمية، على الرغم من وجود أساتذة نابهين فى مجال الاقتصاد فى مصر، وعلى الرغم أيضا من وجود موارد اقتصادية معتبرة لايمكن التغاضى عنها .

والحديث عن أوجه القصور فى هذه المسألة أمر يطول شرحه ويحتاج إلى إحصائيات وبيانات أخرى فى غاية التعقيد، ولذا فإننا ببساطة شديدة نقول أن لب المشكلة الاقتصادية يكمن فى أننا نستورد أضعاف أضعاف ما نصدره، وذلك يسبب خللا فى ميزان المدفوعات، ويترتب على هذا الخلل أن نستدين وتتفاقم ديوننا، ومع الديون تحدث أزمة خانقة من البطالة والكساد كما تحدث بلبلة فى التخطيط لمشروعات التنمية، ولنضرب مثلا واحدا لنتبين الموقف من التصدير والاستيراد مع إحدى بلاد الشرق الأقصى الكبرى وهى الصين ؛ ولكى نلاحظ الخط الصاعد للواردات والصادرات،نرى أن عام ١٩٩٤ كانت صادرات مصر ١٥ مليون دولار ووارداتها من الصين ٢٨٠ مليون دولار فالعجز فى الميزان التجارى لصالح الصين ٢٦٥ مليون دولار.

وفى عام ١٩٩٥ كانت صادرات مصر إلى الصين ١٣ مليون دولار - أى أقل من صادراتها فى العام السابق - وواردات مصر من الصين ٤٤٠ مليون دولار فالعجز فى الميزان التجارى لصالح الصين ٤٢٧ مليون

دولار.

وفي عام ١٩٩٦ كانت صادرات مصر للصين ثلاثة ملايين دولار (!) وواردات مصر من الصين ٤٠٤ ملايين دولار والعجز لصالح الصين ٤٠١ مليون دولار.

وفى عام ١٩٩٧ كانت صادرات مصر ٥٧ مليون دولار والواردات من الصين ٤٦٤ مليون دولار والعجز لصالح الصين ٤٥٧ مليون دولار.

وفى عام ١٩٩٨ كانت صادرات مصر إلى الصين ٣١ مليون دولار، ووارداتها من الصين ٥٧٤ والعجز لصالح الصين ٥٤٣ مليون دولار.

وفى عام ١٩٩٩ كانت صادرات مصر ٣٤ مليون دولار، والواردات ٧١٥ والعجز لصالح الصين ٦٨٠ مليون دولار.

وفى عام ٢٠٠٠ من يناير إلى يوليو فقط كانت صادرات مصر ٦٦ مليون دولار وهذا هو أعلى رقم تحقق خلال السنوات السبع، وكانت واردات مصر ٤٢٥ مليون دولار أقل من العامين السابقين والعجز لصالح الصين ٣٥٨ مليون دولار، ولم تظهر بقية أرقام عام ٢٠٠٠.

وهكذا نرى أن حجم الصادرات المصرية أقل بكثير مما هو ممكن[١].

إصلاح الوضع الاقتصادى واحتواء أزمة التنمية :

ولكى نتدارك هذا التردى فى الوضع الاقتصادى الراهن لابد لوزارة

١- مجلة اكتوبر - العدد ١٢٩٨ - الأحد ٢١ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٢هـ- ٩ سبتمبر سنة ٢٠٠١، ص ١٠ .

الاقتصاد من التخطيط السليم بمعاونة كبار الاقتصاديين المصريين والأخذ بمشوراتهم فى التصدى للأزمة بصورة حازمة لأن الأمر لم يعد يحتمل الانتظار ، لاسيما وأن هناك دراسات وكتابات كثيرة ظهرت فى هذا الموضوع، نسوق منها بعض ما نشرته جريدة الوفد على لسان السيد/ محمود عبد المنعم مراد حيث كتب يقول : (١)

وقد يكون التصدير للحصول على النقد الأجنبى الذى يعتبر الحصول عليه من أهم متطلباتنا على أنه من المحتمل – بل من المفترض – أن تكون بعض السلع المصنعة أو الزراعية أو المعدنية أو غيرها، مطلوب الاهتمام بأمرها لا لتصديرها فحسب ، بل لتوفيرها للمستهلك المصرى بدلا من استيرادها من الخارج ودفع ثمن الواردات بالعملات الأجنبية التى ينبغى أن نحرص عليها أشد الحرص، ونوفرها لمتطلبات أخرى كتوفير مستلزمات الإنتاج فى مختلف الصناعات التى نقوم بإنتاجها، ولايلزم أن تكون كل صناعاتنا معدة للتصدير للخارج. فبعضها يلزم تصنيعه وإنتاجه، ليكون بديلا مقبولا لسلع أو منتجات نقوم باستيرادها وندفع قيمتها بالعملة الأجنبية. إضافة إلى أن توفير سلع مناسبة وضرورية وصالحة للاستهلاك يؤدى إلى تشغيل عدد كبير من الأيدى العاملة المتعطلة التى يتسبب حاجتها إلى العمل الشريف فى مشكلة من أهم المشكلات التى نعانيها، ومن ثم فإن الحديث عن الصناعات التى نبحث عنها لنقوم بتصنيعها لاتقتصر على أهميتها للتصدير، بل إن بعضها يوفر

---

١ – محمود عبد المنعم مراد، من مقال له عن الأزمة الاقتصادية، نشرته جريدة الوفد على صفحتها الأخيرة بتاريخ الخميس ٢٥ جمادى الآخرة سنة ١٤٢٢هـ – ١٣ سبتمبر سنة ٢٠٠١ م.

لنا قدراً كبيراً من العملات الأجنبية التى نحتاج إليها من استيراد ما هو أهم وأكثر حاجة إلى النقد الأجنبى، وفى استيراد مستلزمات الإنتاج التى نحتاج إليها فى صناعاتنا المحلية، وهكذا نحاول هذه العمالة التى لايمكن تسميتها بدراسة دائمة نحاول أن تعرض فى نفس الوقت لصناعات يمكن أن تحل محل سلع نقوم باستيرادها، وتتكلف الكثير من العملات الأجنبية، والمثل واضح فيما يتعلق بالقمح ومنتجات الألبان والزيوت الغذائية التى كنت أظن أنها موجودة عندنا بما يكفى للاستهلاك المحلى، ثم تبين لى من دراسات المجالس القومية المتخصصة التى أحاول أن أتتبعها واهتم بما فيها، فقد ظهر لى أن كثيرا من المعتقدات الخاطئة فى حياتنا الاقتصادية -على وجه الخصوص - تخفى حقيقتها على الناس، ولا تظهر هذه الحقيقة إلا للدارسين المتخصصين .

ثم إننى لاأزعم أننى أقوم هنا بمسح شامل دقيق وبحث متعمق متخصص فى أمور الصناعة والإنتاج التى تؤدى إلى زيادة صادراتنا أو على الأقل تؤدى إلى استغنائنا عن كثير من الواردات التى يمكننا إنتاجها محليا وبذلك نوفر قدرا كبيرا من العملات الأجنبية، كما نتيح فرص عمل جديدة للشباب وهذامطلب قومى هام، من أخطر المطالب التى تجنبنا المشكلات الأخرى كانتشار الجريمة وتهديد الأمن العام، وإشاعة التمرد والحقد بين طبقات المجتمع.. وأغرب ما فى هذا الموضوع ؛ أن هناك مشاكل واضحة تكفى مجرد النظر إليها بعين الاعتبار لحل كثير من المشكلات الاقتصادية التى تواجهنا، وقد لا أكون متجنيا أو متجاملاً على بعض ما حدث فى ماضينا القريب ، حيث قمنا بعمليات تأميم ومصادرة غير مدروسة، أدت إلى أننا فقدنا عنصراً أساسياً من عناصر

الإنتاج، وأعنى به رأس المال « أصحاب الأموال والاستثمارات والمتخصصين القادرين فى إنتاجها، وهكذا فقدنا عناصر هامة لايمكن تعويضها، وكنا نظن أن عمليات التأميم والمصادرة والحراسات المفروضة على نشاط القطاع الخاص، يمكنها أن توفرها بطائفة من المديرين العالمين فى القطاع العام بعد نفى وعزل وتشريد أصحاب الأعمال الحقيقيين، لأسباب سياسية، لا دخل للاقتصاد فيها، بل إن طبقة الرأسماليين الوطنيين كادت تختفى تماما من المجتمع المصرى،فى حقبة أواخر الخمسينيات والستينيات وما بعدها، ولم يعد لدينا رأسماليون يعملون فى الصناعة والتجارة الدولية والزراعة الواسعة واستصلاح الأراضى، لأن المساحات الكبيرة تنميتها للإنتاج الوفير.

وعندما بدأنا تغيير المسار الاقتصادى، وإتاحة الفرص للقطاع الخاص لكى ينتج ويعمل ونحاول تقليص دور القطاع العام، بأعمال الخصخصة وما عليها، واجهنا مشكلة لم يتحدث عنها أحد ولم يعرها أحد من المسئولين للاهتمام اللائق بها، وتلك المسألة هى خلو الساحة الاقتصادية من أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين الحقيقيين الجادين الدارسين المتخصصين فى الأنشطة التى يدرسونها من قبل ، خلت الساحة من كل صاحب مال مقتدر إلا بعض أفراد قليلين بقوا - لظروف خاصة - يعملون فى مجال المقاولات، فيما عدا ذلك لم نجد أحدا من القدامى المدربين والمؤهلين للعمل الصحيح المدروس القائم على دراسات الجدوى المتخصصة غير الملفقة، وكان لابد من سد الفراغ، فالصناعة والتجارة الدولية لايمكن أن يقوم بها أناس عاديون من الشارع، فالحاجة ماسة وضرورية لوجود رأسماليين ومستثمرين ومدخرين، وأصحاب رؤى خلاقة

ومبادرات حقيقية وإيمان راسخ بأهمية العمل الشريف الجاد، وكانت الساحة كما قلت تكاد تكون خالية تماما إلا من بعض المديرين البيروقراطيين الذين جندت ذوى الوساطات منهم لقيادة العمل العام لا لشئ إلا ليفوزوا بالمغانم والمكافآت الضخمة والمنح والمكافات والامتيازات، دون النظر إلى حقيقة المهمة الوطنية الكبرى المتمثلة فى الإنتاج القائم على الدراسة والعلم والكفاءة والنزاهة، والبعد عن التربح والاستغلال والاهتمام بالصالح الخاص وحده، على حساب الصالح العام.

ثم بدأنا ننادى بضرورة مشاركة القطاع الخاص فى الإنتاج القومى، وهنا ظهر أمامنا مجموعة من الرأسماليين الجدد، ليس لهم ماض، ولا يعرفهم أحد، وليست لديهم الخبرة الكافية ولا الدراسة الوافية، كما أنهم ينقصهم الإيمان بالعمل الشريف الطاهر الذى يؤدى فقط إلى الخير العام وتنشيط الاقتصادى وتنمية المجتمع، ولست أتهم كل من ظهروا على الساحة فى السنوات الأخيرة، فقليلون منهم استطاعوا بالكسب الحلال أن يشقوا طريقهم فى الحياة الاقتصادية الجديدة، والباقون الذين يمكن أن يكونوا شرفاء كانت تنقصهم الخبرة والكفاءة الإدارية اللازمة ودراسات الجدوى الحقيقية الأمنية، وتدخلت البنوك فى إمداد الأغلبية السابقة من رجال الأعمال الجدد بالمال الوفير اللازم للنشاط الاقتصادى الجديد الذى ظهر فى بعض المدن الجديدة والقديمة على السواء، وظهرت جماعات المستثمرين الكبار وجمعيات مستثمرى القاهرة والإسكندرية والعاشر من رمضان والسادس من أكتوبر وبرج العرب الجديدة وغيرها من المدن الصناعية المستحدثة، واتجه الكثيرون منهم إلى اقتصاد الربح السريع وتفضيل الصناعات الخفيفة وتجارة السلع السريعة

الاستهلاك وأنشئت المطاعم، والكثير منها وافد دخيل وليس أصيلاً .

واتجهت الأغلبية إلى مطاعم البيتزا والوجبات السريعة الخفيفة، على الطريقة الأمريكية بالذات، واتجه البعض إلى صناعات جديدة مربحة كالسيراميك والحلوى الشرقية والغربية، وظهرت فى الوقت نفسه ، مئات من القرى السياحية فى الساحل الشمالى وفى سواحل البحر الأحمر، وانفقت مئات من المليارات فى بناء شاليهات وفيللات فى تلك الشواطئ، لا تستخدم إلا أياما أو أسابيع، وتظل خالية كلية بقية العام، دون استغلال أو محاولة لتقليد المصايف والمشاتى المعروفة فى أنحاء العالم والقادرة على تحقيق الأرباح وعوائد بالمليارات، ثم ركدت المصانع الجديدة بمنتجاتها وإداراتها غير المدروسة وبدت مظاهر الكساد والبطالة واضحة، فاتجه أصحاب رؤوس الأموال الجدد وغالبيتهم من المقترضين من البنوك إلى نشاط آخر ظنوا أنه هو العلاج الآمن والتحقيق الأمثل للنزاع السريع ، اتجهوا إلى تيار العقارات الغالية الثمن، على ضفاف النيل إذا وجدوا فيه مكانا لقدم، وإلى الضواحى والأحياء الجديدة، وبنوا العمارات الفخمة والقصور الجميلة، واتجهوا بها إلى الطبقة الرأسمالية الجديدة الطامحة إلى معيشة الأغنياء وتقليد الأمريكيين – بخاصة – من سكنى الأحياء الراقية وسحرها بأسماء أمريكية مشهورة، ولم تلبث هذه الاتجاهات الرأسمالية البعيدة تماما عن سد مطالب الجماهير الحقيقية، لم يلبث أن ظهر فيها الفساد والكساد أيضا، وبارت التجارة وأصبح الكثير من هذه العقارات المسرفة فى الترف، خالية تنعى من بناها.

ولنعد إلى موضوعنا الأصلى، حتى لانستغرق فى ذكر المآسى... والموضوع الأصلى **هو التصدير**.. وتساءلنا عندما كثر الحديث عن هذا

الموضوع، ماذا يمكننا تصديره الآن زيادة عن الضئيل الذى نصدره من السلع التقليدية وأهمها البترول الذى نخشى فى القريب العاجل أن ينضب ولا يكفى إلا للاستهلاك المحلى، ووجدنا أمامنا الأبواب مغلقة وموصدة. فالقطن له مشكلاته، بدءاً من البذرة التى توضع فى الأرض ونهاية بالبذرة التى تؤخذ من ثمار القطن لعصرها وإنتاج علف الطعام المشهور من عصيرها غير الكافى إلا لنسبة صغيرة من السكان الذين كانوا فيما مضى من قريب بين العشرة والعشرين مليونا وأصبحوا الآن قرابة ٦٧ مليونا مستعدين أن يأكلوا الزلط، بلا زيت ولا سمن ولا عسل.

ومن سنوات طويلة كنا نصدر الأرز والبصل وما زلنا نصدرهما وأضفنا إليهما البطاطس ، ويا ويلنا من العقبات والصعوبات التى تعترض سبل تصديرنا للبطاطس إلى أوروبا التى تزرعه، وقلنا إنه من الممكن أن نصدر السلع التقليدية المتوازنة - والتى تكاد تختفى الآن - والمسماة بمنتجات خان الخليلى.

نعم إن سلع خان الخليلى نوع مطلوب من الصادرات التى تؤدى فيها الأيدى العاملة المدربة العاملة من جيل إلى جيل تؤدى خدمة طيبة للاقتصاد المصرى، بل للعامل المصرى المدرب الكفء الذى يستطيع أن يعمل مالا يستطيع أن يعمله الخواجات المرفهون ولكن أصحاب المهنة الكبار كادوا يختفون فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة، لأسباب لا أملك شرحها تكفى من الحقائق والأرقام والدخول فى متاهات وخصائص هذا العمل الفنى الفريد، الذى نجح فيه آخرون من أخواننا العرب كأهل تونس والمغرب، وعرفوا كيف يصدرونه إلى أوروبا. لإتقانهم اللغة الفرنسية الدارجة ولكثرة السائحين القادمين إليهم، من

فرنسا على وجه الخصوص، ثم ماذا؟ لا أدرى ولم أسمع ولم أقرأ كلاما لأحد من المتخصصين يرشد فيه رجال المال والأعمال والصناعة والتجارة والتصدير والاستيراد إلى الصناعات الكفيلة بتحقيق الربح والقدرة على المنافسة وإيجاد الأسواق الراغبة فى الشراء إذا تحققت الجودة والإتقان والأمانة والقدرة على التغليف والشحن والمحافظة على المواعيد، والأمانة بوجه عام فى التعامل مع الأجانب بحثت عن شئ جديد يمكننا أن نتخصص فيه وننقله فلم أجد لا عندى ولا عند الآخرين، وكتبت ذات مرة عن بعض صناعاتنا وذكرت الورق والسيارات، كانت المجالس القومية قد قدمت دراستين منفصلتين عبر كل منها ومقرر شعبة الصناعة فى المجالس، وزير الصناعة الأسبق فؤاد أبو زغلة وقلت له بعد مناقشة التقرير الثانى، إنكم لم تجهزوا أيا من الصناعتين، فقال إذن تريد أن تغلق صناعتها، ولزمت الصمت، فذلك سؤال لا أعرف كيف أجيب عنه.

وكنت أعتقد أن الدكتور يوسف بطرس غالى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية سوف يقدم بمعونة من المستشارين التجاريين العديدين فى عواصم العالم، بحثا قصيرا واضحا يحدد فيه الصناعات التى يمكن أن نتبناها ونجعل منها سلعا منافسة فى التصدير ولكنه لم يفعل، ولم أصل إلى دراسة مماثلة، وظللت أقلب الذاكرة لأعرف شيئا من تاريخ الصناعة الحديث - أو الحديثة - فى مصر، وطاف بى الخيال أو التذكير بمدن كثيرة فى مصر ومواقع شهيرة للصناعات بمختلف أنواعها، وتجولت فيما بين أخميم بالصعيد والمحلة الكبرى فى الوجه البحرى، كما تجولت فيما بين شبرا الخيمة ، ودمياط، وطفت بمدن كثيرة، وتذكرت أسماء شخصيات كبيرة، أهمها وأشهرها من تحدثت عنهما فى مقالات سابقة،

كطلعت حرب وأحمد عبود، وكنت أنوى تكملة القائمة الخاصة برواد الصناعة الحديثة فى مصر المحروسة .

أخميم مدينة فى الصعيد كانت ولاتزال تشتهر بصناعة الحرير، وكان أشهر رجال صناعة الحرير فى مصر، رائد اسمه طاهر اللوزى ، ولكن لم يعد عندنا طاهر اللوزى أو من يضاهيه، ولا أسمع عن صناع الحرير شيئا .

وذهبت الذاكرة إلى المحلة الكبرى، وإلى كفر الدوّار، وإلى غيرهما وصدمتنى ذكريات القراءة المتأنية فى الصحف وفى التقارير المتخصصة، عن صناعة الغزل والنسيج وكذلك الملابس الجاهزة، بل قرأت تقريرا عن القطن من زراعته إلى حصاده، وتذكرت كيف كان أبى رحمه الله يذهب بنا فى أكتوبر لنشترى ملابس المدارس وكان الصوف الإنجليزى من بينها، وكان المتر بخمسين قرشا، وكان أبى يرى أنه سعر مرتفع، ويقول للبائع انظر بكم يباع قنطار القطن الآن؟. ومع ذلك فقد كنا نكتسى من حصاد القطن، وكان الصبيان والفتيات يتزوجون من حصاد القطن، وذهب القطن وذهبت أيامه .

وتذكرت دمياط، وكانت ومازالت المدينة الشهيرة بصناعة الأثاث الخشبى ، ورأيت فى بعض بيوت الأخوة الكويتيين أثاثا فاخرا، قالوا إنهم استوردوه وشحنوه من دمياط إلى الكويت، ألا تزال صناعة الأثاث فى دمياط رائجة، لا أدرى وتذكرت شبرا الخيمة ، لا كمدينة صناعية فيها مئات من مصانع الغزل والنسيج الصغيرة المملوكة لصغار الرأسماليين، ولكنى تذكرتها بوصفها مدينة صناعة الزجاج فى مصر والشرق، وذكرت معها السيذ ياسين رائد الصناعة التى أقيمت وأصبحت غائبة عن عين

الاعتبار، الزجاج يحتاج إلى مادة خام، موجودة فى مصر وهى بعض أصناف الرمال - ومحتاج إلى خبراء فى الصناعة على رأسهم الدكتور عبد المنعم أبو العزم، عضو المجالس القومية الذى تخصص فى انجلترا فى صناعة الزجاج، لقد أمموا المصنع وانتهى عصر الرخاء الاقتصادى الذى حققه السيد ياسين فى الزمن الماضى وهل نعود إلى صناعات طلعت حرب وأحمد عبود وأمثالهما ... أرجو ذلك !! . (١)

إن لدينا موارد عظيمة لايستهان بها، لدينا الصحراء، وهى مورد من أهم الموارد الطبيعية، وهى مادة طيبة للبحث العلمى، فلماذا لايسند إلى الباحثين فى المراكز البحثية، وطلاب الجامعات فى كليات العلوم - تخصص الچيوليا ، والفيزياء والكيمياء مهمة البحث عن كنوز الصحراء ومادة السليكون فى رمالها يمكن أن تنهض عليها صناعات كثيرة أهمها الزجاج، ولماذا لايكون فى أقسام الدراسة بالمدارس الثانوية الصناعية قسم خاص لدراسة السليكون والصناعات الزجاجية؟! . والله أعلم بما تحتويه هذه الصحروات فى شرق مصر وغربها من كنوز لم يتم البحث عنها حتى الآن، ولاشك فى أن الكشف عن المواد التى فيها ما يثرى الحركة الصناعية لدينا مما يعود على البلاد بالخير العميم.

وقد نجحنا فى الصناعات الدوائية والصناعات الطبية، فلنتخصص إذن فى إنتاجها وتصديرها، ولنبحث فى النجاحات التى حققناها فى مجال التصنيع فنركز عليها ونبتكر فيها، فالصناعة هى الدعامة القوية للكيان الوطنى، وهى القادرة على الوفاء بأعظم الآمال فى التطوير

---

١ - محمود عبد المنعم مراد ، من مقال له عن الأزمة الاقتصادية، مرجع سابق .

الاقتصادى والاجتماعى.

كما أن الزراعة تعتبر من أهم الموارد الطبيعية التى تتمتع بها مصر، والتوسع فى الزراعة من أهم متطلبات العصر ، ولأنها الأمل فى تحقيق الأمن الغذائى لمصر فى الأيام المقبلة التى يتهدد فيها الجوع معظم بلاد العالم ، وقد أعد معهد أبحاث السياسات الغذائية فى واشنطن تقريرا عن مستقبل الغذاء فى العالم بالتطبيق على قارة أفريقيا، وخرج البحث بعدة نتائج مهمة منها أن العالم قد لايجد ما يكفيه من الطعام خلال العشرين عاما المقبلة إذا استمرت نفس معدلات الزراعة الحالية ونفس كمية الانتاج مع نفس المعدل السكانى وأن العالم أصبح يهمل الجانب الزراعى ولا يوليه الأهمية اللازمة، وأكد التقرير الذى يعده نخبة من الأساتذة المتخصصين أن أفريقيا هى أشد المتضررين ففى خلال عشرين عاما لن تجد ما تأكله تماما إذا استمرت بنفس أوضاعها الحالية وعدم وجود برامج تنموية حقيقية. وأنه بحلول عام ٢٠٢٠ سيصل عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية فيها إلى نحو ٤٩ مليون طفل » [(١)].

وهذا التقرير المخيف يجب أن يطرح على مائدة مجلس الوزراء المصرى لتفادى الكارثة التى أشار إليها التقرير. وعلى وزارة الزراعة أن تجعله ورقة عمل لكليات الزراعة ومراكز البحوث فيها خصوصاً وأن الله تعالى حبانا بالمساحات الشاسعة من الأرض القابلة للزراعة وفيها أكثر من فرصة عمل تستوعب الشباب العاطل فلم لا يستغل الشباب فى التوسع فى الانتاج الزراعى الذى يعد من أهم الموارد الاقتصادية فى مصر؟ وعلى

---

١ - الأهرام فى ١٢ سبتمبر سنة ٢٠٠١م ص ٦ نقلا عن صحيفة (الهيرالد تريبيون الدولية).

الانتاج الزراعى تنهض الصناعات الغذائية، فلم لانتوسع فى تلك الصناعات ونعمل على تصديرها للخارج؟ مع الوضع فى الاعتبار ضرورة الترشيد للمزارعين الذين أساءوا فهم استخدام المخصبات والمبيدات فى عمليات الزراعة فإن من مساوئ الحضارة الحديثة استعمال الأسمدة الكيماوية فى معالجة الأرض عند زراعة المحاصيل لتكثير الإنتاج للأنواع المزروعة لاسيما بعد أن فقدت التربة الكثير من خصوبتها بعد بناء السد العالى، إذ كانت التربة تتجدد خصوبتها سنويا بعد فيضان نهر النيل، بسبب ما يخلفه من الطمى الذى يكسب الأرض خصوبة طبيعية لاتؤثر على صحة الإنسان .

ونظراً لسوء فهم الفلاح المصرى لاستخدام تلك الأسمدة وغيرها من المخصبات فإنه يسرف فى استعمالها مما يؤثر سلباً على صحة الناس فتفشت لذلك الأمراض الفتاكة بسبب تناول هذه المحاصيل المعالجة كيماويا. ويعود أثر ذلك بالتالى على استهلاك الأدوية واعتماد ميزانيات ضخمة لمواجهة الأمراض الجديدة الناشئة عن استعمال المخصبات الكيماوية فضلاً عن المبيدات التى تستخدم فى رش المحاصيل لمكافحة الآفات التى تصيب الزروع المختلفة، وأصبح همّ الفلاح تنمية المحاصيل ورفع انتاجية الفدان التى تعود بالربح الوفير وانتفاخ كيس النقود فى جيب الفلاح الذى أصبح همه الشاغل تنمية دخله بصرف النظر عما يترتب على ذلك من إيقاع الأذى بعامة الناس. بالإضافة للفشل اللاحق بعمليات التصدير وسوء السمعة للمنتجات الزراعية المصرية .

وأما عن مستقبل التنمية فى مصر فقد وضع لنا الدكتور محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة بعض المعايير الهادية إلى

مستقبل أفضل فى ظل العولمة نعرضها فيما يلى : -

المعيار الأول : تواجد الحد الأدنى من قوى الدفع الذاتى :

أى تكون عمليات التنمية « ذاتية - المركز » ويقاس كذلك بقوة علاقات التشابك وعلاقات الترابط الأمامية والخلفية فى بنية الإنتاج فى الاقتصاد الوطنى ، ويمكن تحديد تلك الدرجة من التماسك والصلابة للهيكل الإنتاجى، من خلال « جداول المستخدم- المنتج» بهدف تحديد تلك « النواة» التى تشمل مجموعة السلع الرئيسية التى تعتمد عليها أنشطة الاقتصاد الوطنى بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ونتيجة هذا التحليل، يمكن اكتشاف أن الاقتصاد الوطنى قد تكون لديه « نواة ضعيفة» أو على العكس من ذلك، يتمتع « بنواة صلبة» . وهكذا فكلما كانت « النواة» صلبة ومتماسكة كلما كانت بنية الاقتصاد الوطنى أكثر صلابة وتمتلك أساساً موضوعياً لمقومات الاستقلال الذاتى النسبى .

المعيار الثانى : القدرة على مقاومة الصدمات الخارجية :

يمكن وضع بعض المعايير الفرعية التى تساعد عملية تصميم السياسات الاقتصادية الكلية المتعلقة بالقطاع الخارجى فى ظل العولمة، وأهمها :

* التحكيم فى توقيت فتح وتحرير حساب رأس المال« فى ميزان المدفوعات» ، إذ أن تحرير حساب رأس المال فى وقت مبكر سعياً وراء الاندماج المالى، وقبل أن تقوى شوكة الاقتصاد المحلى فى جانبه العينى يضعف من إمكانية مقاومة الصدمات الخارجية .

* ضبط مغالاة المصارف المحلية والمشتركة فى عمليات « الاقتراض

قصيرة الأجل»، ولاسيما بالعملات الأجنبية، خاصة فى ظل الخصخصة والتحرير المالى للقطاع المصرفى، إذ أن تلك القضية كانت أحد الأسباب الهامة للأزمة المالية الكبيرة فى بلدان جنوب شرق آسيا .

* الإقلال من الاعتماد المفرط على الاستيراد السلعى والخدمى من الخارج .

* حصر حجم الدين العام الخارجى وأعباء خدمته السنوية فى حدود السلامة بحيث لاتتجاوز مدفوعات خدمة الدين العام الخارجى (أصل + فوائد الدين) ١٠ بالمائة من حصيلة الصادرات السلعية والخدمية السنوية .

المعيار الثالث : تنوع سلة الصادرات :

أنه فى زمن التنافسية والعولمة يجب تنويع « سلة الصادرات» السلعية والخدمية، ليس فقط من حيث تركيبة السلع، بل من حيث نوعية السلع، أى ليس فقط من حيث التنويع بين الزراعى والصناعى والخدمى، بل فيما بين السلع التقليدية والسلع عالية التقنية. إذ أن تنويع « سلة الصادرات» تعتبر ضرورة لحماية الاقتصاد من تقلبات السوق العالمية والدورات الاقتصادية للسلع، والتحول الدائم فى شروط التبادل. وهناك بعض المؤشرات التى يمكن تركيبها لقياس درجات التنوع من حيث «الكم والنوع » بما فى ذلك درجة التمركز الجغرافى لأسواق الصادرات.

المعيار الرابع : تقوية رصيد رأس المال البشرى للأمة :

وذلك من حيث تحسين التركيب المهارى المتقدم لقوة العمل

الوطنية، الذى يجعل الاعتماد على الخبرة الأجنبية« وعقود تسليم المفتاح» فى أضيق الحدود. ويمكن قياس درجة تطور وكفاءة قوة العمل بمعايير تقيس تطور مستويات التعليم والتدريب ونوعيته، وتطور التركيب المهارى لقوة العمل ولاسيما نسبة المهندسين والعلماء والمخترعين والمبدعين، وتطور الإنتاجية لدى فروع النشاط الاقتصادى المختلفة

المعيار الخامس : تطوير القدرات التكنولوجية الذاتية :

ويقتضى ذلك متابعة درجة « العمق التكنولوجى» من خلال معايير شتى ، لعل أهمها :

* نسبة « براءات الإختراع» المنجزة محلياً لكل ألف من السكان.
* نسبة « المدخلات التكنولوجية» المستوردة إلى نسبة «المدخلات التكنولوجية » المحلية.
* نسبة الاتفاق على « البحوث والتطوير» إلى الناتج المحلى الإنتاجى.
* تطور رصيد «ميزان المدفوعات التكنولوجى» من حيث الصادرات والواردات التكنولوجية، إذ كلما انخفض حجم العجز فى هذا الميزان، كلما كان ذلك دليلاً على درجة التقدم فى الاعتماد التكنولوجى على الذات

المعيار السادس : نمط توزيع الدخل :

من المتفق عليه، أنه كلما ازداد تمركز توزيع الدخل فى أيدى أقلية فى قمة التوزيع (العشرة فى المائة أو العشرين فى المائة). ساعد ذلك على ضعف تماسك النسيج الاجتماعى، لأنه كلما ازدادت « عدم عدالة

توزيع الدخل » على مدار الزمن، ينقسم المجتمع داخلياً إلى «شمال» و«جنوب» وتزداد المسافة الاجتماعية بينهما باطراد ، وبين نخبة اقتصادية واجتماعية وأغلبية من السكان مستبعدة ومهمشة اجتماعياً واقتصادياً وحياتياً . ولذا فإن « التنمية العادلة والقويمة» لابد من أن تستند إلى توزيع عادل للدخل ولثمار النمو والتقدم لأن مثل هذا التوزيع العادل إنما يشكل قوة مقاومة للأمة فى مواجهة المحن والأزمات، نتيجة الشعور بالتماسك والتضامن والتكافل، ولأنه دون ذلك يضعف الانتماء وينتشر الإحباط ويزداد نزيف العقول والمهارات للخارج.

المعيار السابع « القضاء على الفساد وآلياته :

لعله من المستقر الآن أن استشراء الفساد وتغلغله فى دوائر الحكم والأعمال والمهنيين، يفسح المجال أمام « آليات العولمة» لكى تصول وتجول دون ضابط أو رابط فالفساد بجميع أنواعه وصنوفه وبتعدد مستوياته هو، آلية من آليات « توغل العولمة» ، إذ أنه يضعف « القرار المستقل» على المستويين الكلى والقطاعى وعلى مستوى المنشأة، كما يؤدى إلى ضعف وتآكل « المناعة المجتمعية» ، ولذا لابد من توسيع رقعة الديمقراطية والمشاركة الشعبية، وتقوية آليات الرقابة والمحاسبة والتداولية حتى يمكن كشف الفساد وتصفيته أولاً بأول، قبل أن يعشش فى النفوس والعقول. وانظروا إلى تجربة « كوريا الجنوبية» ، وكيف أدى الفساد فى قطاع المال والأعمال ، ولدى الطبقة السياسية، إلى إهدار مجهودات التنمية عبر عقدين من الزمان، ووضع البلاد مرة أخرى تحت وطأة مشروطية صندوق النقد الدولى، بعد الإنجازات الكبرى التى حدثت فى مجالات الإنتاج والتصدير والتكنولوجيا خلال العقدين الماضيين .

وهكذا فإن التحدى الحقيقى الذى يواجهنا هو « كيفية إدارة مخاطر العولمة » ؟، وكيف يمكن انتزاع درجات كبيرة للمناورة التاريخية، كى نستطيع رسم خرائط الملاحة المستقبلية وفق بوصلة هادية وأفق استراتيجى واضح ومدروس[1] .

ومجمل القول : أن خطوات الإصلاح الاقتصادى وتوجيه التنمية إلى تحقيق معنى الغنى والثراء أصبحت من الأمور الهامة، وهى فى الحقيقة إحدى معارك المستقبل، فإن معركة الإنتاج هى التحدى الحقيقى الذى سوف يثبت فيه الإنسان المصرى مكانته التى تليق بمجده وحضارته عند مواجهة قوى العولمة .

---

١ - دكتور محمود عبد الفضيل من مقال له بعنوان « مستقبل التنمية فى مصر فى ظل العولمة » مجلة المصور العدد ٣٩١٤ - ٦ رجب ١٤٢٠هـ - أكتوبر ١٩٩٩م.

- أمر محنة الإعلام المصري -

للإعلام دوره الخطير من ناحية التأثير الفكرى والثقافى فى حياة الناس، والخطاب الإعلامى فى كل مجال له أثر فعال فى نفوس المواطنين، والمواد الإعلامية المعروضة فى وسائل الإعلام السمعية والبصرية تحظى بنصيب كبير من شغف المتلقين واهتماماتهم كل فى مجاله، وأخطر هذه الوسائل أثرا هو التلفزيون لأنه الأوسع انتشارا والأعظم أثرا فلا يكاد يخلو منه بيت من البيوت أو ناد من الأندية، ولم يعد يتصف بالمحلية لأنه تجاوزها إلى صفة العالمية بعد انتشار الفضائيات المتنوعة الأغراض سواء منها العربية أو الأجنبية.

والتليفزيون هو الآلة التى وجد فيها دعاة العولمة ضالتهم المنشودة لنشر أفكار العولمة والترويج لها؛ عن طريق الإعلانات والأفلام والمسلسلات وبرامج المنوعات ... وفيها يختلط الغث بالسمين والنافع بالضار، « ولقد صدرت عشرات من الدراسات العلمية الجادة التى تكشف مخاطر التلفاز وآثاره السلبية، غير أن أغلبها تناولها من منظور دنيوى علمانى، أو قومى وطنى ، أو نفسى اجتماعى، أو اقتصادى ، إذ تباكى هؤلاء الباحثون على الهوية القومية التى يميعها الغزو الفكرى والثقافى من خلال برامج التلفاز ، واللغة المحلية التى يفسدها، والذوق الاجتماعى الذى يشوهه، والروح الاستهلاكية التى يشجعها » (١).

والقناة الأولى فى مصر تمثل القناة الحكومية أو هكذا ما يعتقده أغلب المواطنين، ولها شعبية عظيمة فى نفوس الناس فى الداخل والخارج إذ المفترض فيها أنها تعبر عن نبض الشعب المصرى، ولأنها قناة

١ - محمد بن احمد إسماعيل المقدم - الإجهاز على التلفاز ، ص ١٠ ، دار الصفوة - القاهرة سنة ١٤١٩هـ سنة ١٩٩٩م.

العاصمة فهى الأكثر مصداقية وواقعية .

وكان من الممكن لهذه القناة أن تكون أفضل بكثير مما هى عليه الآن لأنها قناة القاهرة العربية بلد الأزهر الشريف ، ولكنها للأسف الشديد لم تبرأ تماماً من مظاهر العولمة التى تتسم بالإسفاف، والاستخفاف بقدرة الجماهير على النقد والفهم، وعلى تمييز الخبيث من الطيب. وما ينطبق عليها من المثالب ينطبق أيضا على سائر القنوات المصرية الأخرى التى تأتى بعدها فى المرتبة . ولا نريد أن نسهب فى عرض مثالب العمل الإعلامى المصرى فى قنواته المتعددة ، وحتى لاتغطى هذه المثالب على المحاسن التى تتضمنها لأن هناك أيضا محاسن ينبغى لنا أن نذكرها فليس العمل كله مساوئ ، ولكن أثر هذه المحاسن يضيع مع كثرة المساوئ، ورب سيئة أو مثلبة تقضى على محاسن كثيرة وتمحو أثرها .

ولقد كشفت الدراسات والمناقشات أن الإعلانات وبخاصة الإعلانات التليفزيونية، تؤدى إلى تدمير القيم والأخلاقيات الإسلامية، وتزرع قيما غربية ومفاهيم غير سوية فى المجتمع، وتنمى السلوك الاستهلاكى لدى الناس بدلا من السلوك الإنتاجى، وهذا يسهل الطريق أمام العولمة التى تسعى إلى فرض الهيمنة وفرض النمط الثقافى الغربى على العرب والمسلمين .

ولنا أن نقول الآن بأن الإعلام المصرى فى خطر ويحتاج إلى توجيه سديد يحقق السيادة الثقافية العربية، ويؤكد على قيمنا الأصيلة ويخلصنا من الإمعية والتبعية الغربية . ويخلصنا أيضا من الفساد الأخلاقى الذى لايخلو منه أى إعلان رحمة بشبابنا واحتراما لديننا القويم .

- إصلاح الإعلام المصرى -

كل ما نرجوه من الإعلام سواء كان بطريق التلفزيون أو غيره أن يقف إلى جانب التربية والتعليم والثقافة بوجه عام، وأن يحرص القائمون على الإعلام على توجيه الوعى الجماهيرى نحو خطورة التعليم ، فأمتنا فى خطر، وأعداؤها يحدقون بها فى كل مكان، ولامخرج لنا من الأزمة إلاّ بالتربية والتعليم ودولة كإسرائيل تختلف وتتخاصم معنا ونظن أن معركتنا معها معركة حربية مع أن معركتنا معها معركة تعليمية.. ألم يقل بيريز : أستطيع أن أحسم الأمر لصالح إسرائيل بالتعليم والتعليم فقط!

« لذلك كان علينا أن نفكر فى حلول غير تقليدية لكل تلك المشاكل ونستفيد من خبرات الدول المتقدمة فى هذا المجال، وقد كان علينا أن نواكب التطور التكنولوجى الهائل حتى نلحق بمسيرة التقدم خاصة بعد إطلاق القمر الصناعى المصرى «نايل سات» وإعلان بدء بث قنوات النيل المتخصصة وانفراد قناة قمرية ببث سبع قنوات للتعليم خلاف قناة البحث العلمى وأخرى للتعليم العالى، وهو عدد كبير من القنوات التى من الممكن أن يكون لها دور حيوى وفعال فى حل أزمة التعليم فى مصر [(١)].

وكل ما نرجوه من المسئولين عن الإعلام المصرى من سينما ومسرح وتلفزيون البعد عن الإسفاف الأخلاقى فى معظم العروض المقدمة من الأفلام والمسرحيات والمسلسلات الهابطة التى تخدش الحياء الاجتماعى، وتمحو من النفوس عظمة الحضارة العربية الأصيلة، وأن

١ - محيى الدين الغمرى، من مقال بعنوان (التعليم بالتلفزيون لماذا ؟) نشرته جريدة الأهرام فى ص ١٠ بتاريخ ١٤ / ٦/ ٢٠٠١م .

يتذكروا دائما أن الاخلاقيات والسلوكيات والقيم هى السياج المتين لصد سهام العدوان التى تستهدف ذوبان الشخصية المصرية والعربية فى بوتقة العولمة. وأن الإعلام الصادق هو الذى يحافظ لنا على مقومات هذه الشخصية الفذة بمحافظته على القيم والسلوكيات الدينية التى نعتز ونتمسك بها، والإعلام الصادق هو الذى يعكس حضارة الأمة ويعمل على زيادة المتحمسين لها فتظل الهوية قوية فى نفوس المواطنين لاتؤثر فيها دعاوى العولمة التى تحرص على تذويب الهويات فى بوتقتها وتقطع بين حاضر المواطن العربى وتاريخه المجيد وتراثه الأصيل .

- أمر إصلاح السلطة التشريعية فى القطر المصرى -

فيما يتعلق بالشأن المصرى والعولمة فإننى أرى فى منهج الإمامين الجليلين محمد عبده ومتولى الشعراوى ما ينقذ مصر من الوهدة السحيقة التى تتردى فيها يوماً بعد يوم، ومنهج الإمامين الجليلين يعتمد على التربية والتعليم معا ، بالإضافة إلى تقديم الفقه الملائم لروح العصر، وتبسيط الفقه يكون تبسيطاً للقانون، لأنه لاتزال هناك فجوة بين تعميم الفقه الإسلامى وتشريب القانون بحيثياته . فالقانون الوضعى وحده لايكفى لمسايرة أحوال العصر، ولايخفى علينا تلك الضجة التى أثيرت حول الخُلْع فى مجلس الشعب مع أن هذا الأمر واضح فى الفقه وضوح الشمس فى صفحة السماء ، ولكن القانون حين أثير فى مجلس الشعب بدا الأمر وكأنه غريب على عقول معظم السادة الأعضاء .

ومعظم التلكؤ فى النهوض بحال المجتمع المصرى يعود أساسا إلى التلكؤ فى توطيد أركان القانون ووضوح مواده، ولعلنا نتذكر فى هذا الصدد جهود الإمام محمد عبده فى حركته الإصلاحية والتنويرية إبان الفترة التى كان فيها مفتياً للديار المصرية وكان القسط الأكبر منها موجها إلى إصلاح حال المحاكم والقضاء، ولو كان هذا الإصلاح استمر فى طريقه الصحيح لكان الحال المصرى أحسن بكثير مما هو عليه الآن.

والتشريعات فى عمومها مصدرها مجلس الشعب، لأنه هو السلطة التشريعية فى البلاد، وهذا المجلس لابد من إعادة النظر فى تكوينه، إذ يجب أن يضم النخبة والصفوة المثقفة وإلا سيبقى الحال كما هو عليه لأن نصفه على الأقل من أنصاف المثقفين ومن هم دون ذلك، بل إننا نستطيع أن نقيس مستوى البلد فى الميدان الحضارى بمستوى هذا المجلس الذى يمثل السلطة التشريعية فى القطر المصرى.

إن المواطن المصرى يعانى من التشريعات الصادرة من مجلس الشعب والتى ينبنى عليها القانون المصرى، ولسنا بحاجة إلى إثبات ذلك إذ يكفينا الاطلاع على عدد المواد القانونية في كل مجال وعدد البنود التى تضمها هذه المواد والتى تتعارض مع بعضها فى أكثر الأحيان وهذا يضع المواطن أيا كان موقعه فى دائرة البلبلة والتخبط، ويضع المحامين والقضاة أيضا فى نفس الدائرة. ومثل هذا التضخم فى عدد المواد القانونية يزيد من عدد المستندات المطلوبة لكل وظيفة ولكل عمل من الأعمال أو نشاط من الأنشطة ، ونستطيع أن نتبين تخلفنا فى حقول كبيرة من الأنشطة إذا علمنا أن أصحاب الأعمال يزهدون فى الإقبال على عمل المشروعات بسبب كثرة المستندات والمتطلبات الحكومية التى يفرضها القانون .

ويرى بعض المثقفين أنه فى ظل الصياغات المرنة والمطاطة للنصوص التشريعية يجب التنبه إلى تدارك الخطورة الشديدة التى لايمكن حصر آثارها ومن أخطرها :ـ [1]

١ - افتقاد المواطنين إحساس المساواة أمام القانون ؛ ففى المجال الاقتصادى مثلا تتعد أنواع الشركات وتتعدد النظم القانونية التى تخضع لها وتتميز بعضها بأنواع من الإعفاءات الضريبية والجمركية والإجرائية لاتتمتع بها غيرها.. الخ. وتعدد النظم الضريبية والجمركية والوظيفية والعمالية. تعددا شديدا يخل بمبدأ المساواة أمام القانون، وفى المجال الاجتماعى تتعدد أنواع العلاقات الإيجارية وآثارها بحيث تتفاوت تفاوتا شديدا ليس فقط بين كل منطقة وأخرى، وإنما بين شاغلى العقار الواحد أنفسهم، بل إن هذا التعدد يمتد إلى المجال العقابى نفسه حيث نلحظ اتجاها تشريعيا مستمرا للتوسع فى التجريم، والتشدد فى العقاب،

١- أحمد عبد الحفيظ، من مقال له بعنوان « غياب سياسة تشريعية واضحة» نشرته جريدة الأهرام فى ٣٠ ابريل سنة ٢٠٠١م.

بما يؤدى إلى الخروج على الطبيعة الاستثنائية للنصوص العقابية بشكل كبير، بل وتعدد العقوبات على الفعل الواحد واضطرابها، وتعدد الجبهات القضائية المختصة بالتحقيق والمحاكمة، وقس على ذلك جميع المجالات. وكل ذلك بما يؤدى إلى زيادة الاضطراب الاقتصادى والاجتماعى وتفاقم مخاطره .

٢ - الوصول إلى حالة شديدة من الافتقار الفكرى والقانونى نتيجة عدم ثبات القواعد القانونية، وبالتالى عدم قدرتها على التفاعل الاجتماعى بما يتجه من إمكان تفسيرها وتطبيقها من خلال الشرّاح والمحامين والقضاه فى إطار المناخ الثقافى والسياسى السائد، الأمر الذى يعزل القانون وقواعده عن بيئته الاجتماعية والفكرية ويدفع المواطنين للتمرد عليه وعدم احترامه أو التزام حدوده .

٣- افتقاد ما يسميه علماء القانون بـ « الأمن الذى يتيح لأفراد المجتمع ممارسة حياتهم العادية وأنشطتهم المتعددة وهم متحسبون لما هم مقدمون عليه، عارفين بحدوده وآثاره، وبما يلزمهم به من واجبات، ويعطيه لهم من حقوق، وهو الأمن الذى بدونه تضطرب أحوال المجتمع ويضحى محبطا لكل من يرغب فى العمل أو الاستثمار أو الإبداع اللازم للتطور[١] .

وقد تناولت جريدة الأهرام موضوع (**عيوب التشريعات المصرية المعاصرة**) فى أكثر من مقال لمعالجة المثالب التى تحيط بالتشريع : من تضارب، وعدم ملاءمة مع الواقع وعدم الدستورية وغيرها [٢] .

---

١ - أحمد عبد الحفيظ من مقال له بعنوان « غياب سياسة تشريعية واضحة » نشرته جريدة الأهرام فى ٣٠ أبريل سنة ٢٠٠١ م.

٢ - انظر فى ذلك على سبيل المثال ص ٣٦ من جريدة الأهرام فى ٢٠٠١/٤/٢٣م.

ولا نستطيع أن نلقى باللائمة على شخص بعينه فى صنع القوانين وإنما نقول إنه يجب الإسراع فى تنزيه القانون مما يعتريه من المثالب التى تؤثر سلبا على حياة المواطنين والتى تشكل عائقا كبيرا فى تسيير الانطلاق الحضارى، وأن على علماء الأزهر الشريف التصدى لكل ما هو مخالف للشريعة الإسلامية الغراء بحيث تكون مواد القانون تبعا لها فلا تخرج عن حدودها ، وعلى دار الإفتاء أن تبادر بتوضيح الأمور التى تتطلب الحلول السريعة بما يريح الناس ويبين لهم الحلال من الحرام فى كل شئ وينظم لهم علاقاتهم وأحوالهم فى هذا العصر الذى تتشابك فيه المصالح وتتصارع فيه الأهواء، والذى تنفتح فيه أبوابنا لكل ما يفد إلينا من البشر أو السلع ومن الاختراعات الحديثة أو الأفكار الغربية، لاسيما أن المستعمرين القدامى اخترعوا ما يسمى (بوثيقة حقوق الإنسان)، وأرادوا فرضها على جميع شعوب العالم فلا يحتكمون إلا إليها فى منازعاتهم وجعلوها شريعة واجبة التنفيذ وعطلوا الشرائع الدينية ولم يعتبروا بها، وهى مظهر صارخ من مظاهر العولمة فى المحيط القانونى الدولى .

ومما يعين على بث الوعى القانونى اتصال أعضاء مجلس الشعب بالقاعدة الجماهيرية، والمعروف أن ممثل الدائرة الذى هو عضو مجلس الشعب ينشط للقاء الجماهير فى دائرته قبل انتخابه حتى إذا تم انتخابه انقطع اللقاء، وهذا فى واقع الأمر يترك أثرا سيئا فى نفس الناخب، ومعظم الناس تحتاج إلى الإجابة عن الأسئلة التى تتردد فى جنبات صدورهم ولا يجدون لها مجيبا، والأجدى أن تتم اللقاءات بين العضو وبين أهل دائرته فى مواعيد متقاربة لأجل أن تطرح المشكلات فيقوم هو بحلها، ومع كل لقاء يكون الحل لمشكلة ما فتتضافر بذلك الجهود فى

رفع المعاناة عن الجماهير ويكون الناس متعاطفين مع الحكومة ملبين لندائاتها ، فاهمين لكل تشريع جديد بحيث يعرف كل مواطن ما له وما عليه، فتضيق بذلك الفجوة بين الحكام والمحكومين ويترسخ فى ذهن المواطن معانى الثقة والانتماء ، وبذلك يصعب على تيارات العولمة أن تجد لها طريقا فى التطويق بالحكومات وفرض السيطرة عليها لأن صوت الشعوب أقوى بكثير من صوت الحكومات فى التأثير على مستوى الساحات الدولية .

هكذا نكون قد أوضحنا سبل التخلص من المحن التى تعرقل مسيرتنا نحو آفاق أرحب فى سماء الحضارة الحاضرة وبينا سبل الإصلاح لكل ما يعيق تحرك المسيرة ويبعدنا عن الوقوع فى فخ العولمة، ومن أهم هذه السبل إصلاح التعليم، والبحث العلمى ، وإصلاح الاقتصاد، وإصلاح الإعلام، وإصلاح السلطة التشريعية، وأن التلكؤ فى العلاج فيه ظلم عظيم لايليق بقدراتنا وإمكاناتنا .

ثانيا : بالنسبة للشأن العربي والخروج من فخ العولمة

العالم العربى فى حوزة العولمة :

لاشك فى أن كل عربى أصيل يحلم بأن يجئ اليوم الذى يرى فيه وطنه العربى أمة موحدة، تتساقط معها الحدود المصطنعة التى تمزق وحدته، وتفرق كلمته وتمنع اندماجه، ولطالما تغنى الشعراء والأدباء بهذا المعنى ، إلا أن التحديات المفروضة على دولة تعوق سبيل الوحدة ولمّ الشمل، ولعلّ من أهم ما تتغياه سياسات العولمة إبقاء حال الوطن العربى على ما هو عليه حتى تتم عولمته واحتواء دوله فى إطارها، وبينما يرى بعض المثقفين أن العالم العربى قد دخل راغما فى حوزة العولمة، يرى آخرون أنه لايزال بمنأى عنها ولو أنه تدفعه رياحها للوقوع فيها وحذّر كلا الفريقين من الانزلاق والوقوع فى فخها ؛ ومن الفريق الأول :

السيدة / أمينة شفيق التى كتبت تقول :

« علينا أن نعرف أن العالم العربى أو الإقليم العربى هذا الذى نتحدث عن مشاكله وعن طموحات بشره، قد تم عولمته بالفعل ومن السخرية أن يقف البعض الآن ليناقش موقف العرب من العولمة، هل لهم أن يندمجوا فيها ويتعاملوا معها أم يرفضوها ويديروا لها ظهورهم. وعندما نشير إلى عولمة المنطقة العربية فإننا نشير إلى ذلك المال العربى الذى دخل شريكا فعالا فى الرأسمال العالمى . وبات جزءا لايتجزأ منه، جزء ينمو ويتزايد وينتشر فى الشرق كما فى الغرب، فى الصين كما فى أوربا الشرقية فى شرق آسيا كما فى أمريكا الجنوبية؛ وربما يكون قد دخل إلى بعض البلدان العربية ولكن من خلال شركات أوروبية أو أمريكية فالمال الريعى العربى قد أدخل المنطقة فى الرأسمالية المكونة للعولمة دون أن

يستأذن المفكرين الذين يطرح البعض منهم فكرة الاندماج أو هؤلاء الآخرين الذين يتمسكون بفكرة الرفض والانفصال منذ حوالى خمس سنوات، قدّر هذا المال العربى المندمج فى الرأسمال العالمى بحوالى ثمانمائة مليار دولار أمريكى وفى عام ١٩٩٩ ارتفع هذا الكم من المال العربى إلى ما يربو على التريليون ومائتى مليار دولار أمريكى هذا الكم من المال العربى هو أصغر شرائح المال العالمى، ولكنه يشكل الكثير بالنسبة لمنطقة، وليس لقارة كما أنه يشكل الكثير لمنطقة تعيش أزمات وتحديات وطنية مباشرة تهدد كيانها .

إلا أن هذا المال العربى هذا يعطى النموذج للنمو وسرعاته غير المسبوقة فى سنوات خمس، لا أكثر يزيد المال من ثمانمائة مليار إلى تريليون ومائتى مليار دولار فى سنوات خمس زاد عدد أصحاب المليارات العرب من أحد عشر مليارديرا إلى أربعة عشر . تتزايد سرعة نمو الأموال كما تتزايد سرعة تكاثر الأعداد، فى المقابل تتزايد أشكال الفقر فى العالم العربى كما يتزايد عدد الفقراء . وفى الوقت الذى يسهم فيه الرأسمال العربى بهذا الكم فى الرأسمالية العالمية فإن المنطقة العربية تعانى من تزايد تبعيتها فى إنتاج الغذاء بعد أن كانت نسبة الاكتفاء الغذائى فيها عام ١٩٦٩ تساوى ٧٠٪ انخفضت عام ١٩٩٠ إلى ٥٢٪ ثم حدث تناقص آخر لم تسجل إحصائياته بعد ذلك بجانب وجود عدد ٧٣ مليون عربى يعيشون تحت خط الفقر وأكثر من عشرة ملايين لا يحصلون على الطعام الكافى »[١] .

ومن الفريق الثانى الذى يحذر من الوقوع فى براثن العولمة :

١- أمينة شفيق ؛ مقال لها بعنوان (علاقات العمل الجديد)، نشرته جريدة الأهرام فى ١٤/٤/ ٢٠٠١م ص ١٠.

الدكتور / مصطفى النشار ؛ حيث كتب يقول :

« إن رفض قيم العولمة الغربية ليس مجرد كلام نقوله وكفى بل ينبغى أن يتحول إلى واقع يبدو فى مخططاتنا الثقافية والاقتصادية والسياسية..الخ. إن قوة أى أمة إنما تنبع من داخلها ومن إعادة البناء الذاتى لثقافتها واقتصادها وليس بالاعتماد على الآخر، خاصة إذا كان هذا الآخر هو « الغرب الرأسمالى» ، فالتاريخ العام للحضارات وللشعوب يؤكد .. أنّ الاعتماد على الغرب لبناء الذات هو محض خرافة. علينا من الآن إذا ما أردنا أن ننجو بأنفسنا قبل فوات الأوان أن نعيد بناء الذات الثقافية باستعادة قيمنا الأصيلة دينية واجتماعية واقتصادية، وإعادة بناء قوتنا الاقتصادية والسياسية بل والعسكرية مستعينين بأم الشرق الأخرى، فبناء القوة الذاتية يبدأ من بناء القوة العربية الاقتصادية والسياسية والعسكرية المشتركة ويتسع ليشمل بناء القوة الاسلامية المشتركة وهكذا فهذا هو المجال الوحيد الذى ينبغى أن نتحرك فيه قبل أن تبتلعنا عولمة الغرب وآلاتها الجهنمية » (١) .

ونحن نميل إلى هذا الرأى الذى يطرحه الدكتور مصطفى النشار، فلايزال أمام العالم العربى متسع من الوقت يعيد فيه بناء قوته الاقتصادية باستعادة قيمنا الأصيلة دينية واقتصادية واجتماعية، وكذا بناء قوتنا السياسية والعسكرية ، لأن لدينا والحمد لله دينا قويما يهدينا دائما إلى سبيل الرشاد، ولدينا علماء وأساتذة وخبراء فى كل مجال يستطيعون توجيه دفة الأمور إلى ما فيه صلاح هذه الأمة. ولنا أن نعرض الآن بعض

١- د/ مصطفى النشار من مقال له بعنوان (فى مواجهة العولمة) نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٩٨م .

الآراء المخلصة التى توضح لنا كيفية الخلاص من تطويق العولمة والحصار الذى تفرضه قواتها على عالمنا العربى لغرض اغتيال التعاون العربى وتفريق وحدته، وفى هذا يقول الأستاذ / **أسامة غيث** : (١)

« إذا كان العالم العربى يعيد البحث والتنقيب عن الضرورات الموجبة للتعاون العربى والتكتل والتجمع الاقتصادى العربى ويفتش عن مبررات لاستغلال كل الأسلحة والامكانات والموارد فى معركة الحفاظ على الذات والهوية والكيان، فإنه يكفيه ذلك القدر الهائل من المغالطة والتشويه والتزييف والاختلاق الذى يتعامل به الاعلام الغربى مع احداثه ومشكلاته ووقائعه حتى يدرك الجميع أن هناك إصرارا وحرصا من الأطراف الدولية النافذة والمؤثرة على إبقاء العالم العربى فى وضع الاختلاف والتشرذم والخلاف وعدم الاتفاق، باعتبارها أسلحة العدو الأفضل والأمثل والأجدى وأن ما تخافه القوى النافذة فى الغرب المنحازة لإسرائيل يرتبط بالتحرك العربى المشترك لإنهاء الخلافات والنزاعات والاتفاق على التضامن والتعاون والسير قدما فى طريق العمل المشترك وتفعيل كل طاقات الثروات والإمكانات والموارد لإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح والمستقيم .

وقد حانت اللحظة الحتمية فى حديث التعاون العربى لرصد وتحليل وتحديد دور القوى الدولية الكبرى والعظمى فى تقليصه وتقويمه ووقف مساراته الطبيعية والمنطقية وتحريك الأوضاع فى الاتجاه المعاكس ، وكان الاختلاف العربى والتمزق العربى والصراع العربى ، هو قاعدة الاتفاق

١- راجع جريدة الأهرام، التحليل الذى كتبه الأستاذ أسامة غيث تحت عنوان « التعاون العربى- التناقض والأولويات » ص ١٧ بتاريخ ٧/٤/٢٠٠١م.

الدولى للقوى النافذة والمؤثرة على ساحة الأحداث العالمية واستراتيجيتها الكونية والإقليمية وحدود استغلالها للكيان الإسرائيلى المصنوع لإجهاض القوة العربية وتعويق التنمية والتقدم وهدر الإمكانيات والقدرات والثروات فى صراعات لاتنتهى وفى أحاديث متصلة عن الحروب والسلاح والاتفاق العسكرى تدفع بكل العالم العربى إلى قاع التخلف والانعزال عن العصر ومقتضياته ومتطلباته .

وما تقول به وقائع الانحياز العالمى السافر ضد الحقوق العربية المشروعة فى التنمية والتقدم والتحديث يمثل حجرالزاوية فى الصراع المحتم حاليا على ساحة الأرض الفلسطينية العربية، التى هى فى البداية والنهاية معمل اختبار وتجارب ومباراة طويلة الأجل وطويلة النفس للقضاء على الإرادة العربية وتغليب روح الاستسلام واليأس على أفكارها وسلوكياتها وأفعالها وردود الأفعال بصورة عامة واجمالية سعيا وراء قبول العالم العربى بمنطق التهميش ومنطق التنازل ومنطق التراجع والتخاذل انطلاقا من الإلحاح فى الترويج والممارسة والفعل القائلة بأن النتائج محسومة ومقدرة ومحددة، لأنه لايمكن الخروج عن النص العالمى المفروض والمخطط وهو ما يمثل قمة الهزيمة المرجوة والمطلوبة والمضمونة، لأنه بمثابة الإعلان عن الانتحار الجماعى الموقن بضياع الثقة التام فى الحاضر والمستقبل .

وإثارة الحديث عن التعاون العربى وتفعيله وتحريكه من خلال آليات محددة تضمن تحويله من الإطار المتصل والطويل للأمنيات والطموحات إلى الطريق المحدد الملتزم بالقرارات والإجراءات والسياسات والاتفاقيات العملية والتطبيقية والتنفيذية يثبت للقوى النافذة عالميا أن مخططاتها

لتركيع العالم العربى وتفريغ عقله وفكره وحضارته وثقافته من مضمونها الفاعل الإيجابى قد بات بفشل ذريع ومروع، وأن الإرادة العربية الفاعلة مازالت قادرة على تجاوز كل المحن وكل ألاعيب الاغتيال الحضارى والإنسانى، وأن هناك خلافا لحسابات العدو واقعا يؤكد القدرة على بلورة منطق متكامل يدفع للحافظ على المصالح المشروعة للتقدم والتحديث والتنمية باعتبارها الأسلحة الوحيدة الفعالة والمؤثرة على ساحة الصراع مهما تعددت جبهاته. ومهاما طال أجله الزمنى . وان إهدار القوة العربية بفعل فاعل عالمى وإقليمى واتساع نطاقه وحدوده يدعو إلى اليقظة ويدفع إلى تحمل تبعات المواجهة ومقتضياتها، ويوقظ النيام ويغسل كل تراكمات الوهم، ويكنس كل رياح الهوى والغرض .

وفى إطار هذه التداعيات البالغة الوضوح، فإن الربع مليار مواطن عربى ليس أمامهم إلا البحث عن القوة والمساندة والدعم من خلال تجمعهم وتكتلهم وتكاملهم وما يستوجبه من ضرورة اليقين بأن ثروتهم البشرية هى الدعامة الرئيسية للوحدة الاقتصادية العربية، وأن تحويل هذه الثروة البشرية إلى « قوة معرفية » منظمة ومنتجة وتوفير كل مقتضيات الأمن والأمان وكل مناخ الانطلاق والإبداع والمشاركة الايجابية أمامها فى العمل والنشاط يعد بجميع المقاييس المفتاح الأصلى للقوة العربية وهو ما يستوجب تحرير رأس المال البشرى من جميع القيود والعقد وعوامل الإحباط والتثبيط والإقرار الكامل والإذعان التطبيقى لمقتضيات تقديم الكفاءة والمهارة والقدرة على ما عداها من المقاييس باعتبارها الوسيلة الوحيدة للحاق بعصر المعرفة الاقتصادية والإنسانية والتكنولوجية التى تحدد مصير الأمم والدول وقدرها فى حسابات عالم اليوم والغد .

من هنا، فإن تحرير الخدمات وتحرير نشاط العنصر البشرى وانتقاله ومعاملاته وصيانة معارفه وحماية أعماله، لابد أن تتصدر مقدمة أعمال وترتيبات وتحضيرات المؤتمر الاقتصادى العربى الأول الذى قررت قمة عمان أن يعقد بالقاهرة خلال شهر نوفمبر سنة ٢٠٠١م بمبادرة واقتراح الرئيس محمد حسنى مبارك للخروج بالتعاون العربى من دوامة المشكلات والانتقال العاجل والسريع به إلى دائرة الفعل الناجح والايجابى، ولا بديل عنه، وتأكيد أن الموضوعات المرتبطة برأس المال البشرى والاستفادة من الطاقة والقدرة المعرفية أصبحت فى ظل متغيرات الزمن والعصر فى مقدمة محاور التعاون العربى وفى مقدمة حوافز التكامل والتجمع والتكتل العربى، وهو ما يحتم أن يتصدر التعاون التكنولوجى والعلمى أولويات العمل العربى المشترك، وأن يتم الإعلان عن منظومة عربية تكنولوجية للعمل المشترك فى مجال الاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا فائقة التقدم ؛ والفضاء والذرة والهندسة الوراثية والحاسبات الآلية العملاقة وكل الأنشطة والمجالات التى تضمن التحديث والتقدم والتنمية وتوفير السياج اللازم للأمن القومى العربى فى صراعه الساخن والممتد لعقود مقبلة، وهو صراع طبيعته معرفية وقدراته وإمكانياته تدور فى حلقات التكنولوجيا المتقدمة، والفائقة التقدم، وهو فى النهاية والبداية يعتمد على توعية جديدة من الخبرات والمعارف الإنسانية تخرج فى العديد من دوائرها عما هو متعارف عليه وعما هو تقليدى ومألوف .

ولا يمكن لأحاديث التعاون العربى أن تدخل إلى حيز الجدية والفعل إلا إذا اتفق الجميع على إقرار مبدأ حساب الأرباح، والخسائر لكل طرف من الأطراف المشاركة وربطه بمبدأ تعويض الخاسرين ودعمهم ومساندتهم بما يتفق مع حجم خسائرهم وبشكل إيجابى يضمن تنفيذ برامج ومخططات تحولهم إلى مرحلة الاستفادة والربح حتى

تختفى أصوات الحجرات المغلقة المعترضة والمخدرة والخائفة ويدرك الجميع أن الصورة المتوانة للتكامل التى توزع الأرباح والمنافع بين الجميع ، سيتم تطبيقها بكل الجدية والهمة والنظام والانضباط المحسوب والمقدر والمحدد.

وبالرغم من كل رصيد الإحباطات طوال العقود الخمسة الماضية للتعاون العربى، فإن هناك رصيداً من الإيجابيات ينتظر فقط الإنصاف والعدل وينتظر فقط وضعه على المسار الصحيح والسليم، وهو ما يرتبط بمنظومة المنظمات العربية المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية. وما يرتبط بصناديق التنمية ومؤسساتها وأيضا ما يرتبط بالمشروعات والاستثمارات العربية المشتركة يضاف إلى ذلك ترسانة الاتفاقيات العربية.

وهى جميعا أرصدة تعنى أن البناء لا يبدأ من الصفر، وأن الحساب فى البنك موجود ومتوافر ويحتاج فقط إلى إثبات الأهلية للإنفاق المشترك والجماعى بعقلية جماعية متطورة وحديثة .

وتبقى قضية القضايا وعقدة العقد المرتبطة بتوفير حد معقول وملائم من الإرادة السياسية العربية للنظم والحكومات والأجهزة الرسمية للالتزام بدعم ومساندة التعاون العربى كجزء من التزاماتها الاستراتيجية الوثيقة والأصيلة، ومع متغيرات الزمن والعصر، فإن تلازم ذلك مع الإرادة الشعبية والإرادة الديمقراطية، وأيضا مع إرادة وحسابات وقناعات رأس المال الخاص فى العالم العربى ومؤسساته ومنظماته يعد ضرورة لاجدال حولها ولا نقاش فى أهميتها وحتميتها ، وهو ما يستوجب درجة عالية من الولاء والانتماء ؟! [١].

وعلى ضوء ما سبق فقد بات واضحا أن العالم العربى يلزمه أن

---

١ - الأستاذ / أسامة غيث من مقال له بعنوان (التعاون العربى ؛ التناقضات والأولويات) نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ٧ أبريل سنة ٢٠٠١م.

يسعى إلى تحقيق أمرين فى غاية الأهمية تفاديا لأخطار العولمة :

أولهما : السوق العربية المشتركة .

ثانيهما : علاج مشكلة التشرذم المتمثلة فى القطرية .

وفيما يلى تفصيل الكلام فيهما :

١ - السوق العربية المشتركة

يقول الدكتور / أحمد سيد مصطفى :

« لماذا يسعى الآخرون لتوسيع وانعاش صناعاتهم ونقبع نحن ؟ ولماذا تتزايد التكتلات الإقليمية وتسرى عدواها من أوروبا إلى الأمريكتين إلى آسيا وأفريقيا، ولا تنتقل هذه العدوى الجميلة إلينا كعرب؟ ولماذا يتعثر انتقال السلع بين الدول العربية بحواجز جمركية، ويتعثر انتقال رجال الأعمال والعمال بحواجز الجوازات والجنسية، وانتقال رءوس الأموال بحواجز نقدية وضريبية بينما تنتقل كل هذه الموارد بيسر ورشاقة بين من كونوا أسواقا مشتركة وتكتلات اقتصادية ؟ ولماذا كنا سابقين منذ الخمسينيات والستينيات فى إطار الجامعة العربية عندما أبرمنا اتفاقيات مثل « تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال » ، «والاتفاقية الموحدة لاستثمار رءوس الأموال العربية» ، واتفاقية الوحدة الإقتصادية» ، فإذا بالتكتلات الأحدث لدى غيرنا تنمو وتزدهر وتؤتى ثمارها بسرعة وإذا باتفاقياتنا تخبو وتضعف؟ لماذا لا نكون فاعلين بسوقنا المشتركة بدلا من أن نكون مفعولا بنا بما يراد تشكيله فى منطقتنا من خريطة اقتصادية لاتحقق أهدافنا بقدر ما تحقق أهداف راسميها ؟

إنها تساؤلات باتت حتمية وقد تغيرت خريطة العالم سياسيا

واقتصاديا لاسيما فى السنوات الأخيرة .

كلنا يعلم أن الدول العربية تستحوذ على موارد طائلة: تبلغ مساحتها الكلية حوالى ١٤ مليون كم٢ . ويزيد عدد سكانها على ٢٤٠ مليون نسمة منهم حوالى ٨٠ مليون عامل ، ويضم العالم العربى حوالى ٦٠٪ من احتياطى النفط المؤكد عالميا، مع عديد من الموارد المعدنية الأخرى كما يضم موارد طبيعية من المياه والأراضى الخصبة لاسيما فى مصر والسودان . وهناك قاعدة تكنولوجية لابأس بها فى بعض الدول العربية. ناهيك عما تتمتع به دول عربية غير قليلة من بنية أساسية اقتصادية تتمثل فى الطرق والكبارى والأنفاق والموانى والمطارات وشركات المياه والصرف والكهرباء والغاز والمياه، وبيئة أساسية اجتماعية تتمثل فى دور التعليم والمستشفيات ومراكز التسويق وغيرها وتمثل الدول العربية سوقا عريضة تضم حوالى ٢٤٠ مليون مستهلك للسلع ومستفيد أو عميل الخدمات كذلك تتوافر بالمنطقة العربية لاسيما دول الخليج العربية رءوس أموال كبيرة، لكن منها أموالا كثيرة مهاجرة للخارج تزيد على ٧٥٠ مليار دولار. وأعتقد أنه لو توافر مناخ استثمارى عربى منسجم وموات ضمن سوق عربية مشتركة لما هربت هذه الأموال . ورغم هذا العز كله فإن :

(١) الاقتصاديات العربية - بشكل عام - ليست بقوة هذه الموارد الكثيفة .

(٢) كل الدول العربية مدينة؛ بمفهوم أن الدين قد يكون خارجيا أى من حكومات وبنوك وصناديق ومنظمات تمويل أجنبية، أو يكون داخليا أى بسندات أو أذون خزانة تصدرها الحكومة مع ما تفترضه

من منظمات تمويل داخلية كالبنوك وصناديق التأمين والمعاشات .

(٣) لاتوجد استراتيجية اقتصادية عربية متكاملة يمكن أن تحقق معدلات طيبة للتنمية الشاملة.

(٤) ينحصر حجم التجارة العربية البينية أو المتبادلة فى ٨٪ من حجم التجارة العربية العالمية، وهذه هى أهم نقطة ضعف فى الكيان الاقتصادى العربى .

وفى العالم من حولنا تتوالى صيغ للتحالف والأسواق المشتركة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية بكافة صورها والهدف واحد تقريبا هو تحرير حركة السلع ورءوس الأموال والعمالة - بين الدول الأعضاء - من القيود الجمركية وتنشيط التبادل التجارى وتعزيز النمو الاقتصادى .

ففى أوروبا ظهرت السوق الأوروبية المشتركة (١٩٥٩) بعد أن كانت مجرد منطقة للتجارة الحرة بعضوية ١٢ دولة ثم تحولت إلى الاتحاد الأوروبى فى أول ١٩٩٢ ككيان أكثر تماسكا يضم ١٥ من دول أوروبا الغربية هى البرتغال واسبانيا وايرلندا وبريطانيا وبلجيكا وفرنسا وهولندا ولوكسومبورج والدنمارك وألمانيا وايطاليا واليونان والسويد وفنلندا والنمسا .

وسرعان ما ظهر توجه لانضمام دول من اوروبا الشرقية فقدمت رومانيا طلبا للانضمام فى ١٩٩٥ وتقدمت للعضوية أيضا بولندا والمجر والتشيك وسلوفاكيا والبانيا ومقدونيا وبلغاريا وكذلك جمهوريات كانت ضمن الاتحاد السوفيتى القديم هى استونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفينيا .
أى أن الاتحاد الأوروبى يوشك أن يضم حوالى ٣٠ دولة تشكل معظم

قارة أوروبا فى عام ٢٠٠٠ وأصبح لهذا الاتحاد: (١) برلمان (٢) تشريعات موحدة (٣) اتجاه لعملة موحدة (٤) مجموعة متكاملة من المنظمات الاقتصادية والثقافية والعلمية والتجارية والأمنية والعسكرية ...الخ، وتزيد صلاحياتها ومسئولياتها أحيانا على حساب بعض السيادة الوطنيةللدول الأعضاء . وفى الاتحاد الأوروبى اليوم تجد سوق الدول الأعضاء سوقا واحدة بمعنى أن هذه الأسواق كلها سوق مفتوحة ومتاحة لأى شركة فى أى دولة عضو دون حاجة لترخيص أو إجراء مسبق .

وفى أمريكا الشمالية تكوّن تكتل النافتا فى ١٩٩٤ ليضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك كسوق واحدة كبيرة بمساحة ٥٠٠٠ ميل مربع تضم ٣٦٠ مليون نسمة وفى آسيا ظهر تكتل جنوب شرق آسيا. فى ١٩٦٧ ليضم سبع دول تضم نمورا أسيوية (ASEAN) هى سنغافورة وماليزيا واندونسيا وتايلاند مع كل من الفيلبين وبروناى وفيتنام.

وفى أفريقيا تكونت المنطقة التفضيلية لدول جنوب وشرق افريقيا (PTA) بعضوية ١٨ دولة والتى تحولت إلى سوق مشتركة فى ١٩٩٣ ، وتكون المجتمع الاقتصادى لغرب افريقيا ليضم غانا ومالى ونيجيريا ومجمع التنمية للجنوب الافريقى ويضم عشرة من دول جنوب افريقيا باستثناء بتسوانا .

ثم أبرمت معاهدة الجماعة الاقتصادية الأفريقية فى ١٩٩١ للتنسيق بين عدة تجمعات اقتصادية افريقية فى منطقة تجارة حرة تتحول لاتحاد جمركى ثم سوق افريقية مشتركة بحلول عام ٢٠٢٨ .

وفى أمريكا الجنوبية تكونت سوق مشتركة (MIR COSOR) فى

أول ١٩٩٥ بعضوية البرازيل والأرجنتبين وباراجواى وتستعد دول أخرى مجاورة للانضمام.

إلا أن أهم التكتلات الاقتصادية الاقليمية وأقواها أثراً هو منتدى التعاون الاقتصادى لدول شرق آسيا والمحيط الهادى والذى أنشئ عام ١٩٨٩ ليمثل أكبر منطقة للتجارة الحرة فى العالم بعضوية ١٨ دولة مطلة على حوض المحيط الهادى وموزعة على أربع قارات هى أمريكا الجنوبية والشمالية وآسيا واستراليا . وتستهدف دول هذا التكتل إزالة جميع الحواجز الجمركية بينها بحلول عام ٢٠٢٠ مع حرية انتقال العمالة ورءوس الأموال والسلع وزيادة حجم الاستثمارات المتبادلة.

هذا هو بعض ما نطمح إليه عندما ننادى بسوق عربية مشتركة فاعلة حاضرة وليست غائبة، سوق مشتركة لاتقوم بعواطف أو اتصالات شخصية سياسية بل بهياكل ونظم سياسية - اقتصادية. وهذه هى المقومات التى تقترحها فى هذا الصدد :

١ - إرادة سياسية عربية حاضرة ومنسجمة ترصد وتحلل المتغيرات العالمية والإقليمية وتوفر المتطلبات والمقومات التالية :

٢ - مناخ استثمارى عربى جاذب يتضمن نظما ضريبية ميسرة وتشريعات واضحة محددة محدثة ونظام تقاض سريع وإجراءات وخدمات حكومية رشيقة ومبسطة، وجهة موحدة للتعامل مع المستثمرين فى كل بلد عربى .

٣ - تشريعات ضريبية وجمركية توحد الإعفاءات والمزايا الممنوحة للمستثمرين فى كافة مجالات الاستثمار بما يوفر أجواء منافسة

ايجابية متكافئة وعادلة فضلا عن خفض الضرائب والرسوم على عمليات الإنتاج والتصدير .

٤ - إنشاء أو تطوير صناديق وشركات لتأمين الصادرات العربية ضد مخاطر عدم الدفع وغيرها من المخاطر التجارية.

٥ - تفعيل وزيادة نشاط دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وزيادة مواردها التى تقارب ٢٢٠ مليون دولار حاليا، لزيادة فاعليتها فى تأمين المستثمر والمصدر العربى إزاء المخاطر التجارية وغير التجارية وبما يساعد فى تدفق الاستثمارات والتجارة بين الدول العربية .

٦ -تكوين وتحديث خريطة استثمارية عربية متكاملة تعرض الفرص الاستثمارية فى كل من قطاعات النشاط الاقتصادى (صناعة / زراعة / خدمات) خريطة لكل دولة عربية ولكل مجموعة إقليمية عربية والدول العربية ككل، ويميكن أن يتعاون فى ذلك وزارات التجارة والصناعة واتحادات الغرف التجارية والصناعية العربية التى تمثل رجال الأعمال العرب . كذلك يساهم فى إعدادها بشكل خاص الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة والدول العربية . بحيث تستعين هذه الأطراف بالخبراء ورجال الأعمال العرب كل فى مجاله.

٧ - دور متفاعل ومؤثر لرجال الأعمال العرب وذلك بتكوين ونقل رؤاهم وطموحاتهم عند صياغة أو تطوير التشريعات والنظم الخاصة بالاستثمار والتجارة على مستوى كل دولة عربية وعلى مستوى الجامعة العربية ومنظماتها المتخصصة ذات العلاقة.

٨ - يمكن بلورة هذا الدور من خلال منتدى أو مجلس رجال الأعمال العرب الذى ينعقد عليه الأمل فى تبادل رؤاهم والرؤى بينهم وبين حكوماتهم بما يعزز التفاعل بينهم وبين التوجيهات الحكومية بالدول العربية، لاسيما وأن هذه التوجيهات تميل الآن لزيادة مساحة إسهام القطاع الخاص فى خطط التنمية العربية .

٩ - إنشاء نظم وشبكة معلومات تربط بين الأطراف المعنية بسوق عربية مشتركة ، مثل الجامعة العربية ووزارات الاقتصاد والتجارة والصناعة والدول العربية، ورجال الأعمال العرب، واتحادات غرف التجارة والصناعة، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة بالدول العربية سيساعد هذا على التعريف المتجدد بإمكانيات وموارد ومزايا نسبية وتنافسية لدى كل دولة عربية وهذا يسهم فى تعزيز اتجاهات التكامل بدلا من الازدواج والتكرار فى الأنشطة الاقتصادية العربية، وفى تعزيز الدور التفاوضى فى الشراء الخارجى سواء مارسته جهات حكومية عربية أو منظمات أعمال عربية.

كما تربط هذه الشبكة بين منظمات الجمارك العربية فتتبادل معلوماتها بشأن ممارسات غير مشروعة لتجار أجانب فى مجال الغش أو التهرب الجمركى والتحايل بتزوير فواتير ومستندات الشحن .

١٠ - توحيد المواصفات القياسية فى مجال الصناعة بشكل خاص بما يساعد على تيسير التبادل التجارى وإجراءات المعايرة والتقييس .

ومن الضرورى أن يدرك المديرون العرب أهمية استراتيجيات التحالف أو التحالف الاستراتيجى بين الشركات العربية العاملة فى ذات النشاط أو

الصناعة، وذلك بما يسهم فى تنمية القدرات التكنولوجية والتسويقية، وعموما القدرات التنافسية فى الأسواق العالمية.

كذلك هناك أهمية كبيرة للدور الشعبى وشبه الرسمى لتكوين ودعم إرادة عربية داعمة للسوق العربية المشتركة وهنا يبرز دور الصحافة فيما تفرده من مقالات وتحليلات وما يسطره كتاب الأعمدة الصحفية، وكذا دور برامج التوعية والتثقيف فى الاذاعة والتليفزيون ودور الافلام السينمائية التسجيلية والدرامية ، ودور النقابات المهنية والعمالية وغرف التجارة والصناعة العربية .

مرة أخرى ان الإرادة السياسية الحاضرة هى أهم المقومات اللازمة للبدء فى التخطيط والتنفيذ العمليين للسوق العربية اللازمة المشتركة وكل ما نطمع إليه الآن هو إنشاء منطقة حرة للتجارة العربية كخطوة أولى ، بغض النظر عن الاختلافات فى الرؤى السياسية وللتذكر أن الخلافات السياسية بين الأوروبيين أو الآسيويين لم تمنع من تشكيلهم لتكتلات اقتصادية فاعلة. وأننا كنا أسبق فى إقامة الجامعة العربية عام ١٩٤٥ بينما ولد الاتحاد الأوروبى جنينا باسم السوق الأوروبية المشتركة باتفاقية روما فى عام ١٩٥٧ ، بل أن الدول العربية تتميز على غيرها إذ تجمعها وحدة الدم والتاريخ واللغة والثقافة والدين والجوار الجغرافى والموارد الوفيرة المتكاملة . فإذا لم نحسن استغلال كل هذه المقومات الإيجابية، فسيكون هذا مدهشاً ولأجيالنا من بعدنا ، ولغيرنا أيضاً [١] .

---

١ – د / أحمد سيد مصطفى؛ من مقال له بعنوان (السوق العربية المشترك .. رؤية مقترحة) نشرته جريدة الأهرام بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٩٧م ص ١٠ .

مقترح تكوين نواة للتكامل العربى بين مصر وسوريا ولبنان :

هناك دراسة أعدت فى مصر فى بعض مراكز البحوث الزراعية لإقامة اتحاد بين مصر وسوريا ولبنان يساعد فى سد الفجوة الغذائية بالدول الثلاث حيث تمتلك مصر وسوريا فائضاً كبيراً فى السلع التى يمكن تصديرها إلى لبنان كما أن مصر تعانى من عجز فى إنتاج القمح بينما تمتلك سوريا فائضاً وتحق نسبة ١٠٤ ٪ اكتفاء ذاتياً .

كما أشارت الدراسة إلى أن لبنان يتسم بتعدد الأنشطة الزراعية والتجارية والصناعية كما أن الدول الثلاث لديها مجموعة متنوعة من الفاكهة تحقق فائضاً لابأس به يمكن أن تستفيد به باقى الدول العربية وتدل المؤشرات الخاصة بالصادرات الزراعية على وجود أهمية نسبية لصادرات سوريا ولبنان من الحبوب إلى مصر مما يؤكد ضرورة زيادة التبادل والتكامل بين الدول الثلاث إلى درجة أقوى ويحقق نتائج أفضل عند انشاء الاتحاد المقترح .

وقد أوصت الدراسة بالعمل على زيادة صادرات الأرز المصرى إلى لبنان وسوريا وزيادة الصادرات السورية إلى مصر من القمح واللحوم البيضاء وطالبت بادخال التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة واستنباط أصناف وسلالات عالية الانتاج يتم تبادلها بين دول الاتحاد المقترح .

وحثت الدراسة الدول الثلاث على دخول الاتحاد المقترح والسماح بدخول مزيد من الدول العربية إليه ليتحول إلى نواة حقيقية للتكامل العربى.

١- مجلة الأهرام الاقتصادى ، العدد ١٧٠٤ - بتاريخ ٢٠٠١/٩/٣م ص ٥٣ إعداد : طارق مهدى .

٢- علاج مشكلة التشرذم المتمثلة فى القطرية :

القطرية : هى انقسام أجزاء الوطن العربى الكبير إلى دويلات مستقلة (أقطار)، وهذا الانقسام صنعه الاستعمار القديم أيام سيطرته على أجزاء الوطن العربى الكبير، وظل باقيا بعد رحيل المستعمر فى شكل الكيانات السياسية لكل قطر، لهذا أصبح لكل قطر حكومته وعلاقاته الخاصة ونظامه الإقليمى المستقل .

« ومن الملاحظ أن تفاعلات النظام الإقليمى العربى تتسم بغياب الجانب الشعبى أو الأهلى وترتكز أساسا على التفاعلات الرسمية الحكومية كما تفتقد للتفاعلات المصلحية الدائمة والمستقرة، إذ لاتوجد شركات عربية قوية قادرة على توجيه التفاعلات العربية فى اتجاهات أكثر اندماجية وإذا وجدت فهى شركات أسرية يسود تفاعلاتها مفاهيم العلاقات الشخصانية، كما أن حركة التفاعلات الأهلية المتنامية لاتزال ضعيفة وتقودها الحكومات ولذا يسود تفاعلات النظام الاقليمى العربى الجانب الحكومى الرسمى ومن ثم الاعتبارات السياسية التى تحكم عمل وتوجهات الحكومات العربية وهى دائما توجهات قطرية تركز على مصلحة نظام الحكم وليس فى المقام الأول مصلحة الشعوب .

كما تم اختصار التفاعلات السياسية الرسمية من الناحية العملية «عربيا» سواء كان رسميا أو شعبيا فى أنماط من العلاقات الشخصية التى تربط النخب الحاكمة هنا أو هناك، وافتقرت هذه العلاقات للأسس والأطر المؤسساتية الموجودة فى نظام إقليمى ، كالاتحاد الأوربى أو الآسيان مثلاً .

وفى الحالة العربية أصبحت شخصية الحاكم هى «كل السياسة» وأصبحت العلاقات بين الحكام مرادفا للعلاقات بين الدول والشعوب وعندما تختل الأولى لسبب أو لآخر تنعكس سلبا على الثانية، كما أن إدارة العملية السياسية داخل كل قطر عربى وبوسائل شخصانية ومن خلال نخبة معينة أو أسرة معينة تحيط بهذا القائد أو ذاك ولفترات زمنية طويلة أسست التوجهات الشخصية واضعفت الجانب المؤسساتى فى إدارة التفاعلات العربية . ونتيجة لسيطرة الجوانب الشخصانية فى إدارة التفاعلات المختلفة داخل كل نظام سياسى قطرى وفيما بين هذه النظم نفسها برزت ما يسميه بعض علماء السياسة بمفهوم ترهل أو موات المؤسسات القائمة التى وصل بعضها لمرحلة الشيخوخة والعجز عن القيام بسلطاتها الفعلية التى تقوم بها نظيراتها فى نظم إقليمية أخرى كالآسيان مثلا ومجموعة أو رابطة دول جنوب شرقى آسيا » .

ومن ثم فإن حجم الاختلالات والانقطاعات أو الثبات والسكون عند نقطة معينة من التفاعلات أصبحت أهم سمات التفاعلات السائدة فى بنية النظام الاقليمى العربى .

هذه السمات السلبية تعنى أن النظام الاقليمى العربى سيظل خلال السنوات القادمة « محلك سر» أو « يراوح مكانه» من حيث مستقبل العملية الاندماجية لافتقاده إلى مأسسة تفاعلاته وانضباطها فى أطر تنظيمية فاعلة على كل مستويات تفاعلاته السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والأهلية - سواء رسميا أو شعبيا .. هذا يفسر لماذا فشل العرب لأكثر من ٥٥ عاما فى تحقيق التكامل الاقتصادى أو السوق العربية المشتركة أو ضعف فاعلية الجامعة العربية وغيرها من مؤسسات وتفاعلات

العمل العربى المشترك » [1] .

إن شعوب الدول العربية هدّها نظام القطرية ، وكونُها دويلاتٍ مستقلة أوقعَ بها الضعف وحرمها من الاتصال والاندماج التى كانت عليه أيام قوة الأمة حيث كانت الأرض العربية المترامية الأطراف هى أرض كل عربى من تخوم الصين وحتى بلاد المغرب شمالى افريقية يرحل كيف يشاء ويتنقل فى كل بلد متى أراد، ولازلنا نقرأ فى الكتب قول أبى تمام :

بالشام أهلى وبغداد الهوى ، وأنا

بالرقمتين، وبالفسطاط إخوانى

والتاريخ قد سجل على صفحاته بأحرف من نور أخبار الرحلات العلمية التى كان يقوم بها العلماء العرب من كل حدب وصوب بلا جوازات سفر ولا تقارير أمنية ولاشئ من تلك الأمور السياسية التى عليها حال الدول العربية الآن .

وفى وسع جامعة الدول العربية فى الأيام المقبلة أن تحقق أمل الشعوب العربية فى استعادة المجد الضائع أيام الوحدة، وأن تفتح الأبواب المغلقة على الحدود المصطنعة بين الدول العربية فى الوطن العربى الكبير «أرض النبوات » التى لاتفصل بين أجزائه الفواصل الطبيعية؛ وإذا تمت الوحدة بين العرب تكونت منهم وحدة كبرى تستطيع أن تعيد للعرب مجدهم السالف وتضمن لهم حريتهم واستقلالهم. ولايكفى أن نتغنى بالانتماء إلى الأمة العربية ، بل علينا أن نجعل الانتماء واقعاً نحياه .

---

١ - مختار شعيب ، من مقال له بعنوان « الاندماج العربى فى عصر العولمة »، جريدة الأهرام ملحق الجمعة بتاريخ ١٩ من المحرم سنة ١٤٢٢هـ - ١٣ أبريل سنة ٢٠٠١م ص ٣٧ .

ثالثا - الشأن الإسلامي والخروج من فخ العولمة

مفهوم العالم الإسلامي:

العالم الإسلامى أو الأمة الاسلامية مفهوم يشمل كل المسلمين الذين يعيشون فى الكرة الأرضية مهما شطت بهم الديار أو تباعدت بهم المناطق التى يسكنونها، والخريطة الإسلامية لاتتوقف عند حدود الدول بل تتعمق فى قلب الدول غير الإسلامية والتى يعيش فيها المسلمون كأقليات.

ولقد بلغ عدد المسلمين فى العالم الآن مليار وربع مليار نسمة أى ما يعادل خُمس سكان الدنيا، يعيش ٨٠٪ منهم فى الدول الإسلامية فى القارات الثلاث آسيا وافريقية وأوربا ويعيش ٢٠ ٪ منهم كأقليات منتشرة فى أنحاء العالم إذ لاتكاد تخلو دولة واحدة من دول العالم من وجود المسلمين فيها .

ومن الأفكار المغلوطة التى تشيعُ فى مؤلفات المستشرقين اعتبار أن العالم العربى هو العالم الإسلامى نفسه، ولا يمكن بطبيعة الحال إنكار مكانة العالم العربى فى قلب العالم الإسلامى بل إن العالم الإسلامى بدون العالم العربى يفتقد الكثير من مقوماته السياسية والثقافية، ولكن هذا الخلط المتعمد يعبر عن مدى ضيق النظرة الغربية للعالم الإسلامى بل السعى بكل السبل إلى تقزيمه .

ثم إن العالم العربى لايقبل أن يكون بديلا عن العالم الإسلامى، ولكنه يقبل أن يكون نسيجا فى خريطة وقلبا نابضا يلتف حوله المسلمون

فالعَرَبُ جزء من منظومته الإسلامية، والمسلمون جميعا عربا كانوا أو غير عرب لديهم الشعور العظيم بالانتماء إلى الأمة الإسلامية تجمعهم فيها قبلة واحدة وكتاب واحد وإله واحد، وكل مسلم فى أى بقعة من بقاع الأرض تشده الرغبة فى تحقيق معنى هذه الأمة التى وصفها الله عز وجل بقوله **﴿ إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون ﴾** الأنبياء .

سماحة المسلمين أطمعت فيهم غيرهم : -

والمسلم بطبيعته فى أى مكان لايعادى أحداً بل هو يريد الخير للبشرية، لأن دينه يحضه على ذلك، فالقرآن الذى هو كتاب الله فيه آيات تحث على الرفق بالإنسانية، وتمنع إلحاق الأذى بالآخرين، بل تشجعه على التعاون معهم فى سبيل الخير وتصرفه عن التعاون معهم فى سبيل الشر لقوله تعالى : **﴿ وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان .. ﴾**.

كما أن رسوله صلى الله عليه وسلم أيضا فى أكثر من حديث له يؤكد على أن يكون المسلم دائما مفتاح خير مغلاق شر؛ وأن يحب للناس ما يحبه لنفسه، فالمسلم يعمل بتعاليم القرآن والسنّة وكلها تدعو إلى مكارم الأخلاق .

وكل متأمل يجد أن المسلمين يؤمنون بأن الله خلق الناس مختلفين ليتعارفوا، وهذا التعارف بين أفراد البشرية قد حض عليه دينهم لقول الله عز وجل **﴿ يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ﴾** فلا بأس أن يتعرف المسلم على غيره من الناس مهما

اختلفت أجناسهم وعقائدهم، وأن يجعل هذا التعارف هو الخطوة الأولى للفهم المتبادل والتعاون المشترك . وهكذا ألِفَ الدين الإسلامى منذ بدأ أن يعاشر غيره على المياسرة واللطف وأن يرعى حسن الجوار فيما يشرع من القوانين وما يسن من القواعد، ثم هو فى ميدان الحياة العامة حريص على احترام عقائد الناس وتقاليدهم المختلفة .

وتاريخ الإسلام يشهد على أن المسلمين لم يؤثر عنهم قط اضطهاد مخالفيهم أو مصادرة حقوقهم أو المساس الجائر لأموالهم وأعراضهم ودمائهم .

ثم « إن الإسلام لايكف لحظة واحدة عن مد يده لمصافحة أتباع كل ملة ونحلة فى سبيل التعاون على إقامة العدل، ونشر الأمن ، وصيانة الدماء أن تسفك وحماية الحريات أن تنتهك ، بل يندب المسلمين إلى أن يكون موقفهم من غير المسلمين موقف رحمة وبر، وعدل وقسط»[1] .

﴿ لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ الممتحنة – ٨ .

وإذا كان المسلمون لايعادون أحدا فإن العدوان يأتيهم من قبل الطامعين فى نهب أراضيهم وثرواتهم، وهذا ما دفع المغول إلى الهجوم

---

١ – محمد الغزالى ، التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام – دار الكتب الحديثة – عابدين – القاهرة سنة ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م ص ٨٧ .

على أراضى المسلمين حين استشعروا منهم ضعف حكامهم الذين ألهتهم الحياة الدنيا، فاستباح المغول بيضة الإسلام وغزوا البلاد وقهروا المسلمين رجالا ونساءاً وأطفالا فى كل مكان إلى أن قضى عليهم الجيش الإسلامى بقيادة سيف الدين قطز فى موقعة عين جالوت (رمضان سنة ٦٥٨هـ) وما كان من فلولهم بعد ذلك إلا أن دخلوا فى دين الله طواعية من عند أنفسهم وصار منهم العلماء المخلصون لله ولدين الإسلام .

وجاءت من بعد ذلك الحملات الصليبية التى استهدفت غزو المسلمين فى أراضيهم طمعاً فى ثرواتهم وأملاً فى إخضاعهم لهم، فهزموا شر هزيمة على يد القائد صلاح الدين الأيوبى .

ومن بعد ذلك كانت حملات وحملات إلى أن تم غزو المسلمين فى الحروب الاستعمارية فاستباح أهل الغرب والروس الملحدون أراضى المسلمين واستعمروها ونهبوا ثرواتهم ولم يخرجوا منها إلا بعد أن مزقوا وحدة الأمة الإسلامية وجعلوها دويلات مستقلة رسموا لها حدودا فهى لاتزال تحدها إلى اليوم .

ومن ثم أخذت الأمة الإسلامية رويدا رويدا تدخل فى الظلام.. ظلام الجهل.. ظلام الضعف .. ظلام الانحسار .. ظلام الفقر.. ظلام الجمود .. ظلام التخلف.. بعد أن كانت حضارة المسلمين هى الحضارة .. ولكن نفوس المخلصين من المسلمين الغيورين لازالت تتجاوز كل الحدود وتتعداها أملا فى الوحدة الكبرى وعودة الحضارة الإسلامية إلى مكانها الطبيعى .

مواجهة تحديات العولمة فى التفاعل معها بطرق سلمية :

لقد كانت نهضة أوربا - كلها تقريبا - مستمدة من أصول إسلامية، ومع ذلك كان موقف أوربا من الإسلام هو موقف الجاحد الحاقد المتربص المتنمر المتأهب للانقضاض [1] .

« ولقد كان غياب الأمة الإسلامية عن الساحة هو الكارثة الحقيقية التى أصابت البشرية ، لأنه أخلى الساحة من النموذج الصحيح للحضارة الإنسانية وأتاح للنموذج الغربى المنحرف أن ينفرد بالساحة، وأن يفتن الناس عن ربهم وآخرتهم ودينهم وأخلاقهم وإنسانيتهم » [2] .

وأقبح وجه من وجوه الانحراف هو بروز القوة الجاهلية التى تحكم الأرض اليوم سواء عنينا به الغرب فى مجموعه أو أمريكا فى تفردها، أو اليهود الذين يسيطرون هنا وهناك.. وكلهم يسارعون فى القضاء على الإسلام ويطمعون فى أراضى المسلمين وثرواتهم... وكلهم وجدوا ضالتهم المنشودة فى ركوب موجة العولمة .

يقول الدكتور / عبد المقصود عبد الغنى [3] :

إن أقطاب العولمة - وهى الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية. يستغلون كل الوسائل والآليات المتاحة لتحقيق الهيمنة على الشعوب والدول الأخرى، دول العالم الثالث، وهذا من شأنه أن يحول

---

١ ، ٢ - محمد قطب ، المسلمون والعولمة ، دار الشروق - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ ٢٠٠٠م ، ص ٢٤ ، ص ٢٦ .

٣ - د/ عبد المقصود عبد الغنى (رئيس قسم الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة) من مقال له بعنوان « العولمة وتحدياتها الثقافية» : جريدة الاهرام بتاريخ الأربعاء ٢٢/ ٨/ ٢٠٠١م.

هذه الدول إلى عبيد ليس لهم سوى تنفيذ السياسات التى يفرضها عليهم سادة النظام العالمى الذين يديرون حركة العولمة، وليس ثمة شك فى أن غاية هؤلاء السادة ليست مصلحة الناس عامة، وإنما غايتهم السيطرة على مقدرات الشعوب والأمم وتحقيق مصالحهم وأطماعهم واستغلال خبرات الشعوب والدول الضعيفة، والقضاء على سماتها وخصائصها وثقافاتها ، وما إلى ذلك من المقومات الشخصية لكل منها حتى يصبح الجميع خاضعين تابعين يدورون فى فلك الأقوياء، ومن ناحية أخرى يستهدفون هدم القيم ومحاربة الأديان، خاصة الإسلام الذى يمثل - فى نظرهم - أكبر خطر عليهم .

وإذا كان فى ذلك كله ما يكشف عن مخاطر العولمة وتحدياتها ، فإن أشد المخاطر وأقوى التحديات هى التى تنجم عن العولمة فى المجال الثقافى، لأن هذه العولمة الثقافية تمثل قناة من قنوات الغزو الفكرى والاختراق الثقافى، خاصة بالنسبة للأمة العربية والإسلامية، لأن مخططات الاختراق الحضارى بأساليبه المتعددة والمتطورة تستهدف هذه الأمة بشكل كبير، ذلك أن عداء الغرب لها قديما يرجع إلى الحروب الصليبية ، وقد يمتد إلى الفتوحات الإسلامية التى تمت على حساب الدولة الرومانية، ولذا فإن العولمة تعد حلقة من حلقات هذا الصراع ...

والآن يأتى التساؤل : ما موقفنا من هذه المخاطر ؟ وكيف نواجه هذه التحديات ؟ .

الواقع أننا ينبغى ألا نفرط فى التشاؤم ونقف من العولمة وتحدياتها موقف المتوجس الذى لايجد فيها خيرا فيرفضها حفاظا على ثقافته وقيمه ودينه وعقيدته، كما ينبغى ألا نغالى فى التهليل لها، ونستبشر بها خيرا

عميما، وننظر إليها على أنها قاطرة التقدم الشامل فى كل جوانب الحياة، بل ينبغى أن نقف منها موقفا يتسم بالاعتدال والتوسط موقفا نقديا يميز بين ما فيها من خير وما فيها من شر ، فليست العولمة خيرا خالصا ، ولا شراً محضا ، بل لها ايجابياتها وفوائدها ، ولها سلبياتها وأخطارها وإن كان سلبياتها ومخاطرها أكثر وأشد، إنها لاتخلو من خير وإن كان قليلا ، ذلك أنها قد تأخذ بيد الدول الضعيفة وتدفعها إلى السير فى طريق التقدم والثورة العلمية والتكنولوجيا الحديثة ، وقد تساعد على احترام حقوق الإنسان ، وترسيخ مبادئ الشورى والديمقراطية والعدالة والمساواة، وقد تسهم فى محاربة الاستبداد وسوء استخدام السلطات الذى تعانى منه بعض الدول والشعوب، وقد تدفع الدول المتخلفة إلى الثورة الصناعية والنهضة، ولكن مع هذا فإننا لاننكر أن ثمة توجسا ومخاوف كثيرة من العولمة وتحدياتها .

وإذن فالسبيل لمواجهة هذه التحديات أن نواجهها ولانهرب منها، لابد أن نتفاعل معها بطريقة سليمة، أما إذا تجاهلناها واكتفينا بعبارات الرفض والشجب والاستنكار لأساليب الهيمنة والسيطرة وفرض النظام الغربى... إلى آخره، فإننا بذلك ندور حول أنفسنا مكتفين بدفاع المتاجرة بالألفاظ، وهذا أمر لايرضاه إنسان عاقل، إن أسلوب الرفض لايجدى مع العولمة، لأنها تيار واقع لامجال لإنكاره لأنه حقيقة ماثلة أمامنا، ولا مجال للانعزال أو التقوقع لأنه ليست هناك حدود أو سدود فى هذا العصر، عصر ثورة الاتصالات والمعلومات عصر السماوات المفتوحة، والأفكار تنتقل إلينا وتقتحم علينا بيوتنا دون إذن أو تصريح .

وعلى هذا فلا سبيل أمامنا إلا التفاعل مع العولمة بأسلوب عصرى،

ونظرية نقدية واعية، وهذه النظرة سوف تقودنا إلى ما يمكن أن نقيده من العولمة، إن هذه النظرة سوف تكشف لنا أن العولمة تمثل لنا دعوة غير مباشرة إلى ممارسة النقد الذاتى لنعيد النظر فى حساباتنا، ونعيد ترتيب البيت من الداخل، وقد تدفع هذه النظرة الشعوب والدول الإسلامية إلى الاستفادة مما قامت عليه العولمة الاقتصادية من تكتلات اقتصادية، فتسعى إلى تكوين تكتل عربى اقتصادى، وتكوين تكتل إسلامى اقتصادى علينا إذن أن نتفاعل مع العولمة تفاعلا ايجابيا خلاقاً ، هذا التفاعل قد يتيح لنا أن نوظف وسائل العولمة وآلياتها لصالح ثقافتنا، وقد يساعدنا على أن نسهم فى توجيه العولمة إلى ما فيه خدمة للبشرية، ونخفف من سلبياتها وطغيانها .

بهذا كله نستطيع أن نواجه تحديات العولمة، نواجهها بالفكر الحر المستنير، نواجهها بما نملكه وبما يمكن أن نحققه من إنجازات حضارية، نواجهها بعقولنا الراجحة، وعيوننا الباصرة، نواجهها بأن نشارك مشاركة فعالة ومؤثرة فى العولمة بحيث نعمل على الحد من اندفاعها المدمر لجوهر الإنسان، ونوقف طغيانها على القيم الروحية والدينية، ونعمل أيضا على تعديل مسارها، وتقويم توجهاتها من أجل مصلحة الإنسان، وإذا لم نفعل نكون قد تخلينا عن مسئوليتنا، وهذا لايليق بنا كأمة عريقة فى الحضارة... » [1].

---

١ - المرجع السابق نفسه .

﴿ واجب ملوك ورؤساء وحكام الدول الإسلامية ﴾ [1]

أن أوجب ما تتوجه إليه العزائم هو إصلاح مانحن فيه مما جلب علينا هذه المحن . ومن أجل ذلك فإننا نطالب ولىّ الأمر بتدارك الأوضاع التى تحتاج إلى الإصلاح فى النواحى التالية :

- إنشاء مجلس للشورى للبت فى الشئون الداخلية والخارجية يكون أعضاؤه من أهل الاختصاصات المتنوعة المشهود لهم بالاستقامة والإخلاص مع الإستقلال التام دون أى ضغط مؤثر على مسئولية المجلس الفعلية.

- عرض وصياغة كل اللوائح والأنظمة السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها على أحكام الشريعة الإسلامية ومن ثم إلغاء كل ما يتعارض معها . ويتم ذلك من خلال لجان شرعية موثوقة ذات صلاحية.

- أن تتوافر فى مسئولى الدولة وممثليها فى الداخل والخارج استقامة السلوك مع الخبرة والتخصص، والإخلاص والنزاهة، وأن الإخلال بأى شرط من هذه الشروط لأى اعتبار كان ... تضييع للأمانة وسبب جوهرى للإضرار بمصالح البلد وسمعته .

- تحقيق العدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع فى أخذ الحقوق وأداء الواجبات كاملة دون محاباة للشريف أو منة على الضعيف، وأن استغلال النفوذ أياً كان مصدره فى التملص من الواجبات أو الاعتداء على حقوق الآخرين سبب لتمزق المجتمع والهلاك الذى أنذر به النبى

١- د. عبد الودود شلبى؛ « عرب ومسلمون للبيع » ص ٣٠، ٣١، ٣٢ الناشر دار المختار الإسلامى ١٩٩٢.

ﷺ .

- الجدية فى متابعة ومحاسبة كل المسئولين بلا استثناء، لاسيما أصحاب المناصب الفعالة، وتطهير أجهزة الدولة من كل من تثبت إدانته بفساد أو تقصير بصرف النظر عن أى اعتبار .

- إقامة العدل فى توزيع المال العام بين جميع طبقات المجتمع وفئاته، وإلغاء الضرائب وتخفيف الرسوم التى أثقلت كواهل الناس وحفظ موارد الدولة من التضييع والاستغلال. ومراعاة الأولوية فى الصرف على الاحتياجات الملحة . وإزالة كافة أشكال الاحتكار والتملك غير المشروع. ورفع الحظر عن البنوك الإسلامية وتطهير المؤسسات المصرفية العامة والخاصة من الربا الذى هو محاربة لله ورسوله وسبب لمحق البركة .

- بناء جيش قوى متكامل مزود بأنواع الأسلحة من مصادر شتى مع الاهتمام بصناعة السلاح وتطويره.. ويكون هدف الجيش حماية البلد ومقدساته .

- إعادة بناء الإعلام بكافة وسائله وفق السياسة الإعلامية المعتمدة للمملكة ليخدم الإسلام، ويعبر عن عقيدة هذا الشعب وأخلاقه وقيمه من خلال الخبر الصادق والنقد البناء .

- بناء السياسة الخارجية لحفظ مصالح الأمة بعيداً عن التحالفات المخالفة للشرع وتبنى قضايا المسلمين مع تصحيح وضع السفارات لتنقل الصبغة الإسلامية لهذا البلد . [1]

---

١ - المرجع السابق نفسه .

- تطوير المؤسسات الدينية والدعوية فى البلاد ودعمها بكل الإمكانات المادية والبشرية وإزالة جميع العقبات التى تحول دون قيامها بمقاصدها على الوجه الأكمل .

- توحيد المؤسسات القضائية ومنحها الاستقلال الفعلى والتام، وبسط سلطة القضاء على الجميع وتكوين هيئة مستقلة مهمتها متابعة تنفيذ الأحكام القضائية .

- كفالة حقوق الفرد والمجتمع وإزالة كل أثر من آثار التضييق على إرادات الناس وحقوقهم بما يضمن الكرامة الإنسانية حسب الضوابط الشرعية المعتبرة .(١)

العالم الإسلامي والخروج من الفخ

يتعين على الموقف الإسلامى أن يبحث لنفسه عن طريق يسلكه حتى لايقع فى الفخ الذى ينصبه له المستفيدون من العولمة، وهذا المخرج الذى ينجيه من مغبة الوقوع فى الفخ يكون عن طريق : -

١ - تكوين اقتصاد إسلامى متكامل وتنمية بشرية شاملة :

حيث لابد من تحقيق قوة اقتصادية تمكن دول العالم الإسلامى من الانفاق بسخاء على التعليم والبحث العلمى، وكذا الانفاق بسخاء على قواتها المسلحة التى تحمى أمنها ضد الأخطار الخارجية، ولكى تتحقق هذه القوة الاقتصادية لابد من ضم الجهود التى تبذلها المؤسسات العربية والإسلامية حتى يكون الدفع أقوى مما هو عليه الآن فى بناء قوة

---

١ - المرجع السابق نفسه

اقتصادية كبرى، بمعنى أن تجتمع جامعة الدول العربية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية والمجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة ورابطة العالم الإسلامى على عمل موحد؛ بحيث توضع خطة عامة للنهوض بالاقتصاد والتنمية على مستوى العالم الإسلامى، بدلا من الجهود المتفرقة التى تبذلها كل مؤسسة على حدة وبحسب رؤيتها هى ، فإذا تحقق وجود استراتيجية اقتصادية محكمة تتبنى تنفيذها المؤسسات الإسلامية الكبرى صار من الممكن مواجهة تحديات العولمة بقوة، خصوصا أن العالم الإسلامى يمتلك من الموارد الطبيعية ما يؤهله إلى الخوض فى هذا السبيل بقوة واقتدار، فالعالم الإسلامى « يملك وطنا تصل مساحته إلى خمسة وثلاثين مليونا من الكيلومترات المربعة، فى موقع حاكم لحركة العالم وعلاقاته البحرية والبرية والجوية، وتحتوى أرضه من المعادن والثروات ما يجعله الأول فى : البترول والمنجنيز والقصدير والبوكسيت، والثانى فى : النحاس والفوسفات والثالث فى الحديد، والخامس فى الرصاص، والسابع فى الفحم، والذى تمتلك بلدة واحدة منه وهى السودان من الأرض الصالحة للزراعة ما يمكنها من أن تكون سلة غذاء جنوب الكرة الأرضية كلها » [1] .

ولا تخفى هذه المعلومات عن عيون المستفيدين من العولمة، ولذلك فهم حريصون على زعزعة بلاد هذا العالم حتى تشغلهم عنها، وهم يثيرون القلاقل بين شعوب المسلمين حتى يصرفوهم عن التفكير فى استغلال مواضع القوة لديهم .

---

١ - د/ محمد عمارة، العالم الإسلامى والمتغيرات الدولية، ص ٢٩ - دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٧٧م.

« من المعلوم أن الدول الإسلامية جميعها تصنف ضمن الدول النامية، وأن أغلب شعوبها يعانى من الفقر، ويفتقر إلى الاحتياجات الأساسية، فالغالبية العظمى من الدول الإسلامية تعانى من ضعف إنتاجها الاقتصادى، ومن عجز فى ميزانها التجارى، ولا تستطيع قيمة صادراتها أن تغطى حاجة الاستهلاك المتزايدة فيها، ولم ينج من هذا العجز فى الميزان التجارى سوى الدول البترولية .

أما السكان فى أغلب الدول الإسلامية فيعانى معظمهم من دخل منخفض لايفى بمتطلبات الحياة الكريمة، وضعف المستوى الغذائى، ونقص فى الرعاية الصحية، وانتشار للأمية فى العالم الإسلامى إلى ٩٠ ٪.

ويعجب الباحث مما وصل إليه عالمنا الإسلامى من تخلف وضعف وعجز إذا علم أن العالم الإسلامى :

- ينتج ٤٢,٤ ٪ من البترول فى العالم، ويتحكم فى ٧٢٪ من احتياطه العالمى، وينتج ٧٥٪ من الإنتاج العالمى من المطاط الطبيعى فى ماليزيا واندونيسيا وغيرهما .

- كما ينتج ٤٧ ٪ من انتاج القصدير، و ٢٥ ٪ من إنتاج النحاس فى العالم.

- وينتج العالم الإسلامى ٢١ ٪ من الفوسفات فى العالم، وقد بلغ إنتاجه من الخشب نحو ٢٥ ٪ من الانتاج العالمى .

- كما تنتج الدول الإسلامية الحبوب الزيتية والزيوت النباتية ويبلغ إنتاجها ٦٠ ٪ من جملة الإنتاج العالمى، وتنتج أيضا ٢٦ ٪ من إنتاج العالم للجوت .

- وينتج العالم الإسلامى ٦٪ من اليورانيوم فى العالم والذى يستخدم فى إنتاج الطاقة النووية .

هذا ويسيطر العالم الإسلامى بموقعه الجغرافى الفريد على المضايق العالمية التى تتحكم فى الملاحة الدولية مثل مضيق « ملقا» بين المحيطين الهادى والهندى، ومضيق « باب المندب » بين المحيط الهندى والبحر الأحمر، ومضيق « هرمز» بين المحيط الهندى والخليج العربى، ومضيق «جبل طارق » بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلنطى، إضافة لمضيقى « البوسفور والدردنيل» فى تركيا، وإضافة لقناة السويس التى تربط أوروبا والعالم الغربى بجنوب شرق آسيا وشرق أفريقيا بأقصر الطرق.

ويضم العالم الإسلامى أكثر من ٢٥٪ من جملة سكان العالم،كما تجرى فى دول العالم الإسلامى العديد من الأنهار مثل نهر النيل فى مصر والسودان، والذى يعتبر من أطول أنهار العالم، ونهرى دجلة والفرات، ونهر السنغال ، ونهر النيجر، ونهر السند فى باكستان، وغيرها من الأنهار .

نعم يعجب الباحث إذا رأى الحالة التى وصل إليها العالم الإسلامى على الرغم من امتلاكه تلك الإمكانات الهائلة التى تمكنه من تشكيل قوة عالمية قادرة على تحقيق رفعة وعز للإسلام والمسلمين، فضلاً عن تحريرهم من ذل التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة وتخليصهم من براثن الفقر والجوع والمرض ليكونوا خير أمة أخرجت للناس .

إن إخراج العالم الإسلامى من عنق الزجاجة واسترجاع الأمة لدورها فى العالم وأدائها لرسالتها على الوجه الأمثل يقتضى - من الأمة

الإسلامية جمعاء بكل فئاتها - المشاركة فى عملية التنمية، فالتنمية بمفهومها الإسلامى الشامل أصبحت ضرورة ملحة ولاتحتمل مزيدا من التأجيل والتسويف » [1] .

٢- توحيد النظم التعليمية والبحث العلمى فى بلاد الأمة الإسلامية :

تضم المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة أربعا وأربعين دولة إسلامية، وهى تهتم بالمجالات الثلاثة التربية والعلوم والثقافة فى بلاد العالم الإسلامى ، وهناك أيضا مؤسسة رابطة العالم الإسلامى وهى منظمة غير حكومية من شأنها تقديم الخدمات لشعوب العالم الإسلامى والأقليات الإسلامية فى كل مكان وفى مختلف المجالات التى منها المجالات التربوية والتعليمية والثقافية ، وباستطاعة المنظمتين أن تضعا استراتيجية هادفة للرقى بمناهج التربية والتعليم والثقافة فى ربوع العالم الإسلامى بحيث يكون ذلك فى إطار موحد يتم تعميمه فى كل الدول الإسلامية لمواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين وذلك لتحقيق نهضة علمية إسلامية شاملة مع الأخذ فى الاعتبار طبيعة المجتمع الإسلامى فى أقاليمه المختلفة لاجتياز حالة التخلف العلمى والتقنى التى تعيشها الأمة الإسلامية .

أما بالنسبة للبحث العلمى فإنه يحتاج إلى إدارة علمية جيدة للتخطيط والتنسيق بين الباحثين أنفسهم ولعل غياب الإدارة العلمية الواعية تأتى فى مقدمة الأسباب التى تحول دون نهضة علمية إسلامية متكاملة على الرغم من كثرة الجامعات ومراكز البحوث فى العالم

١ - د/ رضوان أحمد بيطار ؛ من مقال له بعنوان « حاجة الأمة إلى التنمية » : الوعى الإسلامى العدد ٣٨١ - جمادى الأولى ١٤١٨هـ - سبتمبر / أكتوبر ١٩٩٧م.

الإسلامى، لذا يرى الدكتور أحمد فؤاد باشا عميد كلية العلوم - جامعة القاهرة ضرورة إنشاء « اتحاد علمى إسلامى » يضع السياسات العلمية والتقنية الدقيقة والمستقرة من واقع الإمكانات المتاحة للأمة الإسلامية بحيث يعمل على تحقيق التكامل بين البرامج العلمية الإقليمية ويقضى على العزلة القائمة حاليا بين العلم الإسلامى والعلم العالمى، ويسهل متابعة كل ما يستحدث فى مجال وإنتاج المعرفة واستخدامها »[1] .

٣ - النهوض بمستوى الخطاب الإعلامى الإسلامى :

يمثل الإعلام خطورة عظيمة فى تشكيل فكر واقتناع الشعوب لاسيما بعد نشاط الفضائيات وانتشار القنوات الإعلامية انتشارا كبيرا وبشكل لم يسبق له مثيل من قبل، ولقد نجحت الدوائر الغربية المعادية للإسلام فى قلب الحقائق وتزييف التاريخ بقصد تشويه صورة الإسلام والمسلمين فى عقول الناس شرقاً وغرباً ، ونجحت هذه الدوائر فى إيهام شعوب الدول الغربية والأمريكية بأن العدو الحقيقى للغرب بعد سقوط الشيوعية هو الإسلام .

ولا يخفى على أى راصد للحركة الإعلامية العالمية أن اليهود من وراء فكرة الترويج بأن العدو الأول للغرب هو الإسلام بما يملكون من إذاعات موجهة وقنوات فضائية تبث برامجها ليل نهار لإلصاق التهم بالمسلمين فى العمليات الإرهابية وتصوير الفلسطينيين والعرب على أنهم هم الذين يعتدون على اليهود فى إسرائيل .

---

١ - د/ أحمد فؤاد من مقال له بعنوان مقومات النهضة العلمية الإسلامية، مجلة الأزهر سبتمبر ٢٠٠١م ص ١٠٦ .

ولهذا يتعين على الإعلام العربى والإسلامى تصحيح هذه الصورة فلا يقف منها موقف السلب معتمدا على الجعجعة المحلية بالاستنكار والشجب والرفض ، وعليه أن يكشف عن حقيقة المواقف الإسرائيلية الظالمة التى تضرب بالشرعية الدولية وبحقوق الإنسان عرض الحائط على مرآى ومسمع من الأمريكيين وكثير من الأوربيين .

كما لابد من أن يتوجه الإعلام العربى والإسلامى لإقامة محطة فضائية دولية أو أكثر ناطقة باللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية والألمانية والايطالية لفضح الممارسات العدوانية الإعلامية المعادية للإسلام ولفضح الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة ضد الفلسطينيين مع شرح أبعاد القضية الفلسطينية بطريقة موضوعية، ودحض أى افتراءات توجه إلى الإسلام والمسلمين، مع تقديم شرح وافٍ للجوهر الحقيقى للدين الإسلامى من منطلق أنه على عكس ما يعتقده أبناء أوربة أو يعتقده الأمريكان وأن حقيقة هذا الدين هى الدعوة إلى الإيمان بالله العزيز الحكيم وإلى التقدم والتطور والتسامح، وإلى السلام القائم على العدل.

إن أمة الإسلام أمة تبليغ؛ ومن أهم وسائل التبليغ القنوات الفضائية والإذاعية ولدينا من العلماء الأفاضل القادرين على توضيح أصول الإسلام وتعاليمه العدد الكثير، وجميع شعوب العالم تحتاج الآن إلى شرح مفاهيم الإسلام والأخلاق التى يدعو إليها خصوصا بعد أن اجتاحتها موجات الإلحاد والتضليل وأغرقتها تيارات المادية بمختلف صنوفها وأنواعها والآن تدفعها رياح العولمة إلى منحدر الهلاك .

ومجمل القول : أنه لكى يخرج العالم الإسلامى من فخ العولمة لابد من وجود إرادة التغيير لدى الحكام، كما لابد من أن تنشط مؤسساته الحكومية وغير الحكومية فى تفعيل الدور المنوط بها لمواجهة تحديات العولمة، بمعنى أنْ تتوحد جهود تلك المنظمات فى وضع خطط واستراتيجيات شاملة للنهوض بمستوى الاقتصاد الإسلامى، والتنمية الإسلامية « الشاملة» ، وتوحيد التعليم، وإنشاء الاتحاد الإسلامى للبحوث العلمية، ثم النهوض بمستوى الخطاب الإعلامى لتصحيح صورة الإسلام والمسلمين فى عقول وفكر الشعوب على مستوى العالم أجمع، وبدون هذا التوحد سوف يظل المجتمع الإسلامى يعانى من الظلم والقهر والعدوان فى كل موقع، كما سيظل تابعا غير متبوع، قانعا بما تلقيه إليه العولمة من الفتات الغث .

--﴿﴿ المبحث الثالث ﴾﴾--
﴿ نحو عولمة سعيدة ﴾

- الإسلام يدعو إلى الانفتاح والعالمية .
- الغرب يدعو إلى المادية والعلمانية والشذوذ .
- نحو عولمة سعيدة تقوم على العدل والمساواة .



--﴿﴿ المبحث الثالث ﴾﴾--

﴿ نحو عولمة سعيدة ﴾

قال المفكر المصرى السيد يس «العولمة السعيدة» لمن يعرف ألايكون ضحيتها.

ومعنى هذه العبارة أن للعولمة إيجابيات وسلبيات، والذكى هو من يعرف كيف يفيد من إيجابياتها ولايقع فى سلبياتها، ولاشك فى أن سلبياتها أخطاراً ودواهى يجب التنبيه عليها والتحذير من مغبة الوقوع فى براثنها .

الإسلام يدعو إلى الانفتاح والعالمية :

فمن إيجابيات العولمة الانفتاح على العالم بسبب ثورة الاتصالات حتى غدا العالم وكأنه قرية كونية واحدة كما يقولون. ومع هذا الانفتاح يمكن التعرف على الآخر، وذلك ينطبق تماما مع روح الإسلام لقوله تعالـــى **﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ﴾**[1]، والإسلام حينما يدعو إلى الانفتاح والعالمية يشترط أن يقوم الانفتاح والتواصل على الحوار المنزه عن الكذب والخداع والتلفيق، الحوار الذى يلتزم بالثوابت العقدية وعدم التعرض لأى عقيدة من العقائد بالاستخفاف والاستهزاء.

وإذا لجأنا للقرآن فإننا نجد فيه أكثر من نداء بـــ « يا أيها الناس » مما يدل على أنه رسالة عالمية للناس جميعا، وقد بلغت النداءات بهذا

---

١ - سورة الحجرات : من الآية ١٣ .

اللفـظ عشرين نداءً للناس جميعا فـى كل أرجاء المعمورة وفى كل زمان .....وهى فى عمومها ترشدهم إلى طريق الحق والهداية وتنأى بهم عن سبل الضلال والغواية. ونحن نذكر الآيات ها هنا على الترتيب الوارد فى كتاب الله عز وجل كما يلى :

١ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ - البقرة ٢١ .

٢ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الأَرْضِ حَلالاً طَيِّبًا وَلا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴾ - البقرة ١٦٨ .

٣ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ - النساء ١ .

٤ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ - النساء ١٧٠ .

٥ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴾ - النساء ١٧٤ .

٦ - ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ - الأعراف ١٥٨ .

٧ - ﴿ فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ - يونس ٢٣ .

٨ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ - يونس ٥٧ .

٩ - ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي شَكٍّ مِّن دِينِي فَلا أَعْبُدُ الَّذِينَ تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ أَعْبُدُ اللَّهَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُمْ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ - يونس ١٠٤ .

١٠ - ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴾ - يونس ١٠٨ .

١١ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ - الحج ١ .

١٢ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِن مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنكُم مَّن يُتَوَفَّىٰ وَمِنكُم مَّن يُرَدُّ إِلَىٰ أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا وَتَرَى الأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ - الحج ٥ .

١٣ - ﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴾ - الحج ٤٩ .

١٤ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِن يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴾ - الحج ٧٣ .

١٥ - ﴿ وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عُلِّمْنَا مَنطِقَ الطَّيْرِ وَأُوتِينَا مِن كُلِّ شَيْءٍ إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ ﴾ - النمل ١٦ .

١٦ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاخْشَوْا يَوْمًا لَّا يَجْزِي وَالِدٌ عَن وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغَرُورُ ﴾ - لقمان ٣٣ .

١٧ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ ﴾ - فاطر ٣ .

١٨ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغَرُورُ ﴾ - فاطر ٥ .

١٩ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ - فاطر ١٥ .

٢٠ - ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ - الحجرات ١٣ .

وهذه الآيات كما ترى فيها دعوة للبشرية جمعاء لاتباع أصول الدين إذ لاتصلح المعيشة على ظهر الأرض إلا باتباع أوامر الدين ونواهيه، وتلك هى العولمة الإسلامية التى تحقق أمن الفرد وسعادته أما العولمة

الأجنبية فهى تعتمد على أفكار فلاسفة الأجانب المجردة عن الدين لأنهم يعتبرون أن التمسك بالدين رجعية وتخلف ، ولا يؤمنون بالله الواحد القهّار، ولايرضون بشريعته، ولا يرغبون فى اتباع أوامره والابتعاد عن نواهيه .

الغرب يدعو إلى المادية والعلمانية والشذوذ :

إن معظم أهل الغرب صاروا فى أغلب أحوالهم ماديين علمانيين بعد أن طلّقوا الأديان وآمنوا بالمادة وبالإنسان وبإطلاق الحريات للتنعم والتلذذ قدر الإمكان، وصار فى مذاهبهم أن احترام حرية الإنسان أكبر من احترام الأديان، كما صار من مذاهبهم أن تأليه الدولة أكبر من تأليه الله الواحد القهار - حاشا لله ، وتعالى الله عما يفعلون- فعطلوا بذلك الشرائع الدينية التى جاءت بها الرسالات السماوية، وارتضوا أن تضع الدول لنفسها شريعة تسير على هداها فوضعوا وثيقة إعلان حقوق الانسان التى هى فى الحقيقة تهضم حقوق الانسان وتقضى على كرامته؛ ولنضرب لذلك مثلاً الحملة الدعائية التى وجهتها المنظمات الأوربية ضد تركيا التى طلبت الانضمام إلى الاتحاد الأوربى؛ حيث توجه لها اتهامات الحد من الحريات العامة وخاصة حرية الشواذ جنسياً وجعلت ذلك شرطاً لانضمام تركيا للاتحاد الأوربى فقد نشرت بعض الصحف هذا الخبر الذى جاء فيه :

« تدعو المنظمات الأوروبية الحكومةَ التركيةَ بضرورة اتخاذ قرارات لإطلاق حرية « الشذوذ الجنسى» إذا كانت تنوى بالفعل الانتماء للاتحاد الأوروبى الذى تنص قوانين معظم دُوَلِه على اعتبار الشذوذ الجنسى حقاً طبيعياً للإنسان .

وتشدد المنظمات الأوروبية على إجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية فى تركيا بحيث يسمح لأبناء الجنس الواحد بالزواج فيما بينهم. وتأتى هذه الحملة الأوروبية جراء قيام السلطات التركية مؤخراً بحملة تمشيط واسعة ضد عدد من مواقع الفجور التى يتردد عليها الشــواذ جنسياً ويستقطبون فيها الشباب وطلاب المدارس من القصّر خاصة » [1] .

وقد حدث الشئ نفسه مع مصر عند عقد اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربى فقد صدرت عن لجنة العلاقات الخارجية فى البرلمان الأوربى عدة اقتراحات تضمنت مطالبة الحكومة المصرية بالعمل على احترام الحقوق الأساسية للمواطنين ووقف الدعاوى القضائية المرفوعة على بعض الشواذ جنسيا والمطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام كما أضافت اللجنة أن اتفاق الشراكة كان يجب تقييم تنفيذه بواسطة الاتحاد الأوربى فقط. مما أدى إلى أن وجه الدكتور/ فتحى سرور خطاباً شديد اللهجة إلى رئيسة البرلمان الأوربى « نيكولا فونتان » رداً على الاقتراحات التى صدرت عن لجنة العلاقات الخارجية فى البرلمان الأوربى وبما يفيد أن مصر لاتقبل التدخل الخارجى فى القانون المصرى، وأن اتفاق الشراكة يجب تقييمه بواسطة الطرفين معاً : الجانب المصرى والجانب الأوربى» [2] .

١- العالم الإسلامى العدد ١٧١٨ الجمعة ٢٥ رجب ١٤٢٢هـ - ١٢ اكتوبر ٢٠٠١م. الصفحة الأخيرة .

٢- راجع جريدة أخبار اليوم بتاريخ السبت ١٦ رمضان سنة ١٤٢٢هـ - أول ديسمبر سنة ٢٠٠١م الصفحة الأولى .

فهل نطمئن بعد هذه الفضيحة الكبرى إلى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى وضعته أمريكا مع حلفائها الأوربيين وفى مجتمعاتهم وحكوماتهم من يعترفون بالشواذ ويدافعون عنهم ؟! إنهم هم أنفسهم الداعون إلى العولمة المادية وإلى حب الشهوات والذود عنها ... والدين الإسلامى يفضح مآربهم فى قوله تعالى ﴿ **زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِندَهُ حُسْنُ الْمَآبِ** ﴾[١] فلماذا لايكرهون الدين؟! ولماذا لاينكرون القرآن ؟! ولماذا يكرهون الشريعة الإسلامية التى تكفهم عن اتباع الهوى ؟

إن العولمة التى ينادى بها الغرب إذا لم تستطع نفى الدين فلا أقل من أن تقوم بتهميشه، ولهذا ادّعى المروجون لها أنّ التمسك بالدين رجعية وأن أداء الشعائر غباء وشكلية، وادعوا زورا أن التقدم والحضارة لايتوصل إليهما إلاّ بنبذ الدين والتخلص من التقاليد الموروثة .

إن العولمة التى تنادى بها أوربة وأمريكا لاتعدو فى مفهومها عن كونها ثرواتٍ اقتصادية، وجمعاً للأموال من أى سبيل، وإطلاق الحريات إلى درجة إباحة الشذوذ الجنسى، وتذويب الهويات، ثم هى فى النهاية هيمنة غربية تقود العالم إلى البؤس والشقاء ثم الدمار والهلاك .

إنهم يتباهون فى كل نادٍ بتفوقهم التكنولوجى وتقدمهم فى العلوم والصناعات وأنهم ما وصلوا إلى ما وصلوا إليه إلا عن طريق مناهجهم العلمية المادية بعيداً عن الدين وسيطرته على النفوس، وادّعوا بذلك تفوق

---

١ - سورة آل عمران : الآية ١٤ .

الحضارة الرأسمالية على غيرها من الحضارات لهذا السبب .

وهذا التباهى الأحمق من جانب دعاة العولمة فى أوربة وأمريكا، إنما هو فى الحقيقة تزييف وتضليل للشعوب الفقيرة أو النامية التى هى فى حاجة للتكنولوجيا لجرها إلى ميدان التبعية للغرب وأمريكا وضمان استدامتها فى هذا الميدان فلا تخرج أبداً عن التبعية .

ثم إن الحضارة الرأسمالية ليست فى الحقيقة حضارة، إنما هى تفوق علمى - صناعى فقط، لأن الحضارة تصحبها الأخلاق، وحضارة الرأسمالية حضارة بلا أخلاق، كذلك فإن العولمة التى ينادون بها عولمة بلا أخلاق ولا روح لأنها تعتمد فى عمومها على المادة وليس على الروح والمادة معاً، وعولمة تخلو من الروح تكون عولمة ظالمة لبنى البشر جميعا، ولا تقود بحال من الأحوال إلى خير الإنسان لأن الانسان مركّب من روح ومادة ، فإذا فقدَ الروح صار مادة جامدة لاحياة فيها. كذلك فإن عولمة الغرب لاحياة فيها .

وها هى ذى أمريكا تشتعل.. لقد انفجرت براكين الغضب والسخط فى لوس انجلوس مئات القتلى .. ألوف الجرحى.. عشرات الألوف من الحرائق .. جرائم السلب والنهب أصابت كل متجر .. إعلان حالة الطوارئ وحظر التجول .. بوش يعلن المنطقة منطقة كوارث.. والجيش الاتحادى يتدخل لوقف المذابح.. خروج المظاهرات فى كل مدينة وشارع.. إن الولايات المتحدة لم تعد متحدة ..! ومصيرها « السوفييتى» يقترب بسرعة.. ومن يعش فلسوف يرى .. هذه التنبؤات بعد أن تصبح حقائق واقعة .. وها هى أمريكا تشتعل مرة أخرى فى أحداث الثلاثاء

الأسود ١١ من سبتمبر فى القرن الحادى والعشرين ويضرب الفدائيون فيها برجى منظمة التجارة العالمية رمز العولمة، والبنتاجون رمز الغطرسة.[١]

منذ أكثر من سبعين عاماً أصدر مستشرق ألمانى كتاباً سماً «الإسلام قوة الغد »[٢] .. وفى هذا الكتاب يقول :

إن التاريخ سيعيد نفسه مبتدئاً من الشرق.. من المنطقة التى قامت فيها القوة الإسلامية العالمية. وتظهر هذه القوة فى تماسك الإسلام ووحدته ووضوحه.. وستثبت هذه القوة وجودها إذا ما أدرك المسلمون فعالية هذه القوة والاستفادة منها ..

* إن الإسلام – كما يقول مستشرق آخر – هو الوريث للحضارة القائمة.. هذه الحضارة التى فقدت روحها. وإنسانيتها. والمسيحية لم تعد قادرة على ملء القراغ لأنها لاتستطيع مواجهة حقائق العقل والعلم بمفاهيمها التقليدية الجامدة المرفوضة.. والماركسية آيلة إلى السقوط .. ونهايتها أصبحت مؤكدة[٣] .

ولم يبق فى الساحة سوى الإسلام.. لذلك يحاول الغرب تأخير ساعة انتصاره بكل وسيلة، وإثارة الفتن والقلاقل التى تعرقل زحفه وتقدمه . !!

والتهديد بالقوة .. لن يحول أبداً بين بزوغ فجر هذه الحقيقة ..

١– د. عبد الودود شلبى؛ « عرب ومسلمون للبيع » ص ١٧٩ – ١٨٠ الناشر دار المختار الإسلامى ١٩٩٢.

٢ – باول شميث .

٣ - كان هذا قبل سقوط الاتحاد السوفييتى .. وبهذا تحقق القسم الأول من النبوءة .

نحو عولمة سعيدة تقوم على العدل والمساواة :

إن العولمة السعيدة هى العولمة التى ترتكن إلى أصول الدين الإسلامى وتعتمد عليها لأنها تنظر إلى الناس جميعا بأنهم من أصل واحد، متساوون فى الانسانية حيث لافضل لأحد على أحد إلا بالاستقامة وعمل الخير.. فلا يُفَضَّلُ أحد على أحد بسبب لونه أو جنسه، أو ذكورته أو أنوثته أو قوته .. الخ؛ وإنما الفضل للاستقامة فى العقيدة والأخلاق وفى قول محمد صلى الله عليه وسلم أنه (لافضل لعربى على أعجمى إلاّ بالتقوى) .

« ومن الناحية الواقعية، فقد فتح الإسلام أبوابه منذ سنيّه الأولى لكافة الشعوب والجنسيات ، فدخله بلال الحبشى، وصهيب الرومى، وسَلمان الفارسى، ثم دخله السوريون والمصريون، والوثنيون، والنصارى والمجوس واليهود - وفى ذلك يقول الفيلسوف البريطانى برناردشو :

« ويمكن بحق أن نعتبر محمدا منقذا للبشرية، وأعتقد أن رجلا مثله لو حكم العالم بإيثاره وخُلقه لجلب للعالم السلام والسعادة، والإسلام والسعادة، والإسلام دين كل الأجناس إذ ضم من ساعاته الأولى الحبشى والفارسى ، والرومى، كما ضم مجموعات من النصارى واليهود والوثنيين ، وانصهر الجميع فى بوتقة واحدة دون فرق على الإطلاق، ولم يحس أحد منهم أنه غريب عن هذا الدين »[1] .

إن المسلمين المتبعين لسنّة رسول الله صلى الله عليه وسلم لايزالون كثرة، وسيكون منهم من يتولى أمرهم لينشروا دين الله من جديد فى

١ - عبد الحليم إبراهيم العزمى - مجلة الإسلام وطن، العدد ١٣٨ يونيه ١٩٩٨م ص ٣٧.

ربوع العالم، وليثبتوا لأهل الغرب فى أوربة وأفريقيا كذب المفكر الأمريكى فرانسيس فوكاياما الذى يقول فى كتابه « نهاية التاريخ» : انه مع القوة التى أبداها الإسلام فى صحوته الحالية فليست له جاذبية خارج المناطق التى كانت إسلامية الأصل، وهذا يعنى أن زمن التوسع الإسلامى قد ولّى » بل إن زمن التوسع الإسلامى قادم وسيقبل عليه الأوربيون أنفسهم والأمريكان أنفسهم لأنهم كرهوا الالحاد وشق عليهم الاستمرار فى مهاوى الرزيلة، ولهذا يقول الأستاذ رجب البنا فى كتابه « الغرب والإسلام » : [1]

إن موضوع صورة الإسلام فى الغرب يحتاج إلى وقفة .. وقفة من رجال الفكر والدين أولاً .. ومن الدول الإسلامية ثانيا .. ومن المؤسسات والمنظمات والجامعات فى الدول الإسلامية ثالثا .. ولابد من عمل منظم .. يعتمد على العلم والعقل.. ويتعقب بصبر شديد كل ما يكتب وما يقال ويتولى الرد عليه بالتفصيل .

وأقول لابد أن يقوم القادرون على شرح حقائق الإسلام بجولات فى كل أنحاء الغرب ليواجهوا هذه الحملة الضارية ..

ولابد من مؤسسة علمية قوية تتولى ترجمة الكتب الإسلامية الأصلية إلى كل اللغات بدلا من ترك هذه المهمة للمستشرقين الذين يختارون أسوأ كتب التراث التى تسئ إلى الإسلام ولاتشرح حقائقه .

وأقول : إن الأزهر الشريف عليه مسئولية كبرى لابد أن يقوم بها..

---

١ - رجب البنا - « الغرب والإسلام » الطبعة الثالثة - دار المعارف بالقاهرة ، ٢٠٠١م ص ٢٤٢-٢٤٣ .

وهذا يقتضى إعادة بناء الأزهر من جديد ..

وما يقوم به فضيلة الإمام الأكبر من جولات لتوضيح حقائق الإسلام هو فى ذاته عمل كبير جداً .

ولابد أن تتنبه وزارة التعليم إلى هذه القضية وتحصن أبناءنا منذ البداية وتبصرهم بالفخ المنصوب للإسلام والمسلمين وحملة التشويه الضارية فى الغرب .. وأعتقد أن الدكتور حسين كامل بهاء الدين سيكون أول من يقُدّر هذه المعركة . [1]

تلك هى العولمة السعيدة فى أسمى معانيها لاعولمة الهيمنة والتبعية والأوربة والأمركة فى أبشع صورها .

---

١ – نفس المرجع السابق .ص ٢٤٣ .

المراجــــع

١ - ابتسام سعد ، من مقـال لهـا نشـر فـى جريدة الأهـــرام بتاريخ ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٠ م .

٢- أحمد بهجت ، مقال بعنوان (مظاهرات العولمة) نشـر فـى جريدة الأهـــرام بتاريخ ٢٠/ ٧/ ٢٠٠١ م .

٣ - د/ أحمد سيد مصطفى ، مقال بعنوان (السوق العربية المشترك .. رؤية مقترح) نشـر فـى جريدة الأهـــرام بتاريخ ٣٠/ ١/ ١٩٩٧م، ص ١٠ .

٤- أحمد عباس عبد البديع ، من مقال له ، نشـر فـى جريدة الأهـــرام بتاريخ ٣/ ٥/١٩٩٨ م .

٥- أحمد عبد الحفيظ ، مقال له بعنوان (غياب سياسة تشريعية واضحة) ، نشـر فـى جريدة الأهـــرام بتاريخ ٣٠/ ٤/ ٢٠٠١ م .

٦ - د/ أحمد فؤاد باشا ، مقال له بعنوان (مقومات الهضة العلمية الإسلامية) مجلة الأزهر سبتمبر سنة ٢٠٠١م ص ١٠٦ .

٧- أسامة غيث ، (التعاون العربى - التناقض والأولويات تحليل بتاريخ ٧ / ٤/ ٢٠٠١م. بالأهرام

٨ - أمنية شفيق ، مقال بعنوان (علاقات العمل الجديد) نشـر فـى جريدة الأهـــرام بتاريخ ١٤/ ٤/ ٢٠٠١ م ، ص ١٠ .

٩ - حاتم صدقى ، « جنون البقر، متى تعلن مصر خلوها منه) مجلة عالم الكيمياء - العدد ١٧ - أبريل سنة ٢٠٠١م.

١٠- د/ حمدى صالح، مقال بعنوان (بداية قرن ونهاية قرن، أين نحن) نشـر فـى جريدة الأهـــرام بتاريخ ٣١/ ١٢/ ١٩٩٩ م .

١١ - رجاء جارودى ، (مهمة المثقفين فى العالم هى تحطيم الأكاذيب) حوار أجرته مجلة العالِم فى يوليه ٢٠٠٠م.
١٢- رجب البنا، مقال له بعنوان (قمة الخروج من الحصار العالمى الجديد) نشرته مجلة اكتوبر العدد ١٢٣٥ بتاريخ الأحد ٢٠٠١/٦/٢٥م.
١٣- د/ رضوان أحمد بيطار ، مقال بعنوان (حاجة الأمة إلى التنمية)، نشرته مجلة الوعى الإسلامى العدد ٣٨١- سبتمبر ١٩٩٧م.
١٤- د/ السيد سلامة الخميسى، مقال له بعنوان (فى المسألة التعليمية) نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٠/ ١٩٩٩/٩ م .
١٥- السيد محمد رشيد رضا، « تاريخ الأستاذ الإمام » الجزء الأول، الطبعة الأولى سنة ١٩٣١م.
١٦- السيد يس ، (العولمة والطريق الثالث) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، العدد ٦٣٢ لسنة ١٩٩٩م.
١٧- د/ شريف عبد العظيم، مقال له بعنوان (مشكلة البحث العلمى فى مصر) نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٠/ ١٩٩٧/١١م ص ٢٤ .
١٨- طارق مهدى ، (مقترح تكوين نواة للتكامل العربى) - مجلة الأهرام الاقتصادى، من إعداده بتاريخ ٢٠٠١/٩/٣م.
١٩- عادل حمودة، مقال بعنوان (التريبس تهددنا بالحبس) ، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤/ ٣/ ٢٠٠١ م .
٢٠ - عامر دياب التميمى ، « علاجات التنمية » مجلة العربى - العدد٤٨٢ يناير سنة ١٩٩٩م.

٢١ - عبد الحليم إبراهيم العزمى ، مقال له بمجلة الإسلام وطن العدد ١٣٨ يونيه سنة ١٩٩٨م. ص ٣٧.

٢٢- د/ عبد الخالق عبد الله، مقال بعنوان (العولمة ومحاولة دمج العالم)، نشرته مجلة العربى ، العدد ٤٦٥ - أغسطس ١٩٩٧م.

٢٣- د/ عبد الله هلال ، مقال له بعنوان (مصر الأولى فى الكيمياء ولكن؟) ، نشرته مجلة عالم الكيمياء فى أبريل سنة ٢٠٠٠م، ص٦ .

٢٤- د/ عبد المقصود عبد الغنى ، مقال عنوان (العولمة وتحدياتها الثقافية) ، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٢/ ٨/١/ ٢٠٠١ م .

٢٥- عبده مباشر، مقال بعنوان (رؤيا لأمريكا وللأمريكيين)، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٠٠ م .

٢٦- د/ عبد الودود شلبى ، (عرب ومسلمون للبيع)، نشر المختار الإسلامى للنشر والتوزيع والتصدير - القاهرة ١٩٩٢م.

٢٧- د/ عمران الشافعى ، مقال بعنوان (الأمم المتحدة وحقوق الإنسان)، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤/ ١/١٩٩٧ م .

٢٨- عواطف عبد الرحمن، مقال بعنوان (العولمة والحقوق الثقافية للشعوب)، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٣١ / ٣ / ٢٠٠١ م.

٢٩- غازى غمر تدمرى ، « مرض جنون البقر »، مجلة العربى العدد ٤٧٥ - يونيه ١٩٩٨م.

٣٠- د/ ليلى تكلا، مقال بعنوان (كل الحقوق لكل إنسان)، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤/ ١٢/١٩٩٧ م .

٣١- محمد بن أحمد إسماعيل المقدم، (الإجهاز على التلفاز) دار الصفوة - القاهرة - طبعة أولى سنة ١٩٩٩م.
٣٢- د/ محمد الجيوشى، مقال له فى جريدة العالم الإسلامى بتاريخ ٢٥ / ٨/ ١٩٩٧م.
٣٣- د/ محمد رياض، (العولمة ومنظمة التجارة العالمية) مقال - نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٧/ ٤/ ٢٠٠١ م . ص ١٠
٣٤ - محمد صفوت قابل ، مقال بعنوان (فشل اجتماعات سياتل) نشر مجلة المصور فى ١٠/ ١٢/ ١٩٩٩م.
٣٥- د/ محمد عامر، مقال بعنوان « قراءة فى الميثاق والإعلان » ، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٦/ ٣/ ١٩٩٨ م .
٣٦- د/ محمد عمارة، العالم الإسلامى والمتغيرات الدولية، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة - الطبعة الأولى سنة ١٩٧٧م.
٣٧ - محمد الغزالى ، (التعصب والتسامح بين المسيحية والإسلام)، دار الكتب الحديثة - عابدين - القاهرة - طبعة أولى ١٩٦٥م.
٣٨- محمد قطب ، المسلمون والعولمة، دار الشروق - طبعة أولى - سنة ٢٠٠٠م.
٣٩ - محمد متولى الشعرواى، مقال له نشرته جريدة اللواء الإسلامى ص ٣٨٩٥ العدد ٩٧٥ بتاريخ سبتمبر ٢٠٠١م.
٤٠- د/ محمد مجدى مرجان، مقال له بعنوان (مشاكل التعليم وشجاعة المواجهة)، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٩/ ٥/ ٢٠٠١ م .
٤١- محمد محمود الجوهرى، « مجتمع محلى وعالمى» برنامج تأهيل

معلمى المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعى - طبع وزارة التربية والتعليم بالاشتراك مع كلية التربية - جامعة عين شمس ١٩٨٣م.
٤٢- محمود أبو العلا، « الجات - النصوص الكاملة للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة » ، دار الجميل للنشر والتوزيع والإعلام، طبعة ١٩٩٩م.
٤٣- د/ محمود عبد الفضيل، « مصر ورياح العولمة » ، دار الهلال. ومقال بعنوان (اقتصاد المعرفة) نشر مجلة المصور - العدد ٣٩٥٣ يوليه سنة ٢٠٠٠م.
٤٤- محمود مهدى ، مقال بعنوان (منظمة الإيسيسكو وحقوق الإنسان) ، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٤/ ١٠/١٩٩٧م.
٤٥- محيى الدين الغمرى، مقال بعنوان (التعليم بالتليفزيون لماذا؟)، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٤/ ٢٠٠١/٦ م . ص ١٠
٤٦- مختار شعيب ، مقال بعنوان (الاندماج العربى فى عصر العولمة)، نشر فى جريدة الأهرام، ملحق الجمعة - بتاريخ ١٣/ ٢٠٠١/٤ م .ص ٣٧
٤٧ - مرسى عطا الله، مقال بعنوان (إرهاب العولمة) ، نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٨/ ٢٠٠١/٦ م .
- ومقال بعنوان (هل بدأت الثورة ضد العولمة ؟) نشر فى جريدة الأهرام بتاريخ ٢٦/ ٢٠٠١/٧ م .
٤٨ - محمود عبد المنعم مراد، مقال بعنوان (الأزمة الاقتصادية)، نشرته جريدة الوفد بتاريخ ١٣ / ٩/ ٢٠٠١م.
٤٩- مصطفى سامى ، مقال بعنوان : (قمة الدول الأمريكية فى كيبيك

لتحرير التجارة) ، نشـر فـى جريدة الأهــرام بتاريخ ٢٢/ ٢٠٠١/٤ م .
٥٠- د/ مصطفى عبد الغنى، (الجات التبعية الثقافية) مطبوعات مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٩٩م.
٥١- د/ مصطفى النشار، مقال بعنوان (فى مواجهة العولمة)، نشـر فـى جريدة الأهــرام بتاريخ ١٢/ ١٩٩٩/٤ م .
٥٢- مـهـنـى أنـور، مـقـال فـى مـجـلـة اكـتـوبـر الـعـدد ١٢٩٩ فـى ٢٠٠١/٩/١٦م .
٥٣- جريدة الأهرام بتاريخ ١٢/ ٣ / ٢٠٠١م.
، ٩ / ٤ / ٢٠٠١م.
، ٢٣/ ٤ / ٢٠٠١م
، ٢٣/ ٧/ ٢٠٠١م
، ٢٨/ ٧/ ٢٠٠١م
، ١٢ / ٩/ ٢٠٠١م
٥٤- جريدة أخبار اليوم بتاريخ ٥/ ٥ / ٢٠٠١م.
، ١٣ / ١٠ / ٢٠٠١م.
٥٥- الـعـالـم الإسلامى الـعـدد ١٧١٨ - الـجـمـعـة ٢٥ رجـب سـنـة ١٤٢٢هـ - الموافق ١٢ اكتوبر سنة ٢٠٠١م.
، ٨ / ١٢/ ٢٠٠١م.
٥٦ - مجلة العربى العدد ٤٥٢ يوليه ١٩٩٦ البنك الدولى داسة نقدية ص ١٩٤، ص ١٩٥ .
٥٧- مجلة المختار الإسلامى العدد ٢٢٧- اكتبو سنة ٢٠٠١م من ص

١ إلى ص ٤ .
٥٨- مجلة اكتوبر العدد ١٢٩٨- بتاريخ الأحد ٢٠٠١/٩/٩م ص١٠ .
٥٩ - مجلة المصور في ١٤/ ٩/ ٢٠٠١م ص ٦ .
٦٠ - مجلة الوعى الإسلامى - العدد ٤١٧ - أغسطس ٢٠٠٠م.



الفهـــرس

المـوضـــــوع الصـفحـة

المبحث الثالث